١ - التجارة الدولية

بحوث اقتصادية

الدكتور احمد محمد ابراهيم

استاذ الاقتصاد السياسى بالتجارة العليا

١ - التجارة الدولية

بحوث اقتصادية

تأليف

أحمد محمد ابراهيم

دكتور في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس
حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس
استاذ الاقتصاد السياسي بالتجارة العليا
وبكلية الحقوق سابقاً

١٣٥٣ ١٩٣٤

كلمة افتتاحية

كانت ولا تزال التجارة الدولية تشغل من عناية الاقتصاديين مكانا ممتازا، فدونوا فيها من المبادىء والنظريات ما يعتبر بحق ركنا مكينا فى بناء علم الاقتصاد . وكذلك الحكومات كانت ولا تزال كلما مستها الحاجة إلى معالجة شأن من شئون الاقتصاد القومى صوبت أنظارها على الأخص إلى التجارة الدولية فوجهتها فى الاتجاه الذى تظن أن فيه أكبر النفع . وهى بين ثنايا ذلك تصيب حينا وتخطىء أحيانا وذلك لعدم ارتكاز سياستها التجارية غالبا على قواعد علمية ثابتة ، ولذلك عنيت فى هذا البحث بالناحية العلمية عناية خاصة ، ولم أتهيب فى سبيل ذلك من الاكثار من الفروض والتحليل وضرب الأمثال ، وجعلت هـذا البحث مفتاح البحوث الاقتصادية التى ارجو أن أوفق الى معالجتها تباعا ان شاء الله .

واذا كان قصدى أولا نفع الطلبة بوضع كتاب يتمشى مع منهاج دراستهم فانى أرجو أيضا أن يجد فيه رجال الأعمال والمال والسياسة قبسا من نور يضىء أمامهم طريق الحياة الوعر .

وانى أتقدم بوافر الشكر إلى كل من أمدنى من الاخوان بالمعونة ، وأخص بالذكر حضرة صاحب العزة محمد حمدى بك ناظر مدرسة التجارة العليا ، فقد كان لتشجيعه وحسن مؤازرته أكبر الأثر فى إخراج هذا الكتاب

والله أسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه النفع للبلاد ؟

احمد محمد ابراهيم

١١ ربيع أول سنة ١٣٥٣ (٢٣ يونيه سنة ١٩٣٤)

أهم المراجع التى اشير اليها فى هذا الكتاب

الكتب الافرنجية :

فيالات — *Achille Viallate*, L'Impérialisme Economique et les Relations Internationales, 1924.

آدم سميث — *Adam Smith*, Wealth of Nations.

أفتاليون — *Aftalion*, Monnaie, Prix et Change, 1933.

ارمنجون — *Arminjon*, La Situation Economique et Financière de l'Egypte, 1911.

ارنونيه — *Arnauné*, Le Commerce Extérieur, 1911.

„ , La Monnaie, le Crédit et le Change, 1926.

محيى الدين بركات بك — *Barakat Bey*, Privilèges et Immunités dont jouissent les étrangers en Egypte vis à vis des Autorités Locales, 1912.

باستابل — *Bastable*, The Commerce of Nations, ninth edition.

„ , The Theory of International Trade, 1903.

بونيه — *Bonnet*, Les Expériences Monétaires Contemporaines, 1929.

كاسل — *Cassel*, Money and Foreign Exchange after 1914.

كول — *Cole*, Monetary Problems, 1933.

„ The Intelligent Man's Guide through the World Chaos, 1931.

كلسون — *Colson*, Cours d'Economie Politique, 6 vol. 1907.

ديكان — *Descamps*, Les Changes Etrangers, 2me édition.

جيد — *Gide*, Cours d'Economie Politique, 2 vol. 1925-1926.

جيد وريست — *Gide* et *Rist*, Histoire des Doctrines Economiques, 1922.

جينيو — *Gignoux*, L'Après-Guerre et la Politique Commerciale, 1924.

جونار — *Gonnard*, Histoire des Doctrines Economiques, 3 vol. 1921.

جريفين *Griffin*, Principles of Foreign Trade, 1924.

جوشين *Goschen*, The Theory of the Foreign Exchanges.

كينز *Keynes*, The Economic Consequences of the Peace, 1920.

ليست *List*, The National System of Political Economy, ed. 1928.

مارشال *Marshall*, Money, Credit and Commerce, 1924.

نيكلسون *Nicholson*, Principles of Political Economy.

نوجارو *Nogaro*, Traité Elementaire d'Economie Politique, 1921.

Nogaro, Modern Monetery Systems, 1927.

Nogaro et *Moye*, Les Regimes Douaniers.

نورمان انجل *Norman Angel*, La Grande Illusion.

واليد *Oualid*, Leçons sur la Monnaie 1927.

ريبو *Reboud*, Essai sur les Changes Etrangers.

" , Précis d'Economie Politiques, 2 vol., 1925-27.

سى *See*, Les Origines du Capitalisme Moderne, 1926.

سيجفريد *Siegfried*, Politique Commerciale des Principales Puissances, 1922.

Siegfried, L'Angleterre d'Aujourd'hui, 1924.

" , La Crise Britannique au XXe siècle, 1931.

" , Les Etats-Unis d'Aujourd'hui, 1929.

سولتر *Sir Arthur Salter*, Recovery 1933.

ستوارت ميل *Stuart Mill*, Principles of Political Economy, 1898.

توسيج *Taussig*, International Trade, 1928.

" , Selected Readings in International Trade and Tarif Problems, 1921.

Taussig, Some Aspects of the Tarif Question 1931.

Taussig, Principles of Economics, 2 vol. 1927.

تروشى *Truchy*, Cours d'Economie Politique, 2 vol. 1921-23.

Truchy, Précis d'Economie Politique, 1926-33.

البحوث والتقارير الدورية :

L'Egypte Contemporaine.

L'Europe Nouvelle.

Le Mois.

Le Monde Nouveau.

Revue d'Economie Politique.

ج

The Economist.
Economic Conditions in Egypt (Report of the British Commercial Secretary).

الكتب والبحوث والتقارير العربية :

الاقتصاد السياسي للمؤلف ، جزءين ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٣٣.
الامتيازات الأجنبية للاستاذ محمد عبد البارى ، سنة ١٩٣٠ .
مجلة الهلال .
صحيفة التجارة والصناعة.
تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن أعمال مؤتمر النقد والاقتصاد المنعقد فى لندن فى صيف سنة ١٩٣٣ .
مذكرة حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا بشأن اقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة ، سنة ١٩٣٠ .
تقرير لجنة التجارة والصناعة ، طبعة سنة ١٩٢٥.
تقرير لجنة الخبراء الجمركيين الوارد فى مقدمته مشروع قانون تعديل التعريفة الجمركية ، سنة ١٩٣١.
تقارير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية .
النشرة السنوية عن التجارة الخارجية .
الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى .
محاضر جلسات مجلس النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الأول
التجارة الدولية

الفصل الأول

معلومات أولية

---

(١) مقدمة

منزلة التجارة الدولية فى العصر الحديث : تقدمت العلاقات الدولية فى العصر الحديث تقدما مطرداً ، وتعددت مظاهرها من تجارية وعلمية وأدبية وفنية ، حتى أصبح توثق هذه العلاقات وتشعبها من أظهر صفات هذا العصر . وكان الفضل فى ذلك راجعاً بالأخص إلى ارتقاء وسائل المواصلات ، فقد قربت المسافات وسهلت المبادلات وشدت أواصر التضامن بين أجزاء العالم المختلفة ، وساعد على ذلك انتشار المصارف وتنوع أدوات الائتمان وتعميم استعمالها فى المعاملات الدولية

وكان لزاما أن تكون العلاقات المادية هى الميدان الذى تبدو فيه آثار التضامن الدولى فى أروع صوره . فبعد أن كانت التجارة فى القرون الوسطى محلية لصعوبة المواصلات ورداءتها مما جعل كل جماعة تكون وحدة اقتصادية مستقلة تكاد تكفى نفسها بنفسها ، أخذت تصبح تدريجاً تجارة عالمية ، وذلك

على أثر الاكتشافات البحرية التى حدثت فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، والتى لم تؤت ثمارها كاملة إلا منذ القرن التاسع عشر بفضل الاختراعات التى حدثت فى وسائل النقل وافضت بها إلى انقلاب خطير : فقد استخدم البخار فى النقل البحرى منذ سنة ١٨١٩ فما لبثت السفينة البخارية أن حلت محل السفينة الشراعية، وابتدأ عهد إنشاء الخطوط الحديدية منذ سنة ١٨٤٠ فما لبث النقل بالقاطرات السريعة أن حل محل النقل بالحيوان الذى كان شاقا وبطيئا ، وافتتحت قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ فقربت المسافة بين أوربا والشرق الأقصى بمقدار الربع تقريباً وأصبح لها فى عالم الاقتصاد والسياسة شأن عظيم ، كما افتتحت قناة بناما فى سنة ١٩١٤ فكان لها من الأهمية ما لقناة السويس . وقصارى القول أنه لم يبزغ أوائل القرن العشرين حتى أصبحت أجزاء العالم المختلفة مرتبطاً بعضها ببعض بوسائل للنقل والمواصلات سريعة ورخيصة أيضاً وهذا ماأدى إلى زيادة منفعتها .

واستمرت حركة التقدم فى اطراد خلال القرن العشرين ، فانتشر استعمال التلغراف اللاسلكى ، وذاع استخدام السيارات فى النقل البرى ، وزادت عناية الحكومات بتعبيد الطرق ، واستخدم البترول فى تسيير السفن ، وأنشىء كثير من الخطوط الجوية بين البلاد والقارات المختلفة . وقد أفضى ذلك كله إلى سهولة تنقل البضائع ورؤوس الأموال والرجال بين مختلف الأوطان ؛ وأصبحت المبادلات الدولية عنصراً أساسيا فى النظام الاقتصادى الحاضر ، كما أصبحت السياسة الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بعالم الأعمال [1]

ولئن كان قياس مدى التقدم فى العلاقات الأدبية والعلميه والفنية متعذرا ، فان الأمر على خلاف ذلك فى العلاقات التجارية ، اذ لها مقياس خاص هو احصاءات التجارة الخارجية التى تضعها فى مختلف البلاد مصالح حكومية خاصة.

(١) أنظر فى تفصيل ذلك : Achille Viallate, L'Impérialisme Economique et les Relations Internationales سنة ١٩٢٤ ص ١ ـ ٢٠

وبالرجوع إلى هذه الاحصاءات يتبين أن مجموع التجارة الدولية فى آخر سنة تقدمت الحرب العظمى (سنة ١٩١٣) بلغ ٢٢٠ مليارا من الفرنكات فى حين أنه لم يبلغ سوى ٤٠ مليارا فى سنة ١٨٦٠ و ١١٠ مليارا فى سنة ١٩٠٠ . ومعنى ذلك أن التجارة الدولية فى مدة نصف قرن تقريبا زادت بنسبة تربو على خمسة الأمثال ، بينما زادت بنسبة الضعف فى خلال ١٣ سنة ، فى حين بلغ مقدارها ٦٨٫٤٦٠ مليونا من الدولارات فى سنة ١٩٢٩ [1] . وليس أدل من هذه الأرقام على مبلغ ما أحرزته التجارة الدولية من التقدم فى العصر الحديث ، وهو أمر لا يستطيع إغفاله كل من يعرض للبحث فى شئون هذا العالم .

غير أنه من الخطأ أن تذهب إلى ما ذهب اليه التجاريون، إذ زعموا أن مقدار التجارة الخارجية هو المقياس الوحيد للتقدم الاقتصادى فى كل أمة . فالتجارة الداخلية لا تزال فى كل البلاد أكثر أهمية من التجارة الخارجية ولو أن من المتعذر تحديد النسبة بينهما إذ لا توجد للتجارة الداخلية إحصاءات تماثل إحصاءات التجارة الدولية [2] . وقد تنقص التجارة الخارجية فى بعض الدول على أثر انضمام بعض الولايات اليها فى حين تزداد تجارتها الداخلية ويعظم نشاطها الاقتصادى . كما أن من الدول من يتعين عليها دفع اقساط ديون كبيرة فى الخارج فيدعو ذلك إلى زيادة صادراتها ، إذ أن هذه الزيادة هى الوسيلة الطبيعية لدفع الديون الخارجية ، ومع هذا فمن اللغو أن تعد زيادة الصادرات

---

(١) وقد وقفنا عند سنة ١٩٢٩ لأنها آخر سنة تمثل ظروفا اقتصادية عادية أما بعد ذلك فقد تدهورت قيمة التجارة الخارجية تدهوراً عظيما مستمراً بسبب الازمة العالمية ، حتى أنها لم تبلغ فى الربع الثالث من سنة ١٩٣٢ الا ثلث ما كانت عليه فى المدة المقابلة لذلك من سنة ١٩٢٩

(٢) ولو أريد وضع احصاء دقيق للتجارة الداخلية لوجب أن يتناول كل عمليات الاستبدال التي تتعرض السلعة منذ انتاجها حتى استهلاكها وهذا مالا يتسنى تحقيقه . ومع ذلك هناك أمارات يستدل بها على مقدار التجارة الداخلية على وجه التقريب وذلك كالاحصاءات الخاصة بنقل البضائع فى السكك الحديدية والانهر والقنوات

فى هذه الحالة دليلا على زيادة الرخاء الاقتصادى . يضاف إلى هذا أن مقدار ماتنتجه كل أمة لاستهلاكها الداخلى لايزال يربو كثيراً على مقدار ماتنتجه لأجل الأسواق الخارجية ، ولايزال كل اقتصاد أهلى بالرغم من تقدم ظاهرة تقسيم العمل الدولى يعمل أولا لأشباع الحاجات الأهلية

تحرير معنى « التجارة الدولية » : ويحسن فى مستهل هذا البحث أن نحدد المعنى المقصود بالتجارة الدولية . فهذا اللفظ يقصد به كل المعاملات التجارية التى تحصل بين أشخاص يقطنون وحدات سياسية مختلفة حتى لو كانت احداها فى موقف الحاكم والأخرى فى موقف المحكوم كانجلترا والهند (١)

والتجارة الدولية بهذا المعنى قد تزيد أو تنقص تبعا لتجزئة بعض الوحدات السياسية ، أو إضافة بعضها إلى بعض . ومن أمثلة ذلك ما حدث عند تكوين الوحدة الايطالية ، فقد تحولت التجارة الخارجية التى كانت بين الولايات الايطالية إلى تجارة داخلية ، وبعكس ذلك كان انفصال بلجيكا عن هولندا داعيا إلى تحول جزء من التجارة الداخلية إلى تجارة خارجية

وقد أحدثت الحرب العظمى من هذا القبيل أحداثا كثيرة نشأ عنها اضطراب كبير فى المعاملات التجارية . فقد اختفت مملكة النمسا والمجر وحل محلها عدة وحدات سياسية مستقلة كما فقدت الروسيا وألمانيا بعض مقاطعاتهما فى حين ربحت فرنسا وايطاليا مقاطعات جديدة ، فتولد عن ذلك حركات زيادة ونقصان فى التجارة الدولية .

واذا كان يعرض أحيانا لبعض الدول أن تشترى بعض مايحتاج اليه أبناؤها كما حصل ابان الحرب الكبرى وكما تفعل حكومة الروسيا فى الوقت الحاضر فان ذلك فى حكم الاستثناء . والأصل ان تحصل التجارة الدولية بين افراد مسوقين بمصلحتهم الخاصة كما هو الحال فى التجارة الداخلية . وغاية

---

(١) Bastable, The Commerce of Nations الطبعة التاسعة ص ٤

مادمنا لك أنهم يقطنون أرض دول مختلفة ، وان السلع تجتاز حدودا سياسية في تنقلها [١]

وقد انتقد بعض الاقتصاديين[٢] إطلاق اسم « التجارة الدولية » (Commerce International) على العمليات التجارية التي تحدث بين أبناء الدول المختلفة ، وآثر تسميتها « الاستبدال الدولي » (L'Echange Internationale) لان هذه العمليات لا تقتصر على السلع فحسب، بل تتناول أيضاً رؤوس الاموال والأشخاص . فبجانب الصادرات والواردات من السلع يوجد دائماً تيار من رؤوس الأموال يتدفق من دولة الى اخرى باحثا عن أفضل وجوه التثمير ، ومن العمال الذين يهاجرون من وطن الى آخر طلبا للرزق ، ومن السائحين الذين يقصدون البلاد الأجنبية استجلاء لمناظرها أو تمتعا بجودة مناخها أو ما أشبه ذلك . ومن جهة أخرى فان بعض الاقتصاديين يفضل استعمال اصطلاح «التجارة الخارجية» (Commerce exterieur) بدل اصطلاح « التجارة الدولية » لأن الثاني يشعر بانها تحصل بين ابناء دول مستقلة ، مع ان المعاملات التي تحصل بين ابناء الدولة ومستعمراتها تدخل أيضاً في عداد هذا النوع من التجارة كما قررنا آنفا [٣]. والواقع ان اغلب الكتاب يستعملون أحيانا الاصطلاح الاول وأحيانا الاصطلاح الثاني بلا فرق في معنيهما

---

(١) ويلاحظ أنه بالرغم من هذه الحقيقة فان الاقتصاديين لا ينفكون يتكلمون عن انجلترا أو غيرها من الدول كأنها تزاول بنفسها عملية التجارة الدولية . فيقولون : ان انجلترا تصدر كذا وتستورد كذا ، وما أشبه ذلك من العبارات . ولكنهم اذ يقولون ذلك انما يستعملون من قبيل الاختصار لفظا شاملا هو اسم الدولة ليدلوا به على مجموع المصدرين والمستوردين . ومن ناحية أخرى فهم يشيرون بذلك الى ما لحركة الصادرات والواردات من الاهمية ليس لافراد المصدرين والمستوردين فحسب ، وانما للدولة أيضاً ، وذلك نظراً لما للميزان التجاري من الاثر العميق في حياة الدولة الاقتصادية

(٢) Gide, Cours d'Economie Politique الجزء الثاني ص ١

(٣) Reboud, Précis d'Economie Politique الجزء الثاني ص ٨٨ ـــ ٨٩

التجارة الدولية سابقا « المقايضة » (Troc) : من طبيعة التجارة الدولية أن تكون كل دولة فيها مصدرة ومستوردة في وقت واحد ، وان يكون هناك نوع من التضامن بين الصادارت والواردات من حيث أن كليهما يسير في اتجاه الآخر زيادة ونقصانا . فما هو سبب ذلك ؟ ولماذا لا يوجد من الدول من يستورد دون أن يصدر ، أو العكس ؟ يقول جيد (Gide) مجيبا : إنه لو استوردت بعض الدول دون أن تصدر لما وجدت لديها من النقود ما يكفي لذلك . ويضرب مثلا لذلك فرنسا وانجلترا قبل الحرب : فقد كانت قيمة واردات فرنسا سنويا تتراوح بين ٨ و ٩ مليار من الفرنكات ، فلو أنها لم تصدر شيئا من البضائع أو الخدمات لاستنفدت منذ أول عام ثمنا لوارداتها كل ما لديها من الذهب النقدي (وهو العملة الدولية الوحيدة) . اما انجلترا فان مركزها من تلك الوجهة يبدو اسوأ ، فقد كانت قيمة وارداتها تبلغ ٢٠ مليارا على حين أن ما لديها من الذهب النقدي لم يكن يبلغ سوى ٣ أو ٤ مليارات . وكذلك لا يتسنى لدولة أن تصدر دون ان تستورد ، إذ يستلزم ذلك أن تقوم الدول الأخرى بالوظيفة العكسية ، وهذا مستحيل كما تقدم . ومع هذا فانه إذا استطاعت دولة بطريقة ما أن تصدر دون أن تستورد فانه لا يلبث أن يتجمع لديها مقادير عظيمة من النقود فيؤدى ذلك الى تدهور قيمتها تدهورا يظهر على شكل ارتفاع عام في الأثمان ، وهذا من شأنه ان يعرقل حركة الصادرات ، إذ لا يقدم الناس على الشراء في الدولة التي يكون مستوى الأثمان فيها أعلى من مستواها في الدول الاخرى (١)

من أجل هذا جرى العمل على أن لا تدفع قيمة الواردات بالنقود وإنما بوسائل أخرى هي الكمبيالات وما اليها من صكوك الدفع الدولي . وهذه الصكوك

---

(١) جيد (Cours) الجزء الثاني ص ٥

انما تمثل قيمة البضائع التي تبيعها الدولة في الخارج ، أي قيمة صادراتها . ولذلك يقول الاقتصاديون : ان الواردات تدفع قيمتها بالصادرات ، وان الدولة لاتستطيع أن تستورد إلا بقدر ماتستطيع أن تصدر[1]. فاذا حدث أن زادت واردات احدى الدول على صادراتها فان ذلك لايلبث أن يزول بفعل القوى الاقتصادية وحدها .

ولايضاح ذلك : نفرض أن دولة استوردت كثيرا وصدرت قليلا . فعلى أثر ذلك يشتد طلب الكمبيالات المسحوبة على الخارج فيرتفع سعرها ، فالكمبيالة المسحوبة على انجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه قد تباع في هذه الحالة بمبلغ ١٠١٠ جنيهات مثلا . فيكون ذلك مشجعا على التصدير ومثبطا عن الاستيراد . وإذا لم يكن ذلك كافيا لاعادة التوازن بين الصادرات والواردات ، فان سعر الصكوك المسحوبة على الخارج (سعر الصرف) يستمر في الارتفاع حتى يتجاوز حد خروج الذهب (وهو الحد الذي يصبح عنده نقل الذهب إلى الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك الدولية في تسوية الديون الخارجية) فيتسرب على أثر ذلك بعض الذهب الى الخارج ، فتقل كمية النقود في الدولة ، فترتفع قيمتها ، ويظهر ذلك على شكل هبوط عام في الأثمان . ومتى أصبحت أثمان الأشياء في دولة أقل منها في الخارج فان اهلها ينصرفون عن شرائها من الخارج فتقل الواردات ، على حين أن الأمم الأخرى تقبل على الشراء منها فتزيد الصادرات . وعلى هذا النحو يعود التوازن بين الصادرات والواردات .

واذا حدث عكس ذلك ـ بأن صدرت إحدى البلاد كثيرا واستوردت قليلا ـ فان سعر الكمبيالات المسحوبة فيها على الخارج يهبط نظرا لكثرتها ،

---

(١) مع ملاحظة أن لفظ الصادرات والواردات هنا لا يقتصر على الصادرات والواردات المنظورة وهي التي تتناولها احصاءات الجمارك ، بل يشمل أيضاً الصادرات والواردات غير المنظورة ، كنفقات السائحين وأجور الاسطول التجاري وغير ذلك من العناصر التي سنفصلها فيما بعد

فيكون ذلك مدعاة لنقص الصادرات وزيادة الواردات . وإذا لم يكن ذلك كافيا لاعادة التوازن فان سعر الصرف يتجاوز فى هبوطه حد دخول الذهب (وهو الحد الذى يصبح عنده نقل الذهب من الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك الدولية ويكون أفضل للمصدر أن يقبض قيمة بضائعه ذهبا فى الخارج وينقله إلى بلاده) فيؤدى ذلك إلى كثرة النقود فى الدولة كثرة تفضى بقيمتها إلى الهبوط ، وهذا يظهر على شكل ارتفاع عام فى الأثمان ، وهو ما ينشأ عنه نقص الصادرات وزيادة الواردات . وعلى هذا النحو أيضاً ، وبفعل القوى الاقتصادية وحدها ، يعود التوازن بين الصادرات والواردات

وقد كان ريكاردو فى مقدمة من أدرك بثاقب فكره الحقائق المتقدمة وعبر عنها بعبارته المشهورة « التجارة الدولية تميل دائما إلى اتخاذ شكل المقايضة » . إنما يلاحظ أن المقايضة هنا لاتحصل من طريق استبدال سلعة بسلعة ، كما هو الحال عند القبائل الهمجية ، ولكن من طريق المقاصة بين الصكوك التى تمثل قيمة البضائع المستبدلة

وهذه الدعاوى المنطقية تؤيدها التجارب العملية . فلقد شوهد فى كل مرة تزيد فيها واردات احدى الدول على أثر عقد بعض المعاهدات التجارية ان صادراتها تسير أيضا إلى الزيادة ، والعكس عند تقليل الواردات . وهاهى ذى المانيا فى الوقت الحاضر لم تكد تأخذ فى تقييد الواردات من الحاصلات الزراعية ــ تنفيذا لسياسة النازى التى ترمى إلى جعل المانيا تكتفى نفسها بنفسها ــ حتى منيت بنقص كبير فى صادراتها من المواد المصنوعة[1] . يضاف إلى ذلك ماتثبته الاحصاءات الجمركية من أن ما يستخدم من النقود فى التجارة الدولية لايبلغ سوى ٣٪ أو ٤٪ من قيمتها[2]

---

(١) انظر مجلة The Economist ، ١٠ يونيه سنة ١٩٣٣ ص ١٢٣٠ ــ ١٢٣١

(٢) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٩

(٢) ارتقاء التجارة الدولية والآراء الخاصة بها

التجارة الدولية أسبق وجوداً من التجارة الداخلية: قد يظن الانسان لأول وهلة أن التجارة الداخلية كانت أسبق ظهوراً من التجارة الخارجية ، وان هذه لم تنشأ الا نتيجة للتقدم الاقتصادي . وقد يكون هذا الظن صحيحاً لو نظر إلى التجارة الخارجية بالمعنى المعروف اليوم ، ولكن إذا نُظر اليها بمعنى أوسع أمكن القول بأن أول أنواع المبادلات كان خارجيا ، أو بعبارة أدق كان بين الأسر والقبائل . فلقد أثبت البحث فى تاريخ القانون والنظم السياسية ان أساس المجتمعات القديمة كان الأسرة لا الفرد ، وأن الثروات كانت فى العصور الأولى تملكها الأسر والقبائل . وقد كانت عملية البيع محاطة باجراءات طويلة معقدة ، مما يدل على أنها كانت تتناول نقل ملكية الثروات بين الأسر والقبائل لا بين أفراد الأسرة أو القبيلة الواحدة . ومن هذا يتبين أننا إذا توسعنا فى مدلول التجارة الدولية حتى جعلناها تشمل التعامل بين جماعة وأخرى ، أو بين أبناء الجماعات المختلفة ، فاننا نستطيع أن نقرر أن التجارة الدولية كانت أقدم أنواع المبادلات (١)

التجارة الدولية فى العهد القديم والقرون الوسطى: لم يكن للتجارة الدولية فى العهد القديم والقرون الوسطى من الانتشار ما أصبح لها فى العصر الحديث . وقد كانت فى أول الأمر محصورة بين أيدى عدد قليل من الشعوب الصغيرة التى استطاعت بفضل مركزها الجغرافى وصفاتها الخاصة أن تحتكر النقل والتجارة ، وذلك كفينيقية وقرطاجنة فى العهد القديم والجمهوريات الايطالية فى القرون الوسطى . أما الشعوب الأخرى

---

(١) باستابل فى The Commerce of Nations ص ٦ — ٧

فقد كانت وظيفتها فى هذا الميدان سلبية تنحصر فى استقبال التجار الأجانب ولكن فى شىء كثير من الحيطة والحذر، إذ كانت الفكرة السائدة أن الأجنبى عدو البلاد الطبيعى، ولذا كان يوضع تحت رقابة خاصة وتفرض عليه قيود شديدة ومن امثلة ذلك ما كان متبعا فى انجلترا فى عهد الملوك السكسونيين والنورماندبين، إذ لم يكن يباح للاجانب أن يفدوا إلى المملكة إلا فى أثناء الأسواق الأربعة الرئيسية التى كانت تعقد كل عام وبشرط ألا يمكثوا أكثر من أربعين يوما، وفيما عدا ذلك كان يتعين على التاجر الأجنبى أن يحصل على إذن خاص من الملك[1]

ولقد ذهب كثير من الكتاب الى أن ظهور الامتيازات الأجنبية فى البلاد الشرقية يرجع الى تلك الفكرة، فقد زعموا أن أحكام الشريعة الأسلامية التى كان يرجع اليها فى المعاملات المدنية كانت تعتبر غير المسلم عدوا لايجوز له التعامل مع غير المسلمين او التمتع بحماية الشريعة، ولهذا رأى الغربيون ألا يرتبطوا مع البلاد التى تخضع لأحكام الشريعة الأسلامية بمعاملات واسعة النطاق الا على أساس تمتعهم بقسط وافر من الحرية، ولذا اضطر الحكام الى منحهم امتيازات خاصة تعفيهم من الخضوع لاحكام الشريعة. ثم لما ضعف سلطان الحكومات الاسلامية تحول الاجانب الذين كانوا يحتمون بما ينالون من منح السلاطين الى قوة مسيطرة تجعل من تلك المنح حقوقا ووسائل للسيادة. وقد فند هذا الرأى بعض المؤلفين المصريين[2]، إذ أن الدين الأسلامى من أكثر الأديان تسامحاً. ولم يرفض أمراء المسلمين — والدين الأسلامى فى

---

(١) ولقد كان يتعين على الأجنبى فى القرن الثالث عشر أثناء اقامته فى لندره أن يسكن مع مواطن انجليزي ولم يكن يجوز له أن يبيع بالتجزئة أو يزاول أي عمل يزاوله انجليزي أو يمكث أكثر من الأربعين يوما — نيكلسون Nicholson فى كتابه Principles of Political Economy الجزء الثانى ص ٢٣٨

(٢) ونخص بالذكر منهم الأستاذ الجليل بهي الدين بركات بك فى مقدمة رسالته بالفرنسية عن الامتيازات الأجنبية، طبعة سنة ١٩١٢

أوج قوته وعظمته — أن يتعاملوا مع غير المسلمين وأن يرتبطوا معهم بصلات الود والتعاون. فالامتيازات الأجنبية بشكلها الحالى إنما يرجع أصلها إلى رغبة السلاطين العثمانيين فى ترغيب الأجانب فى النزوح الى بلادهم والتعامل معهم ، وهم فى ذلك قد ساروا على سنة سنتها بعض الحكومات من قبل . فمن ذلك انه لما سقطت الامبراطورية الرومانية استدعت حكومة القسطنطينية أهل النشاط من رعايا روما وأغرتهم على ذلك بوسائل الترغيب المختلفة ، ومن بينها ألا يسرى عليهم فى الشرق إلا قوانين بلادهم ، وكذلك فعلت بعض المدن الايطالية المشتغلة بالتجارة مثل بيزا والبندقية [1]

ومن هذا يتبين أن كثيرا من الحكام أخذوا منذ القرون الوسطى يمنحون التجار الأجانب بعض الامتيازات رغبة منهم فى اجتذابهم الى بلادهم ، إذ كانوا يحملون اليها من أنواع البضائع مالا تنتجه ، ومقابل هذه الحماية كانوا يتقاضون منهم فى أغلب الاحيان بعض رسوم تعد بمثابة مشاطرة لأرباحهم ، وهـذه الرسوم هى أصل الرسوم الجمركية الحديثة ، وهى كما ترى لم يكن يقصد بها فى أول الامر سوى الغاية المالية لا الحماية الجمركية . وهذا طبيعى، إذ لم يكن فى ذلك الحين صناعات تفتقر الى حماية . ولكن منذ القرن السادس عشر تغير وجه المسألة تحت تأثير عاملين :

(الأول) ان الاكتشافات العظيمة التى حدثت فى ذلك القرن فتحت امام التجارة الدولية مجالا واسعا لم يكن معروفا من قبل . ولم يكن للمنافسة الدولية أهمية تذكر وقت أن كانت التجارة الدولية لاتتناول من السلع إلا القليل مما يعد من مواد الترف ، مثل الاقمشة المزركشة التى اشتهرت بها البندقية ، والاسلحة الثمينة ، وتوابل جزائر الهند الشرقية . ولـكن منذ القرن السادس عشر اخذ يعظم أمرها ، إذ جعلت التجارة الدولية تنتشر وتتناول

---

(١) الامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد عبد البارى ، طبعة سنة ١٩٣٠ ، ص ١١ — ١٥

الأشياء الشائعة الاستهلاك ، كالمنسوجات القطنية وغيرها

(الثانى) انه فى ذلك العصر تكونت الدول الاوربية الحديثة بما فيها من نظم اقتصادية متشعبة وما بينها من مصالح متنافرة . واخذت كل واحدة منها ترسم لها سياسة وطنية كان من أهم اغراضها ان تجعل من التجارة الدولية وسيلة لزيادة قوتها وغناها . وقد ارتكزت هذه السياسة على مجموعة من الآراء والاعتقادات أطلق عليها اسم « طريقة التجاريين Mercantile Système » كما أطلق على مجموع الوسائل التى تذرعت بها الحكومات لتحقيقها اسم « سياسة التجاريين »

الظروف التاريخية التى عاصرها التجاريون : تعتبر طريقة التجاريين وليدة ظروف تاريخية خاصة ، ولذا كان حسن فهمها متوقفا على الالمام بهذه الظروف . فقد تكونت الدول الأوروبية الحديثة كما تقدم ، وكانت السلطات المحلية قبل القرن السادس عشر تُعنى بتنظيم التجارة والصناعة والدفاع عن المصالح المحلية والبلدية ، فلما ظهرت الوحدات السياسية الكبيرة بتكوين الدول الحديثة ظهرت أيضا مصالح أهلية واقتصاد أهلى تسود المصالح المحلية ، وأخذت الدول فى هذه الوحدات الجديدة تقوم فى ميدان أوسع بالوظيفة التى كانت تقوم بها من قبل السلطات المحلية ، فكان من أثر ذلك أن أخذ الكتاب الذين يعالجون المسائل الاجتماعية يهتمون بالبحث فى الوسائل التى تؤدى إلى إنماء الثروة الأهلية وزيادة إيرادات الدولة . وقد أطلق عليهم اسم التجاريين (Mercantilistes) لشدة عنايتهم بأمر التجارة الخارجية ، ولأنهم ذهبوا الى تشبيه الدولة بالتاجر يأتى ربحها من فرق ما بين قيمة مبيعاتها (صادراتها) ومشترياتها (وارداتها) .

وفى هذا العصر أيضا اكتشفت الدنيا الجديدة ، فأخذت تمد الدنيا القديمة بمقادير عظيمة من الذهب والفضة ، فزادت الكميات الموجودة منهما عن ذى

قبل ، فأحدث ذلك تطورا فى الطريقة الاقتصادية القديمة ، إذ أصبحت النقود الذهبية والفضية أكثر استعمالا فى المبادلات العادية . وقد أثرت أسبانيا إثراء عظيما على أثر جلبها الذهب والفضة من مناجم (بيرو) و (المكسيك) فبهر غناها أبصار السياسيين فى البلاد الأخرى وأرادوا أن يحذوا حذوها فى اجتذاب الذهب والفضة إلى بلادهم .

وقد افسحت الاكتشافات الجديدة أمام الدول الأوروبية مجالا واسعا للاستعمار فتسابقت الى النزول فيه يحدوها عاملان : (الأول) أن تحصل من وراء ذلك على مقادير جديدة من الذهب والفضة . (الثانى) أن تحصل على مقادير جديدة من المواد الأولية وأن تفتح سوقا جديدة لصناعتها . وكان الاعتقاد السائد أن تقدم التجارة الخارجية يتطلب امتلاك أسطول تجارى يحمل منتجات المملكة الى الخارج ، ويكون ما يتقاضاه من الأجور مصدر ربح جديد لها

والى هذه الظروف الخاصة يضاف روح العداء الشديد التى كانت سائدة بين الدول المختلفة ، والتى امتدت آثارها من ميدان السياسة الى ميدان التجارة . وقد كان أكبر هم رجل السياسة أن يحمى سوق مملكته من غزو منتجات البلاد الأخرى ، وأن يعمل فى الوقت نفسه على فتح أسواق جديدة لمنتجات بلاده .

طريقة التجاريين : اعتاد مؤرخو المذاهب الاقتصادية أن يحددوا معالم طريقة التجاريين فى النقاط الآتية [١] :

(١) عماد هذه الطريقة هو الاعتقاد بأن الذهب والفضة هما أعظم أنواع الثروات أهمية ونفعا ، ولذا يتعين تزويد البلاد بأكثر ما يستطاع منهما . وليس هذا كما ظن بعض الكتاب الذين خدعهم تطرف بعض التجاريين فى آرائهم لاعتقادهم أن المعادن النفيسة هى وحدها الثروة الحقيقية ، وانما لاعتقادهم أنها

---

(١) وبحثنا فى حصر هذه النقط الى كتاب الأستاذ جونار فى تاريخ المذاهب الاقتصادية : Gonnard, Histoire des Doctrines Economiques الجزء الأول ص ٨٨ وما بعدها

روح التجارة، لاسيما وأن انتشارها فى ذاك الحين كان يتطلب زيادة كمية النقود المعدنية لقلة استخدام الائتمان فى التعامل. يضاف الى هذا أن فى توفر المعدنين النفيسين ما يمكن الدول من الانفاق على ما أخذت تعده من الجيوش والأساطيل لا سيا وقد سادت طريقة الجنود المرتزقة ، فالدولة التى كان لديها قدر عظيم من الذهب والفضة رجحت كفتها فى الحروب [١] .

(٢) لتزويد البلاد بالذهب والفضة يجب على الدولة ان تتدخل فى الحياة الاقتصادية وان توجه جهود الأمة جميعا نحو هذه الغاية، ولهذا يعتبر التجاريون من غلاة الحكوميين (étatistes) حتى لقد وصف بعض الكتاب طريقتهم بأنها اشتراكية ملكية[٢] . وعندهم أن أقوى الوسائل للتأثير فى الحياة الاقتصادية هى القوانين واللوائح وماإليها من الأوامر الملكية

(٣) لما كان الغرض من هذه الطريقة الاحتفاظ بالذهب والفضة عند توفرهما والحصول عليهما عند عدم توفرهما تعين : (ا) استغلال مناجم الذهب والفضة (ب) عرقلة خروج المعدنين النفيسين (حـ) تشجيع دخولها .

فأما الأمر الأول فليس فى متناول كل الدول، ولكن الحال ليس كذلك بالنسبة للآخرين ، إذ أن فى مقدور كل دولة أن تحول دون خروج الذهب والفضة منها ، وذلك بتحريم تصديرها ، كما أن فى استطاعتها أن تجذبهما اليها، وذلك بتقليل وارداتها وزيادة صادراتها ، إذ أن الفرق بينهما يدفع بالمعدنين النفيسين . ولذا نادى التجاريون بأن أفضل الوسائل لزيادة المعدنين النفيسين فى المملكة هو العمل على جعل ميزان التجارة فى صالحها .

(٤) لكي تظفر الدولة بميزان تجارة موافق يتعين تنظيم الصناعة والتجارة بما يحقق بالنسبة للصناعة تقدمها ورخص أثمان منتجاتها (وذلك كأن يعين

---

(١) هذه الآراء وماإليها مبسوطة فى كتابنا « الاقتصاد السياسي » الجزء الاول ص ٥٠

(٢) جونار فى كتابه المشار اليه آنفاً ص ٨٨

حد أقصى لأجور العمال وتشجع بعض الصناعات بمنحها امتيازات خاصة ، وتنشأ بعض صناعات ملكية ... الخ) . وبالنسبة للتجارة عرقلة الواردات وزيادة الصادرات وايجاد أسواق جديدة للصناعات الأهلية .

(ه) لما كانت هذه السياسة لاتنجح فى كل البلاد فى وقت واحد قال التجاريون بتعارض مصالح الأمم المختلفة وذهبوا يرددون تلك العبارة المشهورة : لاربح لأحد إلا بخسارة الآخر (Nul ne gagne qu'un autre ne perde)

سياسة التجاريين : ولقد صادفت هذه الآراء نجاحا كبيرا، ونزلت من نفوس رجال السياسة منزلة العقائد الثابتة ، فذهبوا يتذرعون لتحقيقها بمختلف الوسائل : فمن ذلك انهم عمدوا إلى مناوأة استيراد السلع التى يمكن انتاجها فى داخل المملكة، فادام أن استيراد أية سلعة يؤدى إلى زيادة الديون الخارجية فاذا أمكن الاستغناء عن إستيرادها وانتاجها فى الداخل أدى ذلك إلى نقص هذه الديون ، ومن ثم إلى زيادة الثروة الأهلية . ولهذا كان الوزير الفرنسى كلبير (Colbert) وهو أكبر من عمل على تنفيذ سياسة التجاريين فى فرنسا يفرض رسوما جمركية مرتفعة على المصنوعات الأجنبية تشجيعا للصناعة الوطنية ، كما كان يكثر من إنشاء الصناعات الملكية . وعلى هذا النحو أيضا كانت انجلترا تشجع صناعاتها الأهلية وتحميها فى ظل الرسوم الجمركية المرتفعة ، وبالأخص صناعات الصوف والحرير والحديد وكثير من الصناعات الصغيرة .

ومن ضروب الأساليب التى عمدوا اليها أيضا عرقلة الاتجار مع بعض البلاد، ذلك أنه مادام أن الغاية من التجارة الخارجية هو الحصول على المعدنين النفيسين من طريق زيادة الصادرات على الواردات فكل تجارة لاتحقق هذه الغاية يتعين مناوأتها ، ولذلك لم يكن الاتجار مع فرنسا مرغوبا فيه عند التجاريين فى انجلترا ، لأن النبيذ ومواد الترف ــ وهى الأشياء التى ترد عادة من فرنسا ــ من شأنها ألا تؤدى إلى زيادة الثروة الانجليزية ، على حين أن السلع الانجليزية

المذهب التاريخي . ولم يتردد روسشر (Roscher) زعيم هذا المذهب في المانيا أن يقرر أن طريقة ظلت سائدة قرونا من الزمان لا يمكن أن تكون على ضلال مبين (١)، كما رأينا من الكتاب من يقرر ان العمل على تقدم الصناعة وتنظيم الانتاج الأهلي وفقا لأساليب التجاريين كان أمرا لا مندوحة عنه لتدعيم قوى الدول الأوروبية الحديثة ، وأنه دور ضروري من ادوار التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ولكننا نميل الى الاعتقاد مع كثير من الباحثين بأن طريقة التجاريين كان ضررها أكثر من نفعها . فقد عاقت تقدم التجارة الدولية بما وضعته في سبيلها من العقبات ، كما عملت على إذكاء روح العداء بين الدول المختلفة ، ولذا كان عهد التجاريين عهد حروب مستمرة بين انجلترا وهولندا وفرنسا وأسبانيا . يضاف الى هذا أن سياسة الاستعمار التي سارت عليها الدول الأوروبية أدت الى تأخر المستعمرات وقيام الحروب بينها وبين الدول المستعمرة ، وكان من نتائجها استقلال المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية ، والمستعمرات الاسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية . وأخيرا فان كثرة الذهب والفضة في بعض البلاد — وبخاصة اسبانيا — سبب ارتفاع الأثمان ارتفاعا سريعا وكبيرا ، مما أفضى الى القضاء على تجارة الصادرات في أسبانيا وكان من اهم عوامل اضمحلالها (٢)

الآراء والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية في القرن التاسع عشر :

أخذت طريقة التجاريين في الانهيار تحت ضربات معاول الفيزيوكرات في فرنسا وآدم سميث في انجلترا ، فقد قام الأولون بدعوة شديدة في فرنسا الى اتباع مبدأ حرية التجارة والعمل حتى اتخذوا شعارا لهم تلك الجملة المأثورة

---

(١) وارد في باستابل في كتابه المشار اليه آنفا ص ٢٦

(٢) انظر مقالتنا « مسألة الذهب وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية الحاضرة » في مجلة الهلال اول ديسمبر سنة ١٩٣١ ص ٢١٤ — ٢٥٣

(Laisser faire, Laisser passer) . وقد حققت الثورة الفرنسية مبدأهم فيما يختص بحرية العمل ، وذلك بالغائها نظام الطوائف ، ولكنها لم تحققه فيما يختص بحرية التجارة ، لاسيما وان الحروب المتتالية التى اشتبكت فيها فرنسا عقب ذلك لم يكن من شأنها أن تهيء الاسباب لتلك الحرية .

أما فى انجلترا فقد أخذت أفكار آدم سميث فى حرية التجارة تؤتى ثمارها ، وساعد على ذلك ماحدث فيها من التطور الاقتصادى فى أواخر القرن الثامن عشر ، فقد ظهرت فيها الصناعة الكبيرة ، نتيجة للاختراعات الميكانيكية التى حدثت فى ذلك الحين ، ولم تك هذه الصناعة تخشى المنافسة الأجنبية ، إذ كانت أفضل منها عُدة ، فى حين أنها كانت مفتقرة إلى الأسواق الخارجية ، إذ كانت تنتج إنتاجا كبيرا ، ولذا كانت ميولها تتجه ناحية حرية التجارة .

وإلى هذا التطور الاقتصادى يضاف تطور آخر فى توزيع السكان . ففى القرن الثامن عشر كان السكان متجمعين فى المناطق الزراعية الغنية ، ولاسيما فى الجنوب الشرقى من انجلترا ، ولكنهم ابتداء من القرن التاسع عشر أخذوا يتجمعون فى مواطن الانتاج الصناعى على مقربة من مناجم الفحم ، وبخاصة فى غرب أيقوسيا ، ولانكشير ، وبلاد الغال . فانقسمت انجلترا اقتصاديا إلى قسمين : انجلترا الخضراء ، وهى عبارة عن انجلترا الزراعية ، وفيها يسود نفوذ الاشراف المحافظين ، إذ كانت معظم الأراضى الزراعية فى حيازتهم ، وانجلترا السوداء ، وهى موطن الصناعات وحرية الاستبدال . ومالبث النزاع أن قام بين المنطقتين حول مبدأ حرية التجارة ، واشتد الكفاح بينهما على أثر العصبة التى ألفها كوبدن فى منشستر للمطالبة بالغاء الرسوم الجمركية على القمح (Corn laws) . ولقد حمل كوبدن على هذه الرسوم حملة عنيفة ، مبينا مافى موقف الوردات من افتئات على الطبقات الفقيرة ، إذ كانوا يمانعون

فى استيراد القمح من الخارج ، كى يستأثروا بالسوق الداخلى ، فيبيعوا فيه قمح أراضيهم بأثمان باهظة ، بينما يستفيدون من حركة تزايد السكان وما تؤدى إليه من زيادة ريع الأراضى الزراعية . وقد أخذت جهود كوبدن وعصبته تكلل بالنجاح ، ولاسيما منذ أن اعتنق السير روبرت بيل الوزير الانجليزي المشهور مبادىء حرية التجارة ، فقد استطاع أن يحمل البرلمان الانجليزى على إلغاء الرسوم على القمح عام ١٨٤٦ . فكان ذلك بداية عهد حرية التجارة فى انجلترا ، إذ أخذت تنهار فى أثرها سائر قوانين حماية التجارة ، ومن بينها قانون كرومويل السالف الذكر . وابتداء من هذا الحين تحولت انجلترا من بلاد زراعية إلى بلاد صناعية تعتمد فى تغذية سكانها على البلاد الأجنبية(١).

أما فرنسا فانها لم تحد عن طريق حماية التجارة بالرغم من كثرة تقلب الحكومات فيها ، وكان باستيا (Bastiat) قد أنشأ فيها سنة ١٨٤٦ عصبة على شاكلة عصبة كوبدن فى انجلترا ، ولكنها لم تصادف نجاحا بالرغم من الجهود الجبارة التى بذلها منشئها فى سبيل تقرير حرية التجارة . وهذا الاخفاق فى فرنسا يعزى إلى أن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لم تكن مماثلة لظروف انجلترا . على أنه لما استتب الأمر لنابليون الثالث — وقد كانت سياسته العامة تقوم على التقرب من انجلترا — استطاع ان يعقد مع الحكومة الانجليزية بدون استشارة البرلمان الفرنسى معاهدة تجارية فى سنة ١٨٦٠ تضمنت تخفيضا كبيرا فى الرسوم على كثير من الواردات الانجليزية . وقد قوبلت هذه المعاهدة فى فرنسا بالاستياء ، ولكنها أحدثت فى أوروبا تأثيرا كبيرا ، إذ عقد على مثالها كثير من المعاهدات التجارية بين مختلف البلاد الأوربية ، حتى تبادر الى الأذهان أن عهد حماية التجارة قد أشرف على الزوال ، وأن حرية الاستبدال آتية فى كل البلاد لاريب فيها ، ولكن سير الحوادث لم يحقق هذه الظنون .

(١) Arnauné, Le Commerce Extérieur ص ١٩٩ وما بعدها

ومما هو جدير بالملاحظة أن إحدى البلاد الكبيرة ـ وهى الولايات المتحدة — لم تساهم فى هذه الحركة ، فقد اتبعت مبدأ الحماية منذ نشأتها ولم تحد عنه . ويرجع ذلك بالأخص الى أن انجلترا كانت تحرم عليها انشاء الصناعات بها وقت أن كانت تابعة لها ، وهذا التحريم كان من اهم الاسباب التى أدت الى نشوب الحرب بينهما ، فلما أن ظفرت الولايات المتحدة باستقلالها السياسى وجهت عنايتها الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وكانت نظرية حماية التجارة فيها تقوم على اعتبارين :

(١) أنها اذا أرادت أن تكون مستقلة عن أوروبا فمن المتعين أن تنتج بنفسها ماتحتاج اليه . (٢) ان السوق الخارجية قليلة الاهمية لها فى حين أن السوق الداخلية عظيمة الأهمية . ولذا ولدت الرسوم الجمركية فيها مرتفعة منذ نشأتها ، ثم أخذت تتزايد من عصر لآخر ولاسباب متغيرة . فقد كان الباعث عليها فى أول الأمر ضرورة حماية صناعاتها الناشئة ، ثم بعد سنة ١٨٦٦ أصبح الباعث الرئيسى ضرورة الحصول على موارد جديدة لسد نفقات الحرب الأهلية ، ولما سددت هذه النفقات ظهر سبب جديد ، هو الحاجة الى حماية الأثمان والأجور المرتفعة من منافسة الأثمان والأجور المنخفضة فى أوروبا . ولقد كانت الرسوم الجمركية التى فرضت فى سنة ١٨٩٠ واشتهرت باسم رسوم ما كنــلى (Mackinley) مرتفعة ، فجاءت رسوم دنجلى (Dingley) فى سنة ١٨٩٧ فزادتها ارتفاعا ، كما شددت فى اجراءات تحصيلها . ومن هذا الحين تبدأ شهرة الجمارك الأمريكية فى الشدة ودقة الحساب . ومن بعد ذلك أخذت الرسوم الجمركية ترتفع تارة وتهبط أخرى تبعا لما اذا كانت مقاليد الحكم بيد الحزب الجمهورى أم الحزب الديمقراطى ، فالأول من أنصار الحماية الشديدة ، بينما الثانى من أنصار الحماية المعتدلة . وأخيرا لما انتشر نظام الترست (Trust) وخشى الامريكيون تحكمه فى السوق الداخلية

لذا ترك فيها بمأمن من المنافسة الأجنبية عمدوا الى تخفيض الرسوم الجركية بعض الشيء .

وكذلك أرادت فرنسا فى سنة ١٨٧٢ — بعد الحرب السبعينية — أن تحذو حذو الولايات المتحدة ، وذلك بالقائها على المنتجات الأجنبية عبء الضرائب الجديدة التى اضطرت الى فرضها لتغطية نفقات الحرب والغرامة الحربية ، ولكنها لم تتمكن من ذلك فى الحال لارتباطها بالمعاهدات التجارية مع الدول الأخرى ، ولم يتح لها ذلك إلا فى سنة ١٨٩٢ . ومن هذا الحين اندفعت فرنسا فى تيار الحماية الجركية ، ولا تزال تمعن فى ذلك الى وقتنا الحاضر

أما ألمانيا فقد سلكت ازاء التجارة الدولية خططا تختلف باختلاف الظروف والأحوال . ففى سنة ١٨٣٧ أنشىء الاتحاد الجركى بين الولايات الالمانية المختلفة ، تمهيدا لتحقيق وحدتها السياسية . ولما ظفرت بذلك سنة ١٨٧٠ وجهت عنايتها الى تكوين دولة اقتصادية عظيمة ، ولذا عمدت الى تشجيع صناعاتها الناشئة من طريق الحماية الجركية . ثم لما اشتد ساعدها واحتاجت الى تصريف منتجاتها فى الأسواق الخارجية عمدت الى عقد المعاهدات التجارية ولاسيما مع دول أوروبا الوسطى . واخيراً لما احتاجت الى موارد جديدة لتنفيذ برنامجها البحرى العظيم فى سنة ١٨٩٧ لجأت إلى رفع الرسوم الجركية كوسيلة للحصول على تلك الموارد

وهذه الموجة الحمائية التى انتابت أوربا وأمريكا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم تسلم منها انجلترا نفسها ، فقد قام فيها جوزيف شمبرلين — الوزير الانجليزى المشهور — أثناء حرب الترنسفال ، بدعوة شديدة ضد أنصار حرية التجارة الذين اشتهروا فى انجلترا باسم « مدرسة منشستر » . وقد كان يرمى بذلك إلى غاية سياسية : هى توحيد الامبراطورية من الوجهة الاقتصادية ، وذلك بجعل البضائع البريطانية تتمتع بامتيازات خاصة عند دخولها إلى المستعمرات

البريطانية . ومقابل ذلك تمنح انجلترا حاصلات مستعمراتها حق الأفضلية على غيرها، وذلك باعفائها من الرسوم الجمركية مع فرضها على حاصلات البلاد الأخرى المماثلة لها . ولكن لما كانت هذه الحاصلات تتكون من المواد الغذائية فقد كان من شأن هذه السياسة أن تؤدى إلى غلاء المعيشة فى انجلترا ، ولذا لم يقرها الشعب الانجليزى ، وأفضت الانتخابات التى حصلت فى ذاك الحين حول هذه المسألة إلى هزيمة حزب المحافظين وانتقال الحكم إلى حزب الأحرار . غير أنه بجانب فكرة التفضيل الامبراطورى كانت هناك أسباب أخرى تدفع بانجلترا فى طريق الحماية ، وأهمها ضرورة الحصول على موارد جديدة لتغطية نفقاتها الحربية والبحرية التى تزايدت كثيراً قبيل الحرب الكبرى ، وكذلك لتغطية النفقات التى دعت إليها قوانين تأمين العمال ضد الأخطار المختلفة

ومهما يكن من أمر فانه عند نشوب الحرب العظمى لم يكن فى أوربا بجانب انجلترا سوى بعض بلاد صغيرة مثل هولندا والدنمرك وبلجيكا هى التى ظلت تسير على مبدأ حرية التجارة . أما غيرها فقد ارتفعت صروح الحواجز الجمركية فيها ، وقامت حرب الرسوم بينها وبين جيرانها ، وانتشرت عدواها إلى بلاد كانت تسير على مبدأ حرية التجارة من قبل ، كسويسرا والسويد والنرويج والبرتغال . وتعزى هذه الحالة إلى عدة عوامل أهمها الآتية:[1]

(١) تغلب النزعة الوطنية وما يلازمها من كراهية الشعوب الأخرى (٢) بقاء بعض اعتقادات التجاريين الباطلة فى أذهان الجماهير (٣) ظهور طبقات اجتماعية جديدة تحتاج إلى الحماية ازاء المنافسة الأجنبية (٤) عدوى الحماية إذ لا يكاد يأخذ بها بلد حتى تتسرب إلى غيره عملا بمبدأ مقابلة المثل بالمثل

---

(١) بلسايل فى كتابه The Commerce of Nations ص ٤٤

الحرب الكبرى والتجارة الدولية : جرّت الحرب الكبرى فى أذيالها جملة عوامل تضافرت على اشتداد حركة حماية التجارة التى امتاز بها عهد السلم المسلح الذى تقدمها . ومن أهم هذه العوامل ما يأتى :

(١) العامل النفسانى . فقد كان من أهم أسباب الحرب الكبرى توقد الشعور الوطنى ، وقد دعا طول الحرب نفسها إلى اشتداد توقده . ومن طبيعة هذا الشعور أن يدعو إلى الرغبة فى الاحتفاظ بالسوق الأهلية للمنتجين الوطنيين ، وحماية الصناعات اللازمة للدفاع الوطنى

(٢) ارتفاع نفقات هذه الحرب فهى قد تجاوزت نفقات الحروب السابقة كما تجاوزت كل تقدير، ولذا كان شديداً افتقار الحكومات الى موارد جديدة ، فحدا بها ذلك إلى رفع الرسوم الجمركية كوسيلة لموازنة ميزانياتهـا

(٣) ارتفاع سعر الصرف فى كثير من البلاد بسبب تدهور قيمة عملتها الورقية ، وهو الأمر الذى أدى إلى تشجيع الصادرات فيها ، فحمل ذلك البلاد التى لم تتدهور قيمة عملتها ، أو التى تدهورت بمقدار قليـل – مثل انجلترا وأسبانيا وسويسرا واستراليا – على زيادة رسومها الجمركية حماية لأسواقها الأهلية من خطر الاغراق (dumping) الناشىء عن ذلك ، وهو ما يطلق عليه الانجليز اسم (exchange dumping)

(٤) ظهور عدد كبير من الدول الصغيرة متشبعة بروح العداء نحو جيرانها وشديدة الاعتداد باستقلالها . ولقد أصبح من أشد ضروب الاصلاح ضرورة فى أوربا الوسطى تخفيض الحواجز الجمركية فيها ، والقضاء على الموانع التى تعترض حركة الصادرات والواردات وتحـول دون حل مسألة أوروبا الوسطى ، وهى تلك المسألة الاقتصادية التى تشغل بال الساسة جميعاً فى الوقت الحاضر .

(٥) انصراف جمهوريات امريكا الجنوبيـة والمستعمرات الانجليزية إلى إنشاء الصناعات فيها واهتمامها بأن تصبح بدورها بلاداً صناعية بعد أن كانت مجرد بلاد زراعية ، فحدا ذلك بها الى حماية صناعاتها الناشئة

ومن أهم الصعوبات التي تعترض حرية التجارة في الوقت الحاضر عدم وجود نقطة ارتكاز لها في بلد ما . وقد كانت كل من هولندا وانجلترا — إلى عهد قريب — معقلا قويا لحرية التجارة ، ولكن هولندا لقربها من ألمانيا اضطرت إلى اتخاذ بعض الوسائل لحمايتها من أخطار الاغراق الناشيء عن عملية الصرف (exchange dumping) ؛ في حين أخذت انجلترا منذ سنة ١٩٢١ تميل صراحة ناحية حماية التجارة[1] ، وقد ظهر ذلك واضحا في قانون حماية الصناعات سنة ١٩٢١ (The Safeguarding of Industries Act) الذي اشتمل على ثلاثة أنواع من نصوص الحماية[2] :

(ا) نصوص الغرض منها حماية ما يسمى (key industries) ويراد بها الصناعات التي يتوقف عليها انتعاش صناعات أخرى كثيرة والتي عانت انجلترا أثناء الحرب كثيراً من المتاعب من جراء افتقارها إليها ، ولذلك رأت ضرورة حمايتها تشجيعا لانشائها ونموها واستعدادا لطوارىء حرب جديدة ، وذلك كصناعات المواد الكيمائية وأدوات الجراحة والنظر ، وهي صناعات لم تكن قبل الحرب مزدهرة إلا في ألمانيا . (ب) نصوص الغرض منها حماية الصناعات البريطانية ضد « الاغراق » وقد عرفه هذا القانون بأنه البيع في السوق البريطانية بثمن أقل من نفقات الانتاج في البلد الأصلي . (ج) نصوص الغرض منها حماية الصناعة البريطانية ضد منافسة البلاد ذات الصرف المتدهور[3]

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : Gignoux, L'après - guerre et la Politique Commerciale ص ١٣١ وما بعدها

(٢) بلستابل في كتابه « The Commerce of Nations » ص ٦٨ وما بعدها — وسيجفريد Siegfried في محاضراته « Politique Commerciale des Principales Puissances» القسم الاول ص ٢٩

(٣) وقد اشترط لذلك أن يكون مقدار التدهور ٣٣⅓ ٪ على الاقل وألا تكون نفقات المعيشة في البلد ذات الصرف المتدهور قد زادت بنسبة تدهوره . أما مقدار الرسوم الحامية فهي ٣٣⅓ ٪ من قيمة البضائع المستوردة .

وقد أدى انتصار حزب المحافظين في الانتخابات البريطانية الأخيرة إلى عدول انجلترا نهائيا عن مبدأ حرية التجارة ، فقد فرضت رسوما مقدارها ١٠ ٪ من قيمة كل الواردات ما عدا منتجات خاصة ، ثم اضيفت اليها رسوم أخرى لها صبغة الحماية تناولت كثيرا من المواد المصنوعة والنصف المصنوعة[١] . وأخيرا لما أن عقد مؤتمر أوتاوى بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها المستقلة والهند تقرر فيه الأخذ بمبدأ التفضيل الجمركى بين بريطانيا ومستعمراتها من جهة ، واتباع مبدأ حماية التجارة نهائيا ازاء الدول الأجنبية من جهة أخرى[٢]

الأزمة العالمية والسياسات التجارية:[٣] جاءت الأزمة العالمية بعوامل جديدة كان من شأنها أن أفضت إلى الافراط فى تقييد التجارة الدولية ، فكان هذا الافراط سببا جديدا لاشتداد الأزمة وامتداد أجلها . ومما زاد من خطورة الأمر أن هذه الأزمة وقعت فى وقت كانت صروح الرسوم الجمركية فيه مرتفعة فى كل مكان ، حتى أنه لما عقد المؤتمر

---

(١) مجلة Le Mois عدد ١٤ ص ٧٣ وعدد ١٥ ص ٧٠

(٢) ومن أهم ماقضت به اتفاقات أوتاوى : أن تتمتع بريطانيا فى مستعمراتها برسوم تفضيلية ، كما نص فى الاتفاقات بينها وبين كندا واستراليا وزيلندا الجديدة على أن الرسوم الجمركية لايجوز أن تحمى صناعات هذه المستعمرات ضد الواردات البريطانية الا اذا كان فى استطاعة هذه الصناعات أن تحتفظ بكيانها وتتقدم . وكذلك نص فى بعض الحالات على أن الرسوم المفروضة على المنتجات البريطانية لايجوز أن تتجاوز الفرق بين نفقات الانتاج فى بريطانيا ونفقات انتاجها فى المستعمرات . ومقابل ذلك تمنح بريطانيا حاصلات مستعمراتها تفضيلا فى المعاملة وذلك بأن يترك دخولها الى بريطانيا حرا بينما تفرض رسوم مقدارها ١٠ فى المائة على أنواع كثيرة من الواردات الاجنبية المماثلة لها . ولايجوز لبريطانيا أن تخفض هذه الرسوم الا بالاتفاق مع مستعمراتها . وكذلك تعهدت بريطانيا بأن تفرض رسوما جديدة وتزيد الرسوم على بعض المواد الغذائية التى ترد من البلاد الاجنبية — مجلة Le Mois عدد ٢٠ ص ٧٠ — ٧٥

(٣) أنظر فى ذلك الكتاب القيم «Recovery» لمؤلفه Sir Arthur Salter مدير القسم الاقتصادى فى عصبة الامم سابقاً . ص ١٢١ — ١٩٥

الاقتصادى العالمى فى جنيف سنة ١٩٢٧ قرر بالاجماع أن العقبة الرئيسية التى تعترض سبيل الرخاء فى العالم هى الرسوم الجمركية . وكانت قرارات هذا المؤتمر قد أحدثت بعض الأثر فى السنتين التاليتين ، فقد وقفت حركة ارتفاع الرسوم الجمركية فى كثير من البلاد ، وخفضت فعلا بعض الرسوم ، كما عقد فى سنة ١٩٢٨ بعض المعاهدات التجارية . ولكن هذه الحركة لم تلبث أن فترت بعد ذلك . ثم وقعت الأزمة المالية فى شهر يونيه سنة ١٩٣١ فأدت إلى فرض قيود جديدة على التجارة الدولية ، إذ كان من نتائجها وقف حركة القروض الخارجية ، وبذلك أصبح يتعذر على الدول التى كانت تعتمد على هذه القروض فى سداد ما عليها من أقساط الديون السابقة ودفع أثمان جزء كبير من وارداتها أن تواصل الشراء فى الخارج ، وأصبح يتعين عليها أن تصلح ميزانها التجارى بحيث تكون فيه زيادة فى الصادرات على الواردات تعينها على أداء اقساط ديونها الخارجية . ولكنها إذ كانت عاجزة عن زيادة صادراتها لمقاومة الدول الأخرى لذلك فلم يبق أمامها سوى تقييد وارداتها : فزيدت الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية ، وبلغ الأمر فى بعض الأحيان حد تحريم دخول جانب منها ، أو على الأقل تحديد مقدار ما يجوز استيراده ، على حين كان تدهور قيمة عملة بعض البلاد بمثابة رسوم جديدة على الواردات ، بينما كان فرض الرقابة الشديدة ووضع القيود على تجارة أدوات الائتمان الاجنبية (Devises étrangères) فى دول أوربا الوسطى من أشد ما منيت به التجارة الدولية [1] .وقد أدى ذلك كله إلى شل حركة التجارة الدولية حتى هبطت

---

(١) تجد معلومات وافية عن ذلك فى مقالة :
Elver, Le contrôle des devises et le maintien nominal de l'et-
alon — or فى العدد الخاص من مجلة الاقتصاد السياسي الفرنسية وعنوانه :
(Questions monétaires de l'heure presente) ص ٤٢ — ٦٨ وأيضاً
فى مقالة Hantos, La Situation Monétaire en Europe Centrale ;
مجلة Le Monde Nouveau عدد خاص بالمؤتمر الاقتصادى ، ص ٢٨ — ٣٢

قيمتها فى أواخر سنة ١٩٣٢ إلى نحو الثلث مما كانت عليه فى أواخر سنة ١٩٢٩ .

وقد عالجت هذه المسألة لجنة الخبراء التحضيرية للمؤتمر النقدى والاقتصادى العالمى ، وأفضت بملاحظاتها فى تقرير رفعته فى ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ ، ومنه يتبين أن العوامل الرئيسية التى أدت بالتجارة الدولية إلى هذه الحالة السيئة هى[1] :

(١) عوامل نقدية ومالية : فكثير من الدول اضطر إلى فرض قيود ثقيلة على الواردات، حماية لقيمة نقوده من خطر التدهور ، بسبب عجز ميزانه الحسابى ، وتلك بالاخص الدول التى تحمل أعباء ديون ثقيلة فى الخارج . وقد لجأت إلى ذلك عند ما أصبح يتعذر عليها الحصول على قروض جديدة تستخدمها فى دفع ما عليها من فوائد وأقساط الديون القديمة

(٢) تدهور أسعار الحاصلات الزراعية الرئيسية، فقد كان لها أسوأ الأثر فى الدول التى تعتمد على تصدير هذه الحاصلات فى سداد قيمة وارداتها ، وإيفاء تعهداتها ، وكذلك فى الدول التى تنتج هذه الحاصلات دون أن تصدرها . وقد دعا ذلك الأولى الى تقييد وارداتها وبخاصة من المواد المصنوعة لتحسين ميزانها الحسابى ، كما حمل الثانية على فرض قيود ترمى إلى تحديد كمية الواردات من الحاصلات الزراعية أو تحريم دخولها ، وذلك حتى لا تكتسح أسعار حاصلات زراعتها الأهلية بتيار التدهور العالمى .

(٣) تضييق نطاق الأسواق الخارجية ، وتسرب بضائع الدول ذات العملة المتدهورة القيمة إلى أسواق الدول ذات الأسعار المرتفعة والعملة السليمة، فقد دعا ذلك الدول الأخيرة إلى تقييد وارداتها من المواد المصنوعة . وقد كان من جراء العقبات التى وضعت فى سبيل الواردات فى بلاد كثيرة أن تحول مجرى التجارة الدولية من أسواقها الأصلية إلى أسواق أخرى لم تكن قد أوصدت بعد

---

(١) ملحق The Economist ، ٢٨ يناير سنة ١٩٣٣

أيوابها فحمل ذلك أيضا دولا مختلفة كانت فى الأصل ترغب عن تقييد التجارة على حماية أسواقها .

وقد كانت مسألة القيود المفروضة على التجارة الدولية من أهم المسائل المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر النقدى والاقتصادى العالمى الذى افتتح فى لندره فى ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ ، ولكنه اصطدم فى معالجتها بمسألة تقلبات سعر عملة بعض البلاد الرئيسية ، ولما لم تقبل هذه البلاد تثبيت عملتها فى الحال انفرط عقد المؤتمر دون أن يوفق إلى حل (١)

(٣) الفروق بين التجارة الخارجية والداخلية

تقوم التجارة الخارجية على أصول خاصة تميزها عن التجارة الداخلية ، وليس ذلك لأن التجارة الخارجية تجتاز حدودا سياسية فيمكن منعها أو فرض رسوم عليها فحسب ، وإنما أيضا وبالأخص لأسباب نظرية فطن لها الاقتصاديون اصحاب المذهب الحر القديم (المذهب الكلاسيكى) فى انجلترا . ولذلك أفردوا للتجارة الدولية دراسة خاصة كما وضعوا لها نظرية اشتهرت باسم نظرية التجارة الدولية (Theory of International Trade)

---

(١) جاء فى تقرير اللجنة التى عهد اليها المؤتمر معالجة مسألة السياسة التجارية ما يأتى : « كان مفروضا منذ البداية أن عمل اللجنة يقوم على أساس تثبيت قيمة العملة فى الدول المختلفة أو على الأقل ثباتها فعلا . ولكن لما اظهرت الحوادث أن هذا الفرض لا يمكن تحقيقه على الأقل فى الوقت الحاضر رأت دول كثيرة ازاء تقلبات سعر الصرف ضرورة الاحتفاظ بحريتها فى التصرف كاملة ، سواء كان ذلك فى مسألة القيود الخاصة بكمية الواردات ، أو الرقابة على عمليات الصرف الخارجى ، أو الرسوم الجمركية . على حين رأى مندوبون آخرون أن الحاجة تدعو الى وضع برنامج ايجابى وانشاء يتضمن الوسائل التى تكون الدول على استعداد لاتخاذها فى مسألة السياسة التجارية الدولية متى ثبتت قيمة النقود . وهذا التباين فى الرأى جعل الاتفاق الاجماعى مستحيلا » — ملحق مجلة The Economist ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٣ ، ص ٥ — ٦

الأسباب التي تدعو إلى تمييز التجارة الخارجية عن الداخلية : أوضح ريكاردو ، ومن بعده ستوارت ميل ، أن التجارة الخارجية تتميز عن الداخلية في أن الأولى تحصل بين جماعات غير متنافسة (non-compeling groups) ويقصد بذلك جماعات لا ينتقل بينها العمل ورأس المال بحرية وسهولة ، في حين أن الثانية تحصل داخل جماعات ينتقل فيها العمل ورأس المال بسهولة وسرعة . ولذا كانت فكرة الدولة في التجارة الدولية تقوم على اعتبارين:[١]

(الأول) سهولة انتقال العمل ورأس المال داخل الجماعة المعتبرة دولة

(الثاني) صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الجماعات المعتبرة دولا[٢]

أسباب صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة :

(١) صعوبة انتقال العمال : أنه وإن يكن انتقال العامل من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة لا يتحقق بمثل ما يتحقق به انتقال حجر الشطرنج من مربع إلى آخر الا أنه ليس عسيرا في الجملة . فارتفاع بسيط في الأجر في اقليم يجذب اليه العمال من الاقاليم الأخرى ، اذ أن هذا الانتقال لا يكبدهم

---

(١) باستابل في كتابه Theory of International Trade ص ٥

(٢) وبجانب هذا الفرق الاساسي توجد فروق أخرى أهمها :

(الاول) أنه في التجارة الداخلية يعبر عن قيمة الاشياء بوحدة من النقود واحدة على حين أنه في التجارة الخارجية يعبر عنها بوحدتين أو وحدات مختلفة . وهذا لئن لم يكن له أهمية في الظروف العادية ، نظراً لأن التجارة الدولية مبناها المقايضة ، الا أنه في الأوقات التي تكثر فيها تقلبات قيمة النقود يصبح عظيم الأثر في التجارة الدولية

(الثاني) أن التجارة الداخلية لا يعترقها عائق من اللغة أو العادات أو القانون ، بينما أن الأمر ليس كذلك في التجارة الدولية . وهذه الحقيقة ذاتها تفسر : لماذا كانت التجارة الدولية بين الشعوب التي تتكلم لغة واحدة وترجع الى أصل واحد أو بين الشعوب التي تتشابه مدنيتها ونظمها أكثر تقدما منها بين الشعوب الأخرى

(ثالثا) أن للرسوم الجمركية وما اليها من الموانع المصطنعة أثراً في التجارة الدولية على حين أنه لا وجود لها في التجارة الداخلية .

نفقات كثيرة ، كما أنه لا يقصيهم بعيداً عن موطنهم الأصلي ولا عن اهلهم وعشيرتهم . ولكن الأمر ليس كذلك في حالة المهاجرة من دولة الى أخرى، ولاسيما اذا كانت الى دولة نائية ، إذ يعترض ذلك عقبات جمة لا يقدم العامل على مواجهتها الا إذا توفرت لديه بواعث أقوى من التي تدفعه الى الانتقال داخل حدود دولته . وقد اجمل « كيرنس » (Cairnes) هذه العقبات فيما يأتي[١] : (١) المسافة الجغرافية وهي التي تجعل الانتقال ولاسيما إلى البلاد البعيدة كثير النفقات والغربة شديدة الوطأة. (٢) تباين النظم السياسية. (٣) تباين اللغة والدين والعادات الاجتماعية ، وبالجملة تباين صور المدنية . وهذه العقبات تهون بالنسبة للسكان القاطنين على الحدود ، إذ يسهل عليهم اجتيازها من جانب إلى آخر ، وكذلك عندما يجدون جالية قوية من مواطنيهم في البلد الذي يقصدون اليه .

على أنه مهما كانت هذه العقبات عظيمة فانها لا تحول دون مهاجرة العمال اذا كان الباعث قويا . وليس أدل على ذلك من تيار المهاجرة الشديد الذي جعل منذ سنة ١٨٠٠ يحمل الى بقاع الدنيا الجديدة والمستعمرات في الدنيا القديمة خلقا كثيرا من سكان اوروبا[٢] . غير أنه مع ذلك لا يزال هناك فرق كبير بين سهولة تنقل العمل داخل حدود الدولة الواحدة وصعوبة تنقله بين الدول المختلفة . فقد يكون تفاوت في الأجر بمقدار الضعف بين دولتين مثيرا لحركة مهاجرة شديدة بينهما، في حين أن تفاوتا بنسبة ٢٠ ٪ لا يدعو الى ذلك ، ولو أنه يكون كافيا لحمل العمال على الانتقال من جهة إلى أخرى في الدولة الواحدة

(ب) صعوبة انتقال رؤوس الاموال : تنتقل رؤوس الأموال داخل الدولة الواحدة المنظمة بسهولة وسرعة، نظرا لتقدم وسائل المواصلات وانتشار

---

(١) وارد في باستابل (Theory of International Trade) ص ١٢ بالهامش

(٢) انظر في وصف هذا التيار وأسبابه كتابنا في الاقتصاد السياسي الجزء الاول ص ١٢٩–١٣٠

تداول الأوراق المالية، وتعدد المصارف التي تنقل رؤوس الأموال بسرعة الى الجهات التي تفتقر إليها. ولقد كانت سهولة تنقل العمل ورأس المال من أهم العوامل التي ساعدت على توطن الصناعات في المناطق التي تتوفر فيها مزايا خاصة، كالقرب من المناجم، أو مساقط المياه، أو مراكز انتاج المواد الأولية، أو مراكز المواصلات الرئيسية... الخ. ولقد أصبح تنقل رؤوس الأموال بين الدول المختلفة أسهل من تنقل العمال: فرؤوس الأموال اليوم تنتقل بسهولة من دولة الى أخرى على شكل كمبيالات، أو شيكات، أو أذون تلغرافية، أو أسهم وسندات، ولذا يقول Bagehot [1]: إنه يوجد دائما رأس مال دولي يجري إلى كل مكان تظهر فيه الحاجة اليه ويجذبه سعر الفائدة

ولقد زادت حركة تنقل رؤوس الأموال بين الدول المختلفة في العهد الأخير فكانت كلما خامرها شيء من الخوف في دولة أو ضعفت ثقتها في نظامها النقدي أو المالي سارعت الى الانتقال الى دولة أخرى تتوفر فيها أسباب الثقة والطمأنينة، وقد حمل ذلك السلطات في كثير من الدول على اتخاذ وسائل شديدة للحيلولة دون فرار رؤوس الأموال منها. ولكن هذه حالة شاذة لا تلبث أن تزول بزوال الظروف الاستثنائية التي يجتازها العالم الآن وتبقى الحقيقة الآتية وهي: أن رؤوس الأموال في الأوقات العادية تفضل أن تبقى في بلدها الأصلي لتستثمر فيه، فاذا كان هناك وجهان للاستثمار أحدهما وطني والآخر أجنبي توفرت فيهما ضمانات واحدة وكان سعر فائدتهما واحدا فان الرأسمالي يفضل الأول لأسباب كثيرة منها: أنه يستطيع أن يراقب سير المشروع المستثمر فيه رأس ماله، وأن يحصل على الفوائد والأرباح بدون تعرض لخطر تقلبات سعر الصرف، ودفع الضرائب الأجنبية التي تضاف أحيانا الى الضرائب الأهلية، كما يسهل عليه الدفاع

(١) Bagehot, Economic Studies ص ٨٩

عن حقوقه عند قيام نزاع بينه وبين المدينين اذ يفصل فى ذلك محاكمه القومية

والخلاصة أنه وإن يكن تنقل عوامل الانتاج بين الدول المختلفة قد أصبح أسهل من ذى قبل، وذلك لتقدم وسائل المواصلات وتزايد التشابه والتجانس فى النظم السياسية والاجتماعية بين الدول الحديثة، ولكنه مع ذلك لايزال أصعب من تنقلها داخل الدولة الواحدة، ولذا يقول ستوارت ميل : إنه يكفى باعث صغير لكي ينتقل رأس المال وحتى العمل من وارويكشير الى يوركشير، فى حين لابد من باعث أكبر كى ينتقلا الى الهند أو المستعمرات أو إرلندا. وقد ينتقل رأس المال الى فرنسا والمانيا وسويسرا بنفس السهولة التى ينتقل بها الى المستعمرات، ولكن لا ينتقل الى البلاد غير المتمدينة أو التى بدأت فى التمدين كروسيا الا اذا كانت هناك ارباح استثنائية كبيرة [١]

ويلاحظ من الجهة الأخرى أنه لما كانت صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة لاتحول دون انتقالها إذا توفرت بواعث قوية فان الدول لاتعتبر من تلك الوجهة جماعات غير متنافسة تماما، كما أن سهولة انتقال العمل ورأس المال بين اجزاء الدولة الواحدة ليست كاملة. ولذلك فان الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية هو فرق فى الدرجة فقط، ولكنه مع ذلك كاف لأن يجعل للتجارة الدولية نظرية خاصة [٢]

نتائج صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة :

(أ) من حيث الأجور والفائدة : لسهولة انتقال العمل داخل حدود الدولة الواحدة تميل الأجور إلى التساوى فى كافة انحائها فى الأعمال التى يتساوى فيها العناء وتتعادل المزايا. ذلك أنه إذا ارتفعت الأجور فى ناحية

---

(١) وارد فى Taussig, Selected Readings in International Trade ص ٢١ — ٢٢

(٢) جريفت، فى (International Trade) ص ١٢

هرع اليها العمال من النواحى الأخرى للاستفادة من الأجر المرتفع ، فيدعو ذلك إلى ارتفاع الأجور فى الجهة التى يخرجون منها لنقص الايدى العاملة فيها ، وهبوطها فى الجهة التى يدخلونها لزيادة الأيدى العاملة فيها . فعلى أثر حدوث سلسلة من التنقلات بين العمال فى الجهات المختلفة تعود الأجور الحقيقية إلى التساوى فى كافة انحائها ، وكذلك تتساوى الأجور الاسمية (بفرض أن قوة شراء النقود واحدة فى جميع اجزاء الدولة الواحدة). ولكن الأمر على خلاف ذلك بين الدول المختلفة : فان الأجور الحقيقية يمكن أن تظل فيها متفاوتة بصفة دائمة ، وأنها لكذلك فى الواقع . وذلك بسبب العقبات التى تصد العمال عن المهاجرة الخارجية بالرغم من هبوط أجورهم فى بلادهم الأصلية وارتفاعها فى البلاد الأخرى ، ولذلك كانت الأجور فى الهند أو الصين أقل منها فى البلاد الأوربية ، وهى فى البلاد الاوربية دونها فى الولايات المتحدة الامريكية ،وذلك فى النوع الواحد من الأعمال

وكذلك داخل الدولة الواحدة تتساوى فائدة رؤوس الاموال فى انحائها المختلفة فى وجوه التثمير التى تتعادل فيها الأخطار وآجال القروض ، ولكنها تتباين فى البلاد المختلفة ، وذلك رغما من أن رؤوس الاموال أسهل تنقلا من العمال . فلقد كان سعر فائدة القروض العقارية فى فرنسا قبل الحرب الكبرى ٥ ٪ فى حين أنه كان فى مصر يتراوح بين ٧ ٪ و ٩ ٪ مع أن الضمانات والآجال واحدة فى الحالتين

(ب) من حيث قيمة الاستبدال وسعر الربح : تميل قيمة استبدال السلع داخل حدود الدولة الواحدة إلى أن تتحدد تبعاً للنسبة بين تكاليف انتاجها الحقيقية ، اى تبعاً لمقدار العمل (الذى من نوع واحد) ورأس المال الذى بذل فى انتاجها : فاذا كان انتاج السلعة « ا » يتطلب من العمل ورأس المال ضعف مايتطلبه انتاج السلعة « ب » فان السلعة « ا » لا يمكن أن تستبدل بالسلعة

« ب » وإلا لانصرف منتجوها إلى انتاج السلعة « ب » . فيدعو ذلك إلى تزايد كمية السلعة « ب » وتناقص كمية السلعة « ا » وهو الامر الذى يدعو الى هبوط قيمة السلعة « ب » وارتفاع قيمة السلعة « ا » حتى تعود قيمة الاستبدال بينهما متناسبة مع تكاليف انتاجها . ولكن الأمر ليس كذلك فى التجارة الدولية ، فان صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة يجعل قيمة استبدال السلع فيها لا تتحدد تبعاً للنسبة بين تكاليف انتاجها الحقيقية . فقد تستبدل السلعة الانجليزية « ا » بالسلعة الفرنسية « ب » بحالة منتظمة حتى ولو كان صنع السلعة الأولى فى انجلترا يتطلب من العمل ورأس المال أكثر مما يتطلبه صنع السلعة الثانية فى فرنسا ، ولذا يقول ريكاردو : إنه لا يمكن استبدال ناتج عمل ١٠٠ عامل انجليزى بناتج عمل ٨٠ انجليزيا آخر ، ولكن يمكن استبدال ناتج عمل ١٠٠ انجليزى بناتج عمل ٨٠ برتغالياً أو ٦٠ روسياً أو ١٢٠ اسيويا [١]

وكذلك لا تتجه أرباح المنتجين فى مختلف الامم نحو التساوى كما تتجه فى السوق الداخلية . وقد عبر عن ذلك ستوارت ميل بقوله : لو أن فى استطاعة المنتجين فى انجلترا أن ينقلوا مصانعهم إلى أمريكا أو الصين كلما أنسوا فى ذلك فائدة لاصبحت الارباح واحدة فى جميع أنحاء العالم ولأصبحت كل سلعة تنتج فى البلاد وفى الأمكنة التى يأتى فيها القدر الواحد من العمل بأكبر مقدار وبأجود نوع من المنتجات [٢]

فاذا كانت القيم فى التجارة الدولية لا تتجه نحو التعادل مع تكاليف انتاجها الحقيقية فكيف تتحدد اذن هذه القيم ؟ هذا ماسيبينه البحث فى نظرية التكاليف النسبية

---

(١) وارد فى توسيج (Selected Readings) ص ٩

(٢) توسيج فى كتابه المشار اليه آنفا ص ٢١

(٤) الاصول التي تنبني عليها التجارة الدولية

كل تجارة سواء أكانت داخلية أم خارجية غايتها تمكين الفرد من الحصول بنفس القدر من الجهد على مقدار أكثر من الثروات ، أو على نفس القدر من الثروات بجهد أقل . ويتحقق ذلك في التجارة الدولية بفضل تخصص كل دولة في انتاج السلع والخدمات التي يؤهلها لانتاجها استعداد وظروف خاصة واستبدالها بما تتخصص في انتاجه الدول الأخرى . وقد لاحظ الاقتصاديون منذ زمن بعيد أن قيام التجارة الدولية بين دولتين يقتضي توفر إحدى حالتين:

الحالة الاولى: عندما يتاح لكل من الدولتين ميزة مطلقة في انتاج بعض السلع . ولايضاح ذلك نفرض انه بتكاليف قدرها ١ جنيه تنتج الدولة ا « ١٠ » وحدات من السلعة م أو «٨» وحدات من السلعة ﻫ ، وانه بتكاليف قدرها ١ جنيه أيضاً تنتج الدولة ب « ٨ » وحدات من السلعة م أو «١٠» وحدات من السلعة ﻫ . ومن هذا يتبين أن الدولة ا متفوقة تفوقاً مطلقاً في انتاج السلعة م وأن الدولة ب متفوقة تفوقاً مطلقاً في انتاج السلعة ﻫ . فاذا انتجت كل من الدولتين هاتين السلعتين معاً فان تكاليف قدرها ٤ جنيه تأتي بناتج كلي مقداره ١٨ م + ١٨ ﻫ . ولكن إذا انقطعت الدولة ا الى انتاج السلعة م والدولة ب إلى انتاج السلعة ﻫ فان تكاليف قدرها ٤ جنيه تأتي بناتج كلي قدره : ٢٠ م + ٢٠ ﻫ . وعلى ذلك يكون هناك ربح قدره : ٢ م + ٢ ﻫ .

وفي هذه الحالة تستفيد كلتا الدولتين من استبدال بعض ما تتخصص في إنتاجه ببعض ما تخصص في إنتاجه الأخرى بشرط أن يحدث الاستبدال بينهما بنسبة تضمن لكل منهما الحصول على أكثر مما كانت تحصل عليه لو لم يقع بينهما الاستبدال . وهذا ما يتضح بجلاء من الجدولين الآتيين :

ا	بنفقات	قدرها	١	جنيه	تنتج ١٠ م
ا	»	»	١	»	» ٨ ﻫ
				.˙.	١٠ م = ٨ ﻫ

ب بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ٨ م

ب » » ١ » ١٠ ﻫ

.·. ٨ م = ١٠ ﻫ ، أى أن ١٠ م = ١٢ ½ ﻫ

فاذا صدرت أ الى ب ١٠ م واستبدلتها بمقدار من ﻫ فانها تربح من هذه العملية طالما ان ١٠ م تستبدل فى ب باى مقدار اكثر من ٨ ﻫ ، وكذلك تربح ب طالما ان ١٠ م تستبدل فيها باى مقدار اقل من ١٢½ ﻫ

وهذه الحالة أظهر ما تكون فى التجارة بين الأقاليم الحارة والمعتدلة، فان الأولى متفوقة على الثانية تفوقا مطلقا فى انتاج بعض الحاصلات مثل البن والمطاط والكاكاو ، على حين أن الثانية متفوقة في إنتاج حاصلات أخرى مثل القمح والقطن . وقد تستطيع كل منهما ان تنتج حاصلات الأخرى ولكن ذلك بتكاليف باهظة جدا ، ومما يؤثر عن آدم سميث فى هذا الصدد قوله « إنه فى بيوت من الزجاج وبحرارة خاصة يمكن انتاج أنواع جيدة جدا من العنب فى اسكتلندا، ولكنها تتكلف من النفقات ثلاثين مرة على الأقل قدر ما تتكلفه عند استيرادها من البلاد الأجنبية »[١]

الحالة الثانية : عند ما يتاح لاحدى الدولتين ميزة نسبية فى انتاج بعض السلع . فقد يكون من الأوفق لدولة أن تستورد سلعة من دولة أخرى ، ولو أنها تستطيع انتاجها بتكاليف أقل منها ، وذلك عند ما تخصص قواها الاقتصادية فى انتاج سلعة يكون تفوقها فيها أعظم . وهذا ما يعرض للافراد أنفسهم فى حياتهم العادية : فالطبيب الذى يستخدم ممرضا للعناية بمرضاه يستطيع أن يؤدى هذا العمل بنفسه وعلى وجه أفضل، ولكنه يؤثر أن يخصص وقته لفحص مرضاه ودراسة أمراضهم . وقد ضرب لذلك ريكاردو مثلا رجلان يستطيع كل منهما أن يصنع الأحذية والقبعات ، ولكن أحدهما يفوق

---

(١) آدم سميث فى (Wealth of Nations) ص ١٨٥

الآخر فى كلتا الصناعتين . غير أنه فى صنع القبعات يفوق منافسه بمقدار ⅕ فى حين أنه فى صنع الأحذية يفوقه بمقدار ⅓ . وحينئذ يكون خيرا للفريقين أن ينقطع الرجل الماهر الى صنع الأحذية والأقل مهارة الى صنع القبعات[1]

وكذلك الحال بين الدول، فقد تستطيع الدولة ا بتكاليف قدرها ١ جنيه أن تنتج «١٠» وحدات من السلعة م أو «٨» وحدات من السلعة ﻫ، فى حين أن الدولة ب لا تستطيع بنفس التكاليف أن تنتج سوى «٥» وحدات من السلعة م أو «٧» وحدات من السلعة ﻫ . ومن هذا يتبين أن الدولة ا متفوقة فى انتاج السلعتين ، غير أن تفوقها فى انتاج السلعه م أعظم من تفوقها فى انتاج السلعة ﻫ . وعلى ذلك يكون خيرا لها أن تخصص قواها لانتاج السلعة م وأن تستورد السلعة ﻫ . أما ب فانها ضعيفة في انتاج السلعتين ، غير أن ضعفها فى انتاج السلعة ﻫ أقل من ضعفها في انتاج السلعة م ، وعلى ذلك يكون خيرا لها ان تقف قواها على انتاج السلعة ﻫ ، وأن تستورد السلعة م . وهذا ما يظهر جليا من الجدولين الآتيين :

ا بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ١٠ م
ا « « ١ « ٨ ﻫ
∴ ١٠ م = ٨ ﻫ
ب بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ٥ م
ب « « ١ « ٧ ﻫ
∴ ٥ م = ٧ ﻫ ، اى أن ١٠ م = ١٤ ﻫ

وعلى ذلك تستفيد كلتا الدولتين من قيام التجارة الدولية بشرط أن يحصل الاستبدال بينهما بنسبة تضمن لكل منهما الحصول على أكثر مما تحصل عليه لولم يقع بينهما الاستبدال ، فاذا صدرت الدولة ا «١٠» وحدات من م فانها

---

(١) باستابل في (Theory of International Trade) ص ١٤

تربح من هذه العملية طالما أنها تستطيع استبدالها في ب باى مقدار أكثر من ٧ه، وكذلك تربح ب طالما أن ١٠ م تستبدل فيها باى مقدار أقل من ١٤ه .

ولهذه الحالة مثل كثيرة ، فمن ذلك أن مصر تستطيع أن تنتج القمح بنفقات أقل من استراليا ورومانيا ، ولكنها كانت الى عهد قريب تستورد منه مقادير عظيمة ، وذلك لأنها تفضل أن تخصص أراضيها لزراعة القطن إذ أن تفوقها فى انتاجه أعظم من تفوقها فى انتاج القمح .

وقد ضرب لذلك كيرنس (Cairnes) مثلا آخر : وهو ما حدث فى استراليا بعد اكتشاف مناجم الذهب فيها ، فقد جعلت تستورد من شمال أوربا ماتحتاج اليه من اخشاب البناء ، ولو أنه كان فى استطاعتها أن تحصل عليه من غاباتها بنفقات أقل ، ولكن قوة انتاج مناجم الذهب فيها كانت عظيمة بحيث أنها وجدت من الأوفق لها أن تستخدم الأيدى العاملة فى استغلال هذه المناجم وأن تستورد من اوربا الخشب وتصدر اليها الذهب

ويقول الاستاذ باستابل : إن جزيرة جرسى تفوق انجلترا فى انتاج القمح ولكن إذ كان تفوقها فى انتاج الفاكهة والخضر الجديدة أعظم انصرفت إلى زراعتها مستوردة ما تحتاج اليه من القمح من الخارج[1]

---

(١) باستابل فى كتابه المشار اليه آنفاً ص١٦ بالهامش

الفصل الثانى

نظرية التجارة الدولية

يتناول موضوع التجارة الدولية طائفة من أهم المسائل وأصعبها فى علم الاقتصاد، وذلك كالأحوال التى تقوم فيها التجارة بين الدول المختلفة، وأنواع السلع التى تتناولها ، وتحديد قيمة الاستبدال بينها ، وتوزيع الربح الناشىء عن تقسيم العمل الدولى بين الدول المختلفة ، والعوامل التى يتوقف عليها مقدار التجارة الدولية فى كل منها . والبحث فى هذه المسائل هو أساس ما يسمى بنظرية التجارة الدولية (Theory of International Trade)

وقد عالج الاقتصاديون ـ أصحاب المذهب الحر القديم ـ هذه المسائل ، وحاولوا الاجابة عن كل منها . غير أنها لما كانت كثيرة التعقيد بدأوا بفرض حالات بسيطة أبعدوا منها عمدا كل العناصر التى تدعو الى تعقدها . ثم جعلوا يرتقون تدريجا إلى الحالات المركبة مقتربين بذلك من الحياة العملية . وقد اشتهرت أبحاثهم فى ذلك باسم نظرية التكاليف النسبية (Theory of Comparative Cost)

(١) نظرية التكاليف النسبية وأحوال تطبيقها

عنى الاقتصاديون الانجليز ومن بعدهم الامريكيون بالبحث فى نظرية التكاليف النسبية ، وأحوال تطبيقها، على حين أعرض عنها أغلب الاقتصاديين فى القارة الأوربية، لاعتقادهم أنها مجرد تحليل علمى، ليس له كبير أهمية عملية . وعندى أنهم فى ذلك غير منصفين، فهذه النظرية ـ كما بسطها كبار الاقتصاديين الأنجليز والامريكيين ـ ليست تحليلا علميا رائعاً فحسب، بل هى أيضاً ضرورية لفهم حقيقة التجارة الدولية واتجاه تياراتها .

نظرية التكاليف النسبية : نستطيع أن نصيغ هذه النظرية على النحو الآتي:
تميل كل دولة إلى أن تصدر من السلع ما تنتجه بتكاليف نسبية أقل من غيرها ، وأن تستورد من السلع ما تنتجه بتكاليف نسبية أكثر من غيرها .
ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أن الشرط الاساسي لقيام التجارة الدولية هو وجود اختلاف في التكاليف النسبية للسلع المتبادلة [1]

ولا بد هنا من ملاحظة المعنى الحقيقي لعبارة « التكاليف النسبية » . فهذه لا يراد بها التكاليف المختلفة للسلعة الواحدة في الدولتين المتعاملتين، وإنما يراد بها التكاليف في كل دولة للسلعتين اللتين هما موضوع الاستبدال . فالمقارنة هنا إنما تكون في كل دولة بين تكاليف السلعة التي تنتجها فعلا وتصدر جزءاً منها ، وتكاليف السلعة التي لا تنتجها ومن أجل ذلك تستوردها[2]. فانجلترا إذا كانت تصدر الى أمريكا القماش ، وتستورد منها القمح ، فذلك لأن تكاليف انتاج القماش في انجلترا إذا قورنت بتكاليف انتاج القمح فيها أقل من تكاليف انتاج القماش في أمريكا إذا قورنت بتكاليف انتاج القمح فيها . ولكن إذا كانت التكاليف النسبية للقماش والقمح وغيرها من المنتجات واحدة في الدولتين فانه لا يكون ثمة محل لقيام التجارة الدولية بينهما . وكذلك هي لا تقوم بينهما إذا كانت تكاليف المنتجات جميعا في إحداهما تعادل ضعف تكاليفها في الأخرى . فهي إذن لا تحصل إلا إذا كان تفوق إحداهما على

---

(١) وقد عبر كيرنس (Cairnes) عن هذه النظرية أحسن تعبير بقوله :
The one condition at once essentiel to, and also sufficient for, the existence of international trade is a difference in the comparative, as contradistinguished from the absolute, cost of producing the commodities exchanged (Cairnes, Leading Principles, P 372)

(٢) باستابل « Commerce of Nations » ص ٩

الاخرى أعظم فى بعض السلع منه في البعض الآخر ، أو كان ضعفها فى بعض السلع أقل منه فى البعض الآخر .

أصول تطبيق نظرية التكاليف النسبية : نتبع في هذا البحث طريقة ريكاردو وستوارت ميل ومن حذا حذوهما من كبار الاقتصاديين المتأخرين مثل باستابل وتوسيج[1]. وذلك بأن نبدأ من حالة بسيطة لا تتفق مع الحياة العملية ومافيها من تعقد وتشعب ، ثم نرتقى منها إلى حالات مركبة ، وذلك بإضافة عنصر بعد الآخر من العناصر التى كنا أبعدناها تسهيلا للبحث، وبذلك نقترب تدريجا من الحياة العملية . فنفرض أولا أن التجارة الدولية تحصل بالمقايضة ، أى بدون استعمال النقود ، وأنها تقتصر على دولتين فقط ، ولا تتناول سوى سلعتين ، وأن تكاليف الانتاج تظل ثابتة فى كل الأحوال، وأنه ليس هناك أجور نقل أو رسوم أو غيرها من العوائق . وعلى أساس توفر هذه الشروط – وفى تعددها مايدل على تعقد هذا الموضوع – نبين الاحوال التى تقوم فيها التجارة بين الدولتين ، وعلى أى شكل يتحقق تقسيم العمل الدولى بينهما ، وكيف تتعين قيمة الاستبدال

حالات ثلاث : وقد ذهب الاستاذ توسيج فى كتابه المشهور فى التجارة الدولية عند البحث فى هذا الموضوع الى التفرقة بين حالات ثلاث :

(الحالة الأولى) الاختلافات المطلقة فى التكاليف absolute differences in cost

(الحالة الثانية) الاختلافات المتساوية فى التكاليف equal differences in cost

(الحالة الثالثة) الاختلافات النسبية فى التكاليف Comparative differences in cost[2]

---

(١) باستابل فى Theory of International Trade ، ص ٢٢ وما بعدها ، وتوسيج فى International Trade ، ص ٣ – ٦

(٢) وقد راعنا ما فى هذه الحالات الثلاث من تحليل دقيق وعرض جيل ، ولهذا آثرنا أن نضع تحت انظار القراء صورة منها كما رسمها المؤلف ولكن فى شىء من التعديل والايجاز – انظر توسيج فى International Trade ص٣ – ٢٢

(الحالة الأولى) الاختلافات المطلقة فى التكاليف[1]

لايضاح ذلك يفرض الأستاذ توسيج دولتين : الولايات المتحدة والمانيا تتفوق كل منهما تفوقا مطلقا فى انتاج سلعة معينة ، وتقدر داخلهماقيمة كل سلعة بأيام من العمل،ويضع لذلك الجدول الآتى :

الولايات المتحدة	بعمل قدره ١٠ أيام	تنتج ٣٠	رطلا من النحاس
الولايات المتحدة	« ١٠ أيام	« ١٥	ياردة من التيل

وعلى ذلك يكون : ٣٠ رطلا من النحاس فى الولايات المتحدة = ١٥ ياردة من التيل

المانيا	بعمل قدره ١٠ أيام	تنتج ١٥	رطلا من النحاس
المانيا	« ١٠ أيام	« ٣٠	ياردة من التيل

وعلى ذلك يكون: ١٥ رطل نحاس فى المانيا = ٣٠ ياردة تيل،أو ٧½ رطل نحاس = ١٥ ياردة تيل

ومن هذا يتبين أن الولايات المتحدة متفوقة تفوقا مطلقافى انتاج النحاس، والمانيا فى انتاج التيل . فاذا صدرت المانيا الى الولايات المتحدة ١٥ ياردة من التيل واستبدلتها بمقدار من النحاس فانها تربح من هذه العملية طالما أن ١٥ ياردة من التيل تستبدل فى الولايات المتحدة بأى مقدار أكثر من ٧½ رطل نحاس ، وكذلك تربح الولايات المتحدة طالما أن ١٥ ياردة من التيل الالمانى تستبدل فيها بأى مقدار أقل من ٣٠ رطل نحاس . فاذا حصل الاستبدال على قاعدة : ١٥ ياردة تيل = ٢٧ رطل نحاس مثلا فان الولايات المتحدة تحصل على التيل بقيمة أقل مما يكلفها لو أنها أنتجته فى بلادها ، وكذلك المانيا تحصل على النحاس بقيمة أقل

فلندخل الآن عنصراً من العناصر التى أبعدناها ، وهو النقود ، وبذلك نقترب من الحياة العملية ، إذ الواقع عادة أن كل دولة لاترسل سلعها إلى الأخرى لتستبدلها فيها بغيرها بل إن السلع فى كل الدول تباع وتشترى بالنقود،

(١) توسيج فى « International Trade » ص ٧ — ١٨

فالتيل يرسل من ألمانيا الى الولايات المتحدة ، إذا كان يباع فى ألمانيا بثمن أرخص ، وكذلك النحاس يرسل من الولايات المتحدة إلى ألمانيا إذا كان يباع فى الولايات المتحدة بثمن أرخص . وتسهيلا للبحث نفرض : أن أساس النظام النقدى فى الدولتين الذهب ، وأن أجر العامل اليومى فى أمريكا ١ر٥ دولار ، وفى ألمانيا ١ دولار (أى أن أجر العامل الأمريكى أعلى من أجر العامل الالمانى بمقدار ٥٠ ٪) ، وأنه ليس ثمة نفقات أخرى ، وعلى هذا الاساس يكون :

	أيام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	١ر٥ دولار	١٥ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٠ر٥٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	١ر٥ »	١٥ »	١٥ ياردة تيل	١ر٠٠ »
ألمانيا :	١٠	١ر٠ »	١٠ »	١٥ رطل نحاس	٠ر٦٦⅔ »
ألمانيا :	١٠	١ر٠ »	١٠ »	٣٠ ياردة تيل	٠ر٣٣⅓ »

ومن هذا الجدول يتبين : أن ثمن النحاس فى الولايات المتحدة أرخص منه فى ألمانيا وأن ثمن التيل فى ألمانيا أرخص منه فى الولايات المتحدة . وحينئذ يكون خيراً للبلدين أن تتخصص الولايات المتحدة فى انتاج النحاس ، وألمانيا فى انتاج التيل ، وأن تبيع الأولى النحاس إلى الثانية ، على حين تبيع الثانية التيل إلى الأولى

ومتى أخذ الاستبدال يحصل بين الدولتين فان ثمن كل سلعة يصبح فيهما واحداً ، فثمن التيل فى ألمانيا (⅓ ٣٣ دولار) يصبح هو الثمن الذى يباع به أيضاً فى الولايات المتحدة ، كما أن ثمن النحاس فى الولايات المتحدة (٥٠ ر ٠ دولار) يصبح هو الثمن الذى يباع به أيضاً فى ألمانيا

ويتحقق الاستبدال على أساس النسبة الآتية : ١٥ رطل نحاس = ½ ٢٢ ياردة تيل ، لانه مادام أن ثمن النحاس فى الدولتين ٥٠ر٠ دولار ، فانه بمبلغ ٥٠ ر ٧ دولار يشترى ١٥ رطل نحاس ، على حين أنه مادام أن ثمن التيل فى

الدولتين ⅓٣٣ر٠ دولار فانه بنفس المبلغ يشترى ٥ر٢٢ ياردة تيل . وبعبارة أخرى : أن كل ١٥ رطل نحاس ترسل من الولايات المتحدة إلى المانيا تستبدل فيها بـ ½ ٢٢ ياردة تيل .

ولنفرض الآن أن أجر العامل الألمانى أعلى من أجر العامل الأمريكى بمقدار ٥٠٪ أى عكس الحالة المتقدمة ، بمعنى أن أجر الأول ٥ر١ دولار وأجر الثانى ١ دولار . وعلى هذا الاساس يكون :

	أيام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	١ دولار	١٠ دولار	٣٠ رطل نحاس	⅓٣٣ر٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	١ »	١٠ »	١٥ ياردة تيل	⅔٦٦ر٠ »
المانيا :	١٠	٥ر١ »	١٥ »	١٥ رطل نحاس	٠٠ر١ »
المانيا :	١٠	٥ر١ »	١٥ »	٣٠ ياردة تيل	٥٠ر٠ »

وفى هذه الحالة تكون حركة السلعتين كما فى الحالة السابقة . فالنحاس فى الولايات المتحدة ارخص منه فى المانيا ، ولذا يصدر من الاولى إلى الثانية ، على حين ان التيل فى المانيا ارخص منه فى الولايات المتحدة ، ولذا يصدر من الاولى الى الثانية ويكون ثمن كل سلعة واحدا فى الدولتين . غير أن الاستبدال هنا يتحقق على أساس النسبة الآتية : ١٥ رطل نحاس = ١٠ ياردة تيل أو بعبارة أخرى : ½ ٢٢ رطل نحاس = ١٥ ياردة تيل . ذلك انه لما كان ثمن النحاس ⅓٣٣ر٠ دولار فى الدولتين فانه بمبلغ ٥٠ر٧ دولار يشترى ½ ٢٢ رطل نحاس . ولما كان ثمن التيل فى الدولتين ٥٠ر٠ دولار فانه بالمبلغ نفسه يشترى ١٥ ياردة تيل .

ومن هذا يتبين أن نسبة الاستبدال فى هذه الحالة (١٥ رطل نحاس = ١٠ ياردة تيل) أصبحت أكثر ملاءمة لالمانيا منها فى الحالة السابقة (١٥ رطل نحاس = ½ ٢٢ ياردة تيل) وذلك لارتفاع الاجر فيها . وكلما كان الاجر فى احدى الدولتين أعلى منه فى الاخرى كانت الدولة ذات الاجر الأعلى أكثر ربحا من التجارة الدولية ، لانه مادام ان ثمن كل سلعة

يصبح واحدا فى الدولتين ، فالدولة ذات الاجر الأعلى ـ لزيادة قوة شرائها ـ تحصل على مقدار أكثر من السلع .

ولنفرض الآن ان الأجر فى احدى الدولتين ضعفه فى الأخرى.

(فأولا) حالة ما اذا كان الاجر فى الولايات المتحدة ضعفه فى المانيا ، بمعنى أنه اذا كان اجر العامل فى المانيا ١ دولار فانه فى الولايات المتحدة يكون ٢ دولار ، وعلى هذا الأساس نضع الجدول الآتى :

	أيام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٠ر٦٦ ⅔ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٢ »	٢٠ »	١٥ ياردة تيل	١ر٣٣ ⅓ »
المانيا :	١٠	١ »	١٠ »	١٥ رطل نحاس	٠ر٦٦ ⅔ »
المانيا :	١٠	١ »	١٠ »	٣٠ ياردة تيل	٠ر٣٣ ⅓ »

وفى هذه الحالة يكون ثمن النحاس واحدا فى الدولتين (⅔ ٦٦ر٠ دولار) ولكن ثمن التيل فى المانيا (⅓ ٣٣ر٠ دولار) ارخص كثيرا منه فى الولايات المتحدة (⅓ ٣٣ر١ دولار)، وعلى ذلك لا يصدر شىء من النحاس من الولايات المتحدة إلى المانيا، ولكن التيل يصدر من المانيا الى الولايات المتحدة. واذ كانت الولايات المتحدة لا تصدر شيئا من التيل مقابل ما يرد اليها من النحاس فان الذهب يأخذ فى التسرب منها الى المانيا ، فيؤدى خروجه من أمريكا الى هبوط الأثمان والاجور فيها على حين أن دخوله المانيا يؤدى إلى ارتفاع الأثمان والاجور فيها، وعلى أثر ذلك يأخذ النحاس يصدر من الولايات المتحدة . ويلاحظ أنه بمجرد هبوط الاجور فى الولايات المتحدة عن ٢ دولار ولو بمقدار قليل يصبح فى الامكان تصدير النحاس منها مقابل التيل

(وثانيا) حالة ما إذا كان الاجر فى المانيا ضعفه فى الولايات المتحدة (٢ دولار فى المانيا مقابل ١ دولار فى الولايات المتحدة) ، وفى هذه الحالة يحدث عكس ما تقدم : فثمن التيل يكون واحدا فى الدولتين على حين يكون

ثمن النحاس في الولايات المتحدة أرخص منه في المانيا،وحينئذ لاتصدر المانيا شيئا من التيل ، بينما تصدر الولايات المتحدة كثيراً من النحاس الى المانيا،وعلى أثر ذلك يأخذ الذهب في التسرب من المانيا الى امريكا ، مما يؤدى الى هبوط الاثمان والأجور في ألمانيا وارتفاعها في امريكا.ومتى انخفض الأجر في المانيا ــ ولو بمقدار قليل ــ عن ضعفه في امريكا،فان التيل لا يلبث أن يصدر منها مقابل مايرد اليها من النحاس .

ولنفرض الآن أن الأجر واحد في الدولتين ، بأن يكون مثلا ٥ر١ دولار في كل منهما . وعلى هذا الاساس يكون:

	ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	٥ر١ دولار	١٥ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٥٠ر٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٥ر١ »	١٥ »	١٥ ياردة تيل	٠٠ر١ »
المانيا :	١٠	٥ر١ »	١٥ »	١٥ رطل نحاس	٠٠ر١ »
المانيا :	١٠	٥ر١ »	١٥ »	٣٠ ياردة تيل	٥٠ر٠ »

وفي هذه الحالة يصدر النحاس من الولايات المتحدة الى المانيا ، والتيل من المانيا الى الولايات المتحدة ، ويكون ربح الدولتين متعادلا لتعادل الاجور بينهما

***

وبالتأمل في هذه الحالة الأولى (الاختلافات المطلقة في التكاليف) يتضح أنها تنطبق بالأخص على التجارة الدولية بين الاقاليم الحارة والمعتدلة ، إذ أن كلا منهما متفوقة على الأخرى تفوقا مطلقا في انتاج بعض الحاصلات ،ولذا كانت التجارة بينهما من أربح التجارات .غير أن مبلغ ماتدره من الربح على كل منهما يختلف باختلاف دخولها النقدية ، ويضرب الاستاذ توسيج لذلك مثلا : التجارة بين بريطانيا العظمى والهند البريطانية ، فالبضائع المتبادلة بينهما تكاد تباع فيهما بثمن واحد ، اذ تكاد القيود على التجارة بينهما تنعدم . ولكن الدخول النقدية في انجلترا أعلى منها في الهند ولذا كان الانجليزى بدخله النقدى

المرتفع أقدر من الهندى على شراء هذه البضائع . وهذه التجارة تظل رابحة للفريقين حتى ولو انعكست الآية وأصبح دخل الهندى أعلى من دخل الانجليزى ، وكل ماق الامر أنها تصبح فى هذه الحالة أربح للهندى ، إذ يعود أقدر من الانجليزى على شراء هذه البضائع . وكذلك هى تظل رابحة لهما اذا اصبح دخل الفريقين متعادلا ، وحينئذ يصبح ربحهما منها ايضا متعادلا[1]

(الحالة الثانية) الاختلافات المتساوية فى التكاليف[2]

يمثل الأستاذ توسيج هذه الحالة بما يأتى :

الولايات المتحدة:	يعمل قدره	١٠ أيام	تنتج	٣٠	رطل نحاس
الولايات المتحدة:	»	» ١٠ أيام	»	١٥	ياردة تيل
المانيا :	»	» ١٠ أيام	»	٢٠	رطل نحاس
المانيا :	»	» ١٠ أيام	»	١٠	ياردة تيل

ومن ذلك يتضح : أن تكاليف الانتاج فى الولايات المتحدة أقل منها فى المانيا فى السلعتين جميعا ، وبنسبة واحدة . فالعشرة أيام من العمل تنتج فى الولايات المتحدة ٣٠ رطل نحاس ، وفى المانيا ٢٠ رطلا منه . والعشرة ايام من العمل تنتج فى الولايات المتحدة ١٥ ياردة تيل وفى المانيا ١٠ ياردات منه. ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أن العمل فى الولايات المتحدة أكثر كفاية منه فى المانيا فى السلعتين وبدرجة واحدة هى ٥٠٪ وفى هذه الحالة لا يكون ثمة فائدة من قيام التجارة بين الدولتين ، فكلتاهما إذا أنتجت النحاس والتيل معاً تستبدلها داخلها بنفس النسبة التى يستبدلان بها فى الأخرى : ففى الولايات المتحدة ٣٠ رطل نحاس تعادل ١٥ ياردة تيل أى أن ٢٠ رطل نحاس تعادل ١٠ ياردة تيل. وفى المانيا : ٢٠ رطل نحاس يعادل ١٠ ياردة تيل . ولذا فانه إذا صدرت المانيا إلى

---

(١) توسيج فى « International Trade » ص ١٨

(٢) توسيج فى « International Trade » ص ١٩ — ٢٢

الولايات المتحدة من التيل ناتج ١٠ أيام من العمل (١٠ ياردة تيل) فانها تحصل مقابل ذلك على ٢٠ رطل نحاس . وهذا القدر من النحاس تنتجه فى بلادها ١٠ أيام من العمل ، ولذلك فهى لاتربح شيئا . وكذلك لاتربح شيئا الولايات المتحدة إذا صدرت النحاس إلى المانيا واستبدلته بالتيل

ولنفرض الآن أن التجارة تحصل بين الدولتين لاعن طريق المقايضة، بل باستخدام النقود، فنصل إلى نفس النتيجة . ولايضاح ذلك نبدأ أولا بفرض أن الأجر اليومى فى الولايات المتحدة ٢ دولار ، وفى المانيا ١ دولار ، وأنه ليس ثمة نفقات أخرى . وعلى هذا الأساس يكون :

	ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة:	١٠	٢ دولار	٢٠ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٠ر٦٦ ٢/٣ دولار
الولايات المتحدة:	١٠	٢ »	٢٠ »	١٥ ياردة تيل	١ر٣٣ ١/٣ »
المانيا :	١٠	١ »	١٠ »	٢٠ رطل نحاس	٠ر٥٠ »
المانيا :	١٠	١ »	١٠ »	١٠ ياردة تيل	١ر٠٠ »

ومن ذلك يتبين أن ثمن السلعتين فى المانيا أرخص منه فى أمريكا ، ولذلك يصدر النحاس والتيل معاً من المانيا ، فيدعو ذلك إلى تسرب الذهب من الولايات المتحدة الى المانيا ، فتهبط الأثمان فى الولايات المتحدة وترتفع فى ألمانيا ، حتى تصل إلى النقطة التى يقف عندها تصدير السلعتين من المانيا

ولنفرض الآن أن الأجر اليومى واحد فى الدولتين ، وليكن ٢ دولار فنحصل على الجدول الآتى

	ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة:	١٠	٢ دولار	٢٠ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٠ر٦٦ ٢/٣ دولار
الولايات المتحدة:	١٠	٢ »	٢٠ »	١٥ ياردة تيل	١ر٣٣ ١/٣ »
المانيا :	١٠	٢ »	٢٠ »	٢٠ رطل نحاس	١ر٠٠ »
المانيا :	١٠	٢ »	٢٠ »	١٠ ياردة تيل	٢ر٠٠ »

ومنه يتبين أن ثمن السلعتين فى الولايات المتحدة أرخص منه فى المانيا ،

ولذلك يصدران معا من الولايات المتحدة ، فيدعو ذلك إلى تسرب الذهب من المانيا إلى الولايات المتحدة ، فتهبط الأثمان في المانيا وترتفع في الولايات المتحدة حتى تصل إلى نقطة يقف عندها تصدير السلعتين من الولايات المتحدة .

وأخيراً لنفرض أن الأجر في الولايات المتحدة ٢ دولار وفي المانيا ١٫٣٣ ١/٣ دولار ، فنحصل على الجدول الآتي :

	أيام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولار	٣٠ رطل نحاس	٠٫٦٦ ٢/٣ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٢ »	٢٠ »	١٥ ياردة تيل	١٫٣٣ ١/٣ »
المانيا :	١٠	١٫٣٣ ١/٣ »	١٣٫٣٣ ١/٣ »	٢٠ رطل نحاس	٠٫٦٦ ٢/٣ »
المانيا :	١٠	١٫٣٣ ١/٣ »	١٣٫٣٣ ١/٣ »	١٠ ياردة تيل	١٫٣٣ ١/٣ »

وفي هذه الحالة يصبح ثمن كل من السلعتين واحدا في الدولتين فلا تقوم التجارة بينهما

***

وبالتأمل في هذه الحالة الثانية (الاختلافات المتساوية في التكاليف) يتضح ان الأجور النقدية في الدولتين تميل الى التناسب مع مقدار الاختلافات بينهما ، ففي الامثلة المتقدمة يتضح أن نسبة كفاية العمل في امريكا الى كفايته في المانيا هي : ٣ الى ٢ ، ولذلك فان نسبة الاجور النقدية في أمريكا الى الاجور النقدية في المانيا ينتهي بها الأمر بأن تكون ٣ إلى ٢ أيضا ، بينما يكون ثمن السلعتين واحدا في الدولتين . غير أن سكان الولايات المتحدة يستطيعون بما ينالون من الأجر الأعلى أن يحصلوا على مقدار من السلعتين أكثر مما يستطيع الحصول عليه سكان المانيا بالاجر الأقل ، وهذا هو مظهر رخاء الأولين بالنسبة للآخرين

(الحالة الثالثة) الاختلافات النسبية في التكاليف[1]

يضرب الاستاذ توسيج لهذه الحالة المثل الآتي :

الولايات المتحدة	يعمل فرد ١٠ أيام	تنتج ٢٠	وحدة من القمح
الولايات المتحدة	» » ١٠ أيام	» ٢٠	وحدة من التيل

---

(١) توسيج في « International Trade » ص ٢٣ — ٣٣

ألمانيا　　بعمل تقدره ١٠ أيام　تنتج ١٠ وحدات من القمح
ألمانيا　　« «　١٠ أيام　« ١٥ وحدة من التيل

ومنه يتبين ان الولايات المتحدة متفوقة فى انتاج السلعتين، ولكن تفوقها فى احداهما اعظم من تفوقها فى الأخرى، فهى فى القمح متفوقة بنسبة ٢٠ الى ١٠، على حين انها فى التيل متفوقة بنسبة ٢٠ الى ١٥. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن كفايتها فى انتاج القمح اعظم من كفاية ألمانيا بنسبة ١٠٠٪ على حين أنها فى انتاج التيل أعظم بنسبة ٣٣ ١/٣ ٪ فالولايات المتحدة اذن متفوقة تفوقا نسبيا فى انتاج القمح

وبالتأمل فى هذا المثل يتضح: أنه لو انتجت أمريكا السلعتين معاً فان ١٠ وحدات من القمح فيها تستبدل بـ ١٠ وحدات من التيل، ولو انتجت ألمانيا السلعتين معاً فان ١٠ من القمح فيها تستبدل بـ ١٥ وحدة من التيل. وعلى ذلك تستفيد الدولتان من قيام الاستبدال بينهما على اساس أية نسبة بين النسبتين المتقدمتين فاذا استبدلت الولايات المتحدة ١٠ وحدات من القمح الامريكي بـ ١٤ وحدة من التيل الالمانى فانها تربح ٤ وحدات من التيل، بينما تربح ألمانيا وحدة منه. وبذلك يكون خيرا للدولتين ان تتخصص الولايات المتحدة فى انتاج القمح وألمانيا فى انتاج التيل وان تحصل الأولى على ماتحتاج اليه من التيل من ألمانيا مقابل ماترسله اليها من القمح وان تحصل الثانية على ماتحتاج اليه من القمح من امريكا مقابل ماترسله اليها من التيل

ولنفرض الآن ان الاستبدال يحصل بين الدولتين لا من طريق المقايضة وانما باستعمال النقود كما هو الواقع. ولنفرض ان الأجر اليومى فى الولايات المتحدة ١ر٥ دولار وفى ألمانيا ١ دولار وانه ليس هنالك نفقات أخرى. وعلى هذا الاساس نضع الجدول الآتى:

	ايام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة:	١٠	١ر٥ دولار	١٥ دولارا	٢٠ وحدة قمح	٠ر٧٥ دولار
الولايات المتحدة:	١٠	١ر٥ «	١٥ «	٢٠ « تيل	٠ر٧٥ «
ألمانيا:	١٠	١ «	١٠ «	١٠ « قمح	١ر٠٠ «
ألمانيا:	١٠	١ «	١٠ «	١٥ « تيل	٠ر٦٦ ٢/٣ «

المتحدة ارتفعت من ٥ر١ دولار إلى ٧٠ر١ دولار وأنها في ألمانيا انخفضت من ١ دولار إلى ٩٠ر٠ دولار فاننا نحصل على الجدول الآتى:

	أيام العمل	الأجر اليومى	الأجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	٧٠ر١ دولار	١٧ دولارا	٢٠ وحدة قمح	٨٥ر٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٧٠ر١ »	١٧ »	٢٠ » تيل	٨٥ر٠ »
ألمانيا :	١٠	٩٠ر٠ »	٩ »	١٠ » قمح	٩٠ر٠ »
ألمانيا :	١٠	٩٠ر٠ »	٩ »	١٥ » تيل	٦٠ر٠ »

ومنه يتبين أن ثمن السلعتين داخل الدولتين لايزال يدعو إلى انتقالها بينهما ثمن القمح فى الولايات المتحدة لايزال أرخص منه فى ألمانيا وكذلك ثمن التيل فى ألمانيا أرخص منه فى الولايات المتحدة . غير أن مقدار مايصدر من السلعتين يصبح أكثر من ذى قبل . فأما القمح الذى يصدر إلى ألمانيا فيزيد مقداره لزيادة طلب ألمانيا ، وأما التيل الذى يصدر الى أمريكا فيزيد مقداره لزيادة الدخول النقدية فى أمريكا من جهة وانخفاض ثمن التيل فى ألمانيا من الجهة الأخرى وكلاهما يدعو إلى زيادة طلب أمريكا للتيل الالمانى . غير أن ارتفاع ثمن القمح فى أمريكا من شأنه أن يحمل ألمانيا — ولو أنها لاتزال تشترى منه مقدارا أكثر — على تقليل مشترياتها بعض الشىء . وتكون نتيجة هذه العوامل جميعاً ما يأتى :

الولايات المتحدة تصدر الى ألمانيا ٠٠٠ر٥٠٠ر١٠ بوشل من القمح بسعر ٨٥ر٠ دولار = ٠٠٠ر٠٠٠ر٩ دولار تقريباً

ألمانيا تصدر الى الولايات المتحدة ٠٠٠ر٠٠٠ر١٥ ياردة من التيل بسعر ٦٠ر٠ دولار = ٠٠٠ر٠٠٠ر٩ دولار

وبذلك يعود التوازن بين قيمة الصادرات والواردات فتقف حركة انتقال الذهب بين الدولتين . وتكون قيمة استبدال السلعتين فى هذه الحالة هى :

$\frac{١٠٫٥٠٠٫٠٠٠}{١٥٫٠٠٠٫٠٠٠} = \frac{١٠٫٥}{١٥}$ أى أن ١٠ قمح تقريبا = $\frac{١}{٤}$ ١٤ تيل . بينما أنها كانت

فى الحالة السابقة : ١٠ قمح = ١١ ½ تيل ، فهى بذلك قد تعدلت فى مصلحة الولايات المتحدة

العوامل التى يتوقف عليها تحرير قيمة الاستبدال فى التجارة الدولية :

وبالتأمل فيما تقدم يتضح ان قيمة استبدال سلعة باخرى فى التجارة الدولية تتوقف على حالة الطلب الخاص بكل من السلعتين. فى حالة استبدال القمح بالتيل بين الولايات المتحدة والمانيا ــ وهو المثل الذى ضربناه آنفا ــ تتوقف قيمة الاستبدال على مقدار طلب المانيا للقمح الامريكى ودرجة مرونته، كما تتوقف على مقدار طلب امريكا للتيل الألمانى ودرجة مرونته. على ان لهذه القيمة حدا لا تتجاوزه هو مقدار الاختلاف فى التكاليف النسبية بين الدولتين ، فاذا كانت الولايات المتحدة تنتج بتكاليف معينة ٢٠ وحدة من القمح او ٢٠ وحدة من التيل (اى ان ١٠ قمح = ١٠ تيل) بينما تنتج المانيا بنفس التكاليف ١٠ وحدات من القمح او ١٥ وحدة من التيل (اى أن ١٠ قمح = ١٥ تيل) فان ١٠ وحدات من القمح تصدر من الولايات المتحدة تستبدل فى المانيا باى مقدار من التيل بين ١٠ و ١٥ . ولكن مجرد معرفة مقدار الاختلاف فى التكاليف النسبية لا يكفى لتعيين النقطة التى تتحدد عندها قيمة الاستبدال ، فهذه تتوقف على حالة الطلب فى الدولتين: فكلما زاد طلب المانيا للقمح الامريكى كانت نسبة الاستبدال اقل ملاءمة لها ، وكان ١٠ قمح = مقدار من التيل اقرب الى ١٥ منه الى ١٠ . وبعكس ذلك كلما زاد طلب امريكا للتيل الالمانى كانت نسبة الاستبدال اكثر ملاءمة لالمانيا وكان ١٠ قمح = مقدار من التيل اقرب الى ١٠ منه الى ١٥ .

ومثل ذلك يقال عن درجة مرونة طلب الدولتين[1] ، فكلما كان طلب المانيا للقمح اقل مرونة كان قليلا نقص ما تشتريه من القمح على اثر ارتفاع ثمنه وكان

---

(١) راجع فى مرونة الطلب كتابنا « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى ص ٢١ ــ ٣٢

ذلك أدعى الى ان تكون نسبة الاستبدال اقل ملاءمة لها . وهذه القوى نفسها تعمل فعلها فى الولايات المتحدة

وهذه الحقائق تبدو واضحة من المثل الآتى : تبدأ من حالة تعادل بين قيمة ماتشتريه المانيا من القمح الأمريكي وماتشتريه أمريكا من النيل الالمانى بفرض أن التجارة بينهما لاتتناول سوى هاتين السلعتين ، ثم نفرض أن طلب ألمانيا للقمح الأمريكى زاد ، فعلى اثر ذلك يأخذ الذهب فى التسرب من المانيا الى امريكا كما اوضحنا قبلا [1] فيؤدى تسربه الى ارتفاع ثمن القمح فى امريكا وهبوط ثمن النيل فى المانيا ، فيكون ذلك مدعاة لنقص مايشترى الالمانيون من القمح الامريكى وزيادة مايشترى الأمريكيون من النيل الالمانى . غير ان مقدار نقص مايشترى الالمانيون من القمح يتوقف على درجة مرونة طلبهم ، فاذا كان قليل المرونة كان قليلا أيضا نقص مايشترونه ، وحينئذ يستمر خروج الذهب من المانيا وقتا أطول مما لو كان الطلب اكثر مرونة . وكذلك يتوقف مقدار زيادة مايشترى الأمريكيون من النيل على درجة مرونة طلبهم ، فاذا كان كثير المرونة كانت زيادة مايشترون منه على أثر هبوط ثمنه كبيرة ، وحينئذ يستمر خروج الذهب من المانيا وقتا أقصر مما لو كان طلب النيل اقل مرونة ، وفى هذه الحالة يكون ارتفاع الأثمان والأجور فى امريكا بدرجة اقل ، ويكون ايضا بدرجة أقل تعديل نسبة الاستبدال فى مصلحتها

ونريد أخيرا أن نشير إلى القانون الذى أطلق عليه ستوارت ميل اسم « معادلة الطلب الدولى » (The equation of international demand) وهو يتلخص فيما يأتى : يستبدل ناتج كل دولة بناتج الدول الأخرى بالقيمة التى من شأنها أن تجعل مجموع الصادرات تدفع به مجموع الواردات . ولما كانت واردات

---

(١) راجع ص ٥٠

كل دولة تمثل طلبها لناتج الدول الأخرى، وصادراتها تمثل طلب الدول الأخرى لناتجها، فلذلك يصح القول في النهاية بأن القيمة في التجارة الدولية تتحدد عند النقطة التي يتساوى عندها الطلب من جانب مع الطلب من جانب آخر

* * *

نظرية التكاليف النسبية منطبقة مع الحياة العملية : قام البحث في نظرية التكاليف النسبية حتى الآن على افتراض وجود حالة بسيطة أبعدنا منها عمدا كل العناصر التي تدعو إلى تعقد هذا الموضوع. فذهبنا إلى أن التجارة الدولية تقوم بين دولتين فقط ولا تتناول سوى سلعتين وأن تكاليف الانتاج تظل ثابتة في كل الأحوال وأنه ليس ثمة أجور نقل أو نحوها . والآن لكي تكون نتائج هذا البحث منطبقة على الحياة العملية يتعين أن ندخل في حسابنا مختلف العناصر التي أبعدناها ، وإدخالها لا يغير شيئا من جوهر النظرية: فالتجارة بين أي عدد من الدول وبالنسبة لأي عدد من السلع يجب في مثل هذه البحوث أن تسير على نفس القواعد الأساسية التي تسير عليها التجارة بين دولتين وبالنسبة لسلعتين . وكما أن إضافة أثقال جديدة إلى كفتي ميزان لا تؤثر في صحة قانون الجاذبية فكذلك اضافة بعض العوامل إلى مثيلاتها لا تؤثر في صحة القانون الذي تخضع له

(*فأولا*) *ادخل في حسابنا عنصر نفقات النقل* : يترتب على إدخال هذا العنصر أمران : (الأول) أن السلعتين لا تعودان تستبدلان بنسبة واحدة في الدولتين، فالنيل اذ ينقل الى الولايات المتحدة يكون فيها أغلى ثمنا منه في ألمانيا بقدر نفقات نقله، وكذلك يكون القمح في ألمانيا أغلى ثمنا منه في الولايات المتحدة بقدر نفقات نقله أيضا . وعلى هذا تكون قيمة النيل مقدرة بالقمح في أمريكا أعلى منها في ألمانيا بقدر نفقات نقل السلعتين ، وبالمثل قيمة القمح مقدرة بالنيل في ألمانيا. وإيضاحا لذلك نفرض ان نفقات نقل كل من السلعتين تعادل

ياردة من التيل ، وأنه عند انعدام نفقات النقل تكون نسبة الاستبدال : ١٠ بوشل من القمح = ١٤ ياردة من التيل . فلأول وهلة يظن أن كل دولة تتحمل نفقات نقل السلعة التى تستوردها . وحينئذ يكون ١٠ بوشل من القمح فى ألمانيا تستبدل بـ ١٥ ياردة تيل (أى ١٤ ياردة الاصلية مضافاً اليها ١ ياردة مقابل نفقات النقل) بينما فى الولايات المتحدة تستبدل ١٠ بوشل من القمح بـ ١٣ ياردة تيل (أى ١٤ ياردة الأصلية مخصوما منها ١ ياردة مقابل نفقات النقل) . ولكن هذا لايتحقق الاإذا كان ثمن التيل الذى يرغب الأمريكيون فى الحصول عليه على أساس : ١٠ بوشل من القمح = ١٣ ياردة من التيل يعادل تماما ثمن القمح الذى يرغب الألمانيون فى الحصول عليه على أساس : ١٠ بوشل من القمح = ١٥ ياردة من التيل . أما فيما عدا ذلك فليس ضروريا أن تتحمل كل من الدولتين نفقات نقل السلعة التى تستوردها ، إذ يتوقف ذلك على أحوال الطلب فى الدولتين . فقد يحدث أن تأخذ الدولة المصدرة على عاتقها بعض أو كل نفقات نقل سلعتها إلى الدولة المستوردة ، وذلك بتخفيضها ثمن بيعها ، أى بمنحها الدولة المستوردة نسبة استبدال أكثر ملاءمة لها . وعادة تلجأ إلى ذلك الدولة المصدرة عندما يتبين لها أن ارتفاع ثمن سلعتها فى السوق الخارجية بسبب نفقات النقل يؤدى إلى نقص الطلب الخارجى بينما هى فى حاجة إلى أن لاتنقص صادراتها . فهذا التخفيض فى ثمن البيع يكون بمثابة تحملها جزءاً من نفقات النقل وأحيانا كلها

(الثانى) أن مقدار الربح الناشىء من التجارة الدولية ينقص بمقدار نفقات النقل ، فاذا كان نقل التيل إلى الولايات المتحدة يتكلف مايعادل ياردة من التيل ، على حين يتكلف نقل القمح إلى ألمانيا مثل هذه القيمة ، فان الربح من تقسيم العمل بين الدولتين ينقص بمقدار ٢ ياردة تيل . واذا ماتعادلت هذه النفقات مع الربح انعدمت فائدة التجارة الدولية

ولا ريب أن لنفقات النقل بالسفن أو السكك الحديدية تأثيرا كبيرا فى طبيعة السلع التى تستوردها الدول وفى توزيعها داخل حدودها ، فأصلح انواع السلع للمعاملات الدولية ما ارتفعت قيمته وخف وزنه وصغر حجمه ، وبعكس ذلك السلع الثقيلة الوزن الكبيرة الحجم ، ولذا كان ارتفاع نفقات نقلها باعثا للدول على أن تنتج ما تفتقر اليه منها ولو انها تُنتج فى الخارج بتكاليف أقل . ومن جهة أخرى يشاهد داخل الدولة الواحدة أن من مناطقها ما يكون بعيدا عن الحدود قريبا من مواطن الانتاج ولذا يستهلك السلع الأهلية ، على حين أن من مناطقها ما هو بعكس ذلك ، ولذا فقد يجد من الاوفق أن يستهلك السلع الأجنبية . ففى فرنسا مثلا لا تستهلك بعض المقاطعات سوى الفحم الفرنسى بينما تستهلك مقاطعات أخرى الفحم الأنجليزى (١)

(وثانيا) انرجل فى حسابنا أن التجارة الدولية تتناول أكثر من سلعتين : نفرض لذلك أنها تتناول ثلاث سلع هى : القمح والنيل والنحاس ، ونضع لذلك الجدول الآتى (٢)

الولايات المتحدة	يعمل نفره	١٠ أيام	تنتج	٢٠	وحدة من القمح
الولايات المتحدة	« «	«	«	٢٠	وحدة من النيل
الولايات المتحدة	« «	«	«	٢٠	وحدة من النحاس
ألمانيا	« «	«	«	١٠	وحدة من القمح
ألمانيا	« «	«	«	١٥	وحدة من النيل
ألمانيا	« «	«	«	١٨	وحدة من النحاس

ومنه يتضح أن أمريكا متفوقة على ألمانيا فى انتاج السلع الثلاث ، غير أن تفوقها فى أنتاج القمح أكثر منه فى انتاج النيل ، وتفوقها فى انتاج النيل أكثر منه فى انتاج النحاس

---

(١) Colson, Cours d'Économie Politique الجزء الرابع ص ٣٦٠ — وريبو فى Précis ، الجزء الثانى ، ص ١٤٨

(٢) توسيج ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٨٨ وما بعدها

فمن مقارنة التكاليف النسبية لكل اثنين من هذه السلع يتضح ما يأتى :

(أولا) من حيث التكاليف النسبية للقمح والنحاس نجد أنه فى الولايات المتحدة ١٠ قمح = ١٠ نحاس ، فى حين أنه فى المانيا ١٠ قمح = ١٨ نحاس وعلى ذلك تستفيد الدولتان من مبادلة القمح الأمريكى بالنحاس الألمانى على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٨ من النحاس الألمانى لكل ١٠ من القمح الأمريكى .

(ثانيا) من حيث التكاليف النسبية للقمح والتيل نجد أنه فى الولايات المتحدة ١٠ قمح = ١٠ تيل ، فى حين أنه فى المانيا ١٠ قمح = ١٥ تيل ، وعلى ذلك تستفيد الدولتان من استبدال القمح الامريكى بالتيل الألمانى على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٥ من التيل الألمانى لكل ١٠ من القمح الأمريكى

(ثالثا) من حيث التكاليف النسبية للنحاس والتيل نجد أنه فى الولايات المتحدة ١٠ تيل = ١٠ نحاس ، فى حين أنه فى المانيا ١٥ تيل = ١٨ نحاس أى أن ١٠ تيل = ١٢ نحاس ، وعلى ذلك تستفيد الدولتان إذا صدرت الولايات المتحدة التيل الى المانيا واستبدلته بالنحاس على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٢ من النحاس الألمانى مقابل ١٠ من التيل الأمريكى

ويلاحظ أنه فى الحالة الثانية ينتقل التيل من المانيا إلى الولايات المتحدة فى حين أنه فى الحالة الثالثة ينتقل من الولايات المتحدة إلى المانيا . فما الذى يعين حركة انتقاله فى احد الاتجاهين دون الآخر ؟

إن ذلك يتوقف على نسبة استبدال القمح بالنحاس بين الدولتين . ولايضاح ذلك نفرض حالتين :

(الأولى) أن نسبة استبدال القمح بالنحاس أكثر ملاءمة للولايات المتحدة منها لألمانيا : فنفرض لذلك أن الولايات المتحدة اذا صدرت الى المانيا ١٠ وحدة من القمح تستبدلها فيها مقابل ١٥ وحدة من النحاس . ومعلوم أن ١٥ من النحاس فى المانيا تنتج بنفس القدر من العمل اللازم

لانتاج ½ ١٢ من التيـل (١٨ = ١٥ : : ١٥ = ½ ١٢) . فسواء لدى ألمانيا أن تعطى ١٥ من النحاس أم ½ ١٢ من التيل مقابل ١٠ من القمح ، أما الولايات المتحدة فتربح فى الحالتين ، فهى إذا كانت تحصل على ١٥ من النحاس مقابل ١٠ من القمح تربح ٥ من النحاس . وهى إذا كانت تحصل على ½ ١٢ من التيل مقابل ١٠ من القمح تربح ½ ٢ من التيل . وعلى ذلك يكون : ١٥ من النحاس الألمانى + ½ ١٢ من التيل الألمانى = ٢٠ من القمح الأمريكى وفى هذه الحالة تربح كلتا الدولتين إذا صُدر النحاس والتيل معا من ألمانيا إلى الولايات المتحدة

(الثانيـة) أن نسبة استبدال القمح بالنحاس أكثر ملاءمة لألمانيا منها للولايات المتحدة : فنفرض لذلك أن الولايات المتحدة إذا صدرت إلى ألمانيا ١٠ من القمح تستبدلها فيها مقابل ١١ من النحاس ، أى أنها تربح وحدة فقط من النحاس . ومعلوم أن انتاج ١١ من النحاس فى ألمانيا يستلزم من العمل قدر ما يستلزم إنتاج ⅙ ٩ من التيل (١٨ = ١٥ : : ١١ = ⅙ ٩) . وعلى ذلك يكون ١٠ من القمح الأمريكى الذى يستبدل فى ألمانيا مقابل ١١ من النحاس الألمـانى يستبدل أيضا مقابل ⅙ ٩ من التيل . ولـكن من حيث أن الأمريكيين يحصلون فى بلادهم مقابل ١٠ من القمح على مقدار من التيل يربو على ⅙ ٩ (فى أمريكا ١٠ قمح = ١٠ تيل) فلذلك لا يقـدمون على استبدال القمح بالتيل الألمـانى ، بل ينتجون التيل فى بلادهم ويصدرونه إلى ألمانيا مقابل مايستوردونه من النحاس . وعلى ذلك يكون : ١٠ من القمح الأمريكى + ⅙ ٩ من التيل الأمريكى = ٢٢ من النحاس الألمانى . وفى هذه الحالة تربح كلتا الدولتين إذا صدر القمح والتيل معا من الولايات المتحدة إلى ألمانيا .

وإذ كانت نسبة الاستبـدال تتوقف على حالة الطلب كما أسلفنـا كانت

النتائج المتقدمة مرتبطة بحالة طلب السكان فى الدولتين لكل من السلع التى يمكن استبدالها بينها : فاذا كان طلب امريكا للنحاس والتيل عظيما وللقمح قليلا فانها تعرض القمح بقيمة منخفضة تغرى الألمانيين على تصدير النحاس والتيل معا إلى أمريكا مقابل استيرادهم القمح . وبعكس ذلك إذا كان طلب أمريكا للنحاس والتيل قليلا وللقمح عظيما فانها تعرض القمح بقيمة مرتفعة تجعل الألمانيين لا يصدرون الا النحاس مقابل ما يستوردونه من القمح ، وقد يستوردون التيل نفسه مقابل النحاس (١)

(وثالثا) لنفرض فى حسابنا ان التجارة الدولية تقوم بين اكثر من دولتين : ولتكن هولندا والمانيا وانجلترا والولايات المتحدة ، تختلف كل منها عن الأخرى من حيث درجة أهميتها فى الانتاج والاستهلاك ، ونرمز لأهمية كل منها بالارقام الآتية : هولندا (١) — المانيا (٢) — انجلترا (٣) — الولايات المتحدة (٤) . ونفرض ان التجارة الدولية تتناول سلعتين هما القمح والتيل ، وتضع لذلك الجدول الآتى :

هولندا	بعمل	تقدره	١٠	ايام	تنتج	١٠	وحدات	من	القمح	او	١٥	وحدة	من	التيل
المانيا	»	»	١٠	ايام	»	١٠	»	»	»	او	٢١	»	»	»
انجلترا	»	»	١٠	ايام	»	١٠	»	»	»	او	٣٠	»	»	»
الولايات المتحدة	»	»	١٠	ايام	»	١٠	»	»	»	او	١٨	»	»	»

فى هذه الحالة تتعين نسبة الاستبدال بين القمح والتيل بين حدى التكاليف النسبية فى دولتى المانيا والولايات المتحدة ، أى أن الاستبدال يحصل على أساس ان ١٠ وحدات من القمح = أى مقدار من التيل بين ١٨ و ٢١ . ذلك انه اذا فرض ان هولندا بدأت تعرض ١٠ قمح مقابل ٢٦ تيل ، فان نسبة الاستبدال تكون ملائمة للدول الثلاث الأخرى . ولكن لما كانت الكمية المطلوبة أكثر مما تستطيع هولندا أن تعرض فلذلك ترتفع قيمة استبدال القمح الهولندى

---

(١) توسيج فى كتابه المشار اليه آنفاً ص ٩٢

ولنفرض أنه فى هذه الحالة يُعرض على أساس : ١٠ قمح = ١٨ تيل . فعند هذه النسبة تخرج الولايات المتحدة من ميدان التجارة الدولية إذ لايعود لها مصلحة فى تصدير أو استيراد التيل . غير أنه لما كانت أهمية المانيا وانجلترا معاً أكثر من أهمية هولندا بمقدار ٥ أمثال فان ذلك يدعو إلى مواصلة ارتفاع قيمة القمح ، ولنفرض أنه تبعا لذلك يُعرض على أساس : ١٠ قمح = ١٩ تيل . فعند هذه النقطة يصبح هناك دولتان تعرضان القمح وهما هولندا والولايات المتحدة وتقبل كل منهما أن تستبدله بالتيل على أساس هذه النسبة . وهاتان الدولتان لهما من الأهمية الاقتصادية معا (١+٤=٥) مثل ما للأخريين (٣+٢=٥) . غير أنه لا يمكن ان ترتفع نسبة الاستبدال حتى تصبح ١٠ قمح = ٢١ تيل، لأنه اذا حدث ذلك تخرج المانيا من ميدان التجارة الدولية فلايعود من يقبل ان يشترى القمح بهذه النسبة سوى انجلترا . غير انه لما كان طلبها أقل من عرض الدولتين اذ ان اهميتها الاقتصادية أقل فلذلك تهبط قيمة القمح الى مادون ٢١ من التيل لكل ١٠ من القمح . ومعنى ذلك أن قيمة الاستبدال فى النهاية تتحدد بين ١٨ و ٢١ من التيل لكل ١٠ من القمح [١]

(ورابعا) لنتأمل فى حسابنا ان انتاج السلع لا يجرى بتكاليف ثابتة :

كان البحث حتى الآن يقوم على فرض ان تكاليف إنتاج السلعة الواحدة واحدة فى كل الظروف والأحوال . ولكن الواقع غير ذلك ، فتكاليف انتاج البوشل من القمح مثلا ليست واحدة فى كل الأراضى، كما انها لا تظل واحدة اذا تغيرت كمية الناتج . فلنبين الآن تأثير هذه الحقيقة فى التجارة الدولية . ولايضاح ذلك نعود الى المثل الذى ضربناه آنفا لنبين به حالة الاختلافات النسبية فى التكاليف وهو :

---

(١) ريو (Precis) الجزء الثانى ص ١٥١

القمح فى المانيا متباينة فانها تنتج حتما بعض القمح فى أراضيها ولو انها تستورد هذه السلعة من الخارج . ويتوقف مقدار ماتنتجه كثرة وقلة على نسبة استبدال القمح بالنيل بين الدولتين : فكلما كانت هذه النسبة أكثر ملاءمة لالمانيا قل مقدار ماتنتجه من القمح فى بلادها ، فمثلا اذا كان النيل يستبدل بالقمح على أساس : ١٥ نيل = ١٤ قمح فان القمح فى هذه الحالة لايزرع فى المانيا الافى الأراضى التى تنتج ١٤ من القمح أو أكثر . وبعكس ذلك كلما كانت نسبة الاستبدال أقل ملاءمة لالمانيا زاد مقدار ماتنتجه من القمح فى بلادها ، فاذا كان النيل يستبدل بالقمح على أساس : ١٥ نيل = ١١ قمح فان القمح فى هذه الحالة يزرع فى المانيا فى كل الأراضى التى تنتج ١١ من القمح أو أكثر

ومن ذلك نستخلص نتيجة أخرى : وهى أن ريع الأراضى التى تزرع قمحا فى المانيا يتوقف على نسبة الاستبدال بين الدولتين ، فاذا كانت أقل ملاءمة لألمانيا بأن كانت لاتحصل مقابل ١٥ من النيل الاعلى ١١ من القمح فأن الأراضى الأردأ فيها تظل تزرع قمحا ، وبذلك يكون الريع الذى تحصل عليه الأراضى الأجود أعظم. وبعكس ذلك إذا كانت نسبة الاستبدال أكثر ملاءمة لألمانيا بأن كانت تحصل مقابل ١٥ من النيل على ١٤ من القمح فان الأراضى الأردأ فيها لاتزرع قمحا ، وبذلك يقل ريع الأراضى الأجود .(١)

وهذا التحليل النظرى يجد من الواقع ما يؤيده ، فهذه انجلترا وقد بلغت من التخصص الصناعى أقصى درجاته تجد مع ذلك من مصلحتها ــ ولو أنها تستورد القمح من الخارج ــ أن تزرع بعض أراضيها قمحا ، وهى الأراضى الأكثر ملاءمة لذلك . وكذلك تجد فرنسا من مصلحتها أن تستخرج بعض الفحم من مناجمها ، ولو أنها تستورد الفحم من الخارج . ولكن إذا أرادت الأولى أن تزيد من انتاج القمح والثانية من انتاج الفحم فوق حد معين فانهما

---

(١) توسيج ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٢٦ ــ ٢٨

تصطدمان بفعل قانون الغلة المتناقصة ، وهو ما ينشأ عنه ارتفاع تكاليف القمح والفحم ارتفاعا يدعوها إلى تفضيل استيراد القدر الزائد من البلاد التي تنجهما بنفقات أقل [1]

(٢) نظرية التكاليف النسبية والأثمان

تقوم التجارة الدولية في الواقع على أساس الأثمان . وأثمان السلع هي التي يظهر خلالها أثر نظرية التكاليف النسبية : فالمنتجات التي يتوفر للدولة فيها ميزة نسبية تكون أثمانها فيها أرخص منها في غيرها فتصدرها ، بينما ان المنتجات التي يقدر للدولة فيها ضعف نسبي تكون أثمانها فيها أغلى منها في غيرها فتستوردها . وعلى ذلك نستطيع ان نصيغ نظرية التكاليف النسبية في صيغة جديدة فنقول : « تصدر كل دولة من السلع ما تكون أثمانها داخلها أرخص منها في غيرها ، وتستورد من السلع ما تكون أثمانها داخلها أغلى منها في غيرها » [1]

ومن شأن القوى الاقتصادية ان تعمل باستمرار على جعل بعض المنتجات في كل دولة أرخص، وبعضها أغلى منها في غيرها ، وذلك سواء أ كانت الدولة متقدمة اقتصاديا أم متأخرة ، ذات أجور مرتفعة أم منخفضة . ذلك انه إذا كانت أثمان المنتجات جميعا في دولة أغلى منها في سائر الدول فان هذه الدولة تشتري من الخارج دون أن تبيعه شيئا ، فيدعو ذلك إلى تسرب النقد الدولي منها وهو الذهب ومن ثم تهبط الأثمان فيها . ومتى أخذت في الهبوط فان أولى المنتجات التي تصبح أثمانها فيها أقل منها في الخارج هي المنتجات التي يتوفر للدولة فيها ميزة نسبية ، أي التي يكون تفوقها فيها أعظم أو ضعفها فيها أقل بالنسبة

---

(١) ريو ، في «Précis» ، الجزء الثاني ، ص ١٤٩

(٢) جريجوري في «Foreign Trade» ، ص ١٩

للدول الأخرى . وإذا لم يمنع تصدير الذهب بأن كانت الدولة تسير على نظام النقود الورقية الالزامية فان سعر الصرف فيها يعدل بما يؤدى الى نفس النتيجة، أى بما يجعل أثمان بعض المنتجات فيها بالنسبة للمشترين فى الخارج أرخص منها فى غيرها ، وهذا ماسنبينه فيما بعد . وكذلك لا يمكن أن تكون أثمان المنتجات جميعا فى دولة أرخص منها في سائر الدول، لأنه اذا حدث ذلك فأن هذه الدولة تبيع الخارج منتجاتها دون أن تشترى منه شيئاً ، فيؤدى ذلك الى تسرب الذهب اليها (أو تعديل سعر الصرف) بما يؤدى إلى ارتفاع الأثمان فيها . ومتى أخذت فى الارتفاع فان أولى المنتجات التى تصبح أثمانها فيها أعلى منها فى الخارج هى المنتجات التى يقدر للدولة فيها ضعف نسبي ، أى التى يكون تفوقها فيها أقل أوضعفها فيها أعظم بالنسبة للدول الأخرى (١)

وكذلك تعمل القوى الاقتصادية على جعل مستوى الأجور مرتفعا فى الدول التى تكون كفاية العمل فيها عظيمة ومنخفضا فى الدول التى تكون كفاية العمل فيها قليلة . ولكن هذا لا يحول دون أن تصدر الدول ذات الكفاية الأقل بعض السلع بالرغم من قلة كفايتها ، وان تصدّر الدول ذات الأجور الأعلى بعض السلع أيضاً بالرغم من ارتفاع أجورها . فقد يكون العمال اليابانيون أقل كفاية من الأمريكيين فى انتاج السلع جميعا ، وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الأجور فى اليابان أقل منها فى أمريكا . ولكن قلما تكون قلة أجر العامل فى صناعة معينة تعادل قلة كفايته، فقد تكون كفاية العامل اليابانى فى صناعة الحرير أقل من كفاية العامل الأمريكى بمقدار ٥٠٪ على حين ان أجره فيها لا يبلغ سوى ٢٥٪ من أجر العامل الأمريكى، وفى هذه الحالة يكون ثمن الحرير فى اليابان أرخص منه فى أمريكا فيصدّر من الأولى الى الثانية . ولكن فى صناعة أخرى كصناعة أدوات الكهرباء قد لا تبلغ كفاية

---

(١) جريفين فى « Foreign Trade » ص ٣٠ — ٣١

العامل اليابانى سوى ٢٥ ٪ من كفاية العامل الأمريكى بينما يكون أجره معادلا ٤٠ ٪ من أجر العامل الأمريكي ، وفى هذه الحالة يكون ثمن هذه الأدوات فى أمريكا أرخص منه فى اليابان فتصدر من الأولى إلى الثانية

واستنادا على ما تقدم يصح القول بأن الأمم ذات الأجور المرتفعة كالأمة الامريكية ليست مصيبة . فى تخوفها من منافسة الأمم ذات الأجور المنخفضة كالأمم الاسيويه ، اذ ان انخفاض الاجور دليل على قلة كفاية العمل . غير ان وجود تباين كبير فى الأجور بين البلاد المختلفة من شأنه ان يغرى العمال فى البلاد ذات الاجور الأدنى على المهاجرة الى البلاد ذات الاجور الأعلى . ولذلك يقول بعض الاقتصاديين [1] إن منافسة البلاد ذات الاجور الأدنى هى فى الواقع منافسة العمال انفسهم لا منافسة منتجاتهم .

ويلاحظ اخيرا ان توزيع الذهب بين بلاد العالم يتحقق فى الظروف العادية بحيث تكون قيمته بالنسبة للسلع الدولية واحدة فى كل البلاد . ومعنى ذلك بعبارة اخري تساوى أثمان السلع الدولية فى أنحاء العالم ، وان وجد اختلاف فبقدر تكاليف النقل [2] . ويراد بالسلع الدولية ما كانت بطبيعتها قابلة للنقل بسهولة من بلد الى آخر ولذا تتناولها التجارة الدولية . أما السلع الأخرى (الأهلية) وهى التى لا تتناولها التجارة الدولية ، فتتباين أثمانها بتباين الدول ، وهى لا تزال كثيرة بالرغم من هبوط نفقات النقل وانتشار التجارة الخارجية ، وتشمل بالأخص السلع الثقيلة الوزن والكبيرة الحجم والتى يتعين اعدادها فى الجهة التى يقيم فيها المستهلكون كالخبز وما اليه من مواد الاستهلاك اليومى . ويعتبر فى حكمها الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمحامى والممثل والخادم ، فهذه كلها تتحدد أثمانها تبعا للظروف المحلية فى كل دولة

---

(١) جريغث فى «Foreign Trade» ص ٤١

(٢) وذلك بفرض توفر حرية التجارة .

ومن ذلك يتبين ـ خلافا لما يتوهم كثير من الناس ـ ان الأمم ذات الأجور النقدية المرتفعة ليست بالضرورة اكثر رخاء من الأمم ذات الأجور النقدية المنخفضة . لاريب ان الأولى فى موقف أفضل كمشترية للسلع الدولية مادامت اثمانها واحدة فى كل البلاد ، ولكنها بالنسبة للسلع الأهلية ـ وهى التى ينفق فيها معظم الدخل ـ قد يكون لها شأن آخر . فقد تكون أثمان هذه السلع داخلها أغلى منها فى الأمم الأخرى ، وقد يفوق غلاؤها ارتفاع الاجور النقدية فيها ولذلك يكون اهلها فى موقف أسوأ كمشترين لهذه السلع، ولو انهم فى موقف أفضل كمشترين للسلع الدولية . ولايبعد ان تكون حالهم آخر الامر أسوأ منها فى الدول ذات الاجور النقدية المنخفضة [1]

(٣) توزع ربح التجارة الدولية

بينا فيما تقدم الحالات التى تقوم فيها التجارة بين دولتين والسلع التى تتناولها وكيف تحدد قيمة الاستبدال بينهما ، وبقي الآن ان نبين كيف يوزع بينهما الربح الناشىء عن التجارة الدولية

اقتسام الربح بين دولتين : لإيضاح ذلك نفرض أن الدولتين المتعاملتين هما الولايات المتحدة والمانيا، وأن التجارة بينهما تتناول سلعتين هما القمح والنحاس تكاليفهما النسبية مختلفة، ونضع لذلك الجدول الآتى [2] :

الدولة	أيام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	٤	٥ر١ دولار	٦ دولارات	١ يارد قماش	٦ دولار
الولايات المتحدة :	١	٥ر١ »	٥ر١ »	١ بوشل قمح	٥ر١ »
المانيا :	٨	٥ر٠ »	٤ »	١ يارد قماش	٤ »
المانيا :	٨	٥ر٠ »	٤ »	١ بوشل قمح	٤ »

(١) توسيج فى « International Trade » ص ٣٨

(٢) اقتبسنا هذا الجدول وما بعده من البيانات من كتاب جريغوري فى التجارة الدولية ص ٢٢ ـ ٢٦

ومنه يتضح أن ثمن القمح في الولايات المتحدة أرخص منه في المانيا ، وان ثمن القماش في المانيا أرخص منه في الولايات المتحدة . وحينئذ يكون خيرا للبلدين ان تتخصص الولايات المتحدة في انتاج القمح والمانيا في انتاج القماش ، وان تصدر الأولى القمح الى الثانية بينما تصدر الثانية القماش الى الأولى

ومتى اخذ الاستبدال يحصل بين الدولتين فان ثمن كل سلعة يغدو فيهما واحدا ، فثمن القمح في امريكا (٥ ر ١ دولار) يصبح هو الثمن الذى يباع به ايضا في المانيا ، وثمن القماش في المانيا (٤ دولار) يصبح هو الثمن الذى يباع به ايضا في امريكا ، وهذا بفرض انعدام تكاليف النقل بين الدولتين . غير ان بقاء ثمن السلعتين على هذا النحو يتوقف على مقدار طلب الدولتين للسلعتين عند هذا الثمن . فاذا بلغ طلب المانيا للقمح ١٫٠٠٠٫٠٠٠ بوشل عند ما يكون الثمن ٥ ر ١ دولار ، وطلب الولايات المتحدة للقماش ٣٧٥٫٠٠٠ ياردة عند ما يكون الثمن ٤ دولار فان الثمن الكلى لما تشترى المانيا من القمح الامريكى (١٫٥ × ١٫٠٠٠٫٠٠٠ = ١٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار) يكون معادلا للثمن الكلى لما تشترى امريكا من القماش الالمانى (٤ × ٣٧٥٫٠٠٠ = ١٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار) ومعنى ذلك تساوى العرض بالطلب للكمبيالات المسحوبة بين الدولتين ، وعلى ذلك لا ينتقل شيء من الذهب بينهما ، ويظل الثمن الدولى للسلعتين : ٥ ر ١ دولار للقمح و ٤ دولار للقماش . وفى هذه الحالة تكون نسبة استبدال السلعتين هى : $\frac{١٫٠٠٠٫٠٠٠}{٣٧٥٫٠٠٠}$ = ٦٦ ر ٢، اى ان ١ ياردة من القماش = ٢٫٦٦ بوشل من القمح

ومن ذلك يتبين انه بفضل التخصص والتجارة الدولية اصبحت الولايات المتحدة تحصل على ١ ياردة من القماش مقابل ٢٫٦٦ بوشل من القمح ، ينفق فى انتاجها من ايام العمل ١ × ٢٫٦٦ = ٦٦ ر ٢ يوم ، على حين انها اذا انتجت القماش بنفسها تحصل على ١ ياردة من القماش بعمل قدره ٤ ايام .

وعلى ذلك فهي تربح الفرق بين ٤ و٢٫٦٦ اى ١٫٣٤ ، وهو يعادل اقتصادا في العمل قدره ٣٣ ⅓ ٪ . اما المانيا فانها تحصل على البوشل من القمح مقابل ٠٫٣٧٥ ياردة من القماش ($\frac{١}{٢٫٦٦}$ = ٠٫٣٧٥) تنفق في انتاجها من العمل : ٠٫٣٧٥ × ٨ = ٣ ايام ، على حين انها اذا انتجت القمح بنفسها تحصل على ١ بوشل من القمح بعمل قدره ٨ ايام ، وعلى ذلك فهي تربح الفرق بين ٨ و ٣ ايام . وهذا يعادل اقتصادا في العمل قدره ٦٢ ½ ٪ . ولا شك ان كلتا الدولتين تستطيع ان تستخدم القدر المقتصد من العمل في انتاج مقدار اكثر من السلع ، اى ان الربح من التجارة الدولية كما يظهر على شكل اقتصاد في العمل وزيادة في وقت الفراغ يظهر أيضا على شكل زيادة في الثروات

ولئن كان ربح المانيا في هذا المثل أعظم من ربح الولايات المتحدة فذلك راجع الى حالة طلب كل دولة لنتائج الأخرى ، وآية ذلك أنه اذا نقص طلب الولايات المتحدة للقماش الألماني فان ربح الدولتين يتغير تبعا لذلك . فاذا فرضنا ان هذا الطلب أصبح ٢٠٠٫٠٠٠ ياردة بدلا من ٣٧٥٫٠٠٠ بينما ظل طلب المانيا للقمح الامريكي ثابتا (١٠٠٠٫٠٠٠ بوشل) فان ثمن ما تشترى المانيا من القمح الامريكي (١٠٠٠٫٠٠٠ × ١٫٥ = ١٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار) لا يعود مساويا لثمن ماتشترى الولايات المتحدة من القماش الالماني (٢٠٠٫٠٠٠ × ٤ = ٨٠٠٫٠٠٠ دولار) . وبذلك يتعين على المانيا أن تدفع الى الولايات المتحدة مقدار الفرق (٧٠٠٫٠٠٠ دولار) ذهبا ، فيترتب على حركة الذهب بين الدولتين ارتفاع الأثمان والدخول في امريكا وهبوطها في المانيا

فاذا فرضنا أن الأثمان ارتفعت في الأولى بنسبة ٢٥ ٪ ، وهبطت في الثانية بنسبة ٢٥ ٪ أيضاً ، فان ثمن القمح في أمريكا — تمشيا مع ارتفاع الأثمان فيها — يصبح ١٫٨٧ ½ دولار ، بينما يصبح ثمن القماش في المانيا — تمشيا مع هبوط الأثمان فيها — ٣ دولار . وعلى أثر ذلك يستعيد طلب أمريكا للقماش الألماني بعض

الواقعة فى القارة الأوربية . وانك لتجد فى اللغتين الأنجليزية والفرنسية مايشعر بوجود فرق من تلك الوجهة بين التجارة مع قارة اوربا والتجارة مع القارات الأخرى، اذ يطلق على الثانية اسم: Overseas Trade, Commerce d'outre mer وعلى عكس ذلك اذا كانت الدولة بعيدة عن الأسواق الخارجية — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — فان ذلك يدعو الى أن تصبح تجارتها أقل مما يجب أن تكون

(العامل السادس) الرسوم الجركية : فهذه سواء أكان الغرض منها ماليا أم حمائيا ، وسواء أكانت مفروضة على الواردات أم الصادرات ، تعد بمثابة زيادة فى نفقات النقل وتدعو الى عرقلة التجارة الدولية . ولا شك أن من أهم العوامل التى أدت الى تدهور قيمة التجارة الخارجية أخيرا مغالاة الدول جميعا فى زيادة الرسوم الجركية على الواردات ، وذهابها فى ذلك أحيانا الى حد تحريم استيراد بعض السلع الأجنبية تارة ، وتحديد مقدارها تارة أخرى

الفصل الثالث

الميزان التجارى والميزان الحسابى

(١) الميزان التجارى

تعريف الميزان التجارى وأحواله : من الاقتصاديين من يعرف الميزان التجارى بأنه مجموع الصادرات والواردات من البضائع فى كل دولة [١]، ومنهم من يعرفه بأنه مقدار الفرق بين قيمة الصادرات والواردات [٢] . ولعل أفضل من هذا وذاك أن نقول بأن الميزان التجارى هو ما بين علاقة الصادرات والواردات من البضائع .

وقديما قال التجاريون بأن الميزان التجارى يكون موافقا (Balance du commerce favorable) اذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات، ويكون غير موافق (Balance du commerce défavorable) اذا زادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات . ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مقدار الزائد فى الصادرات ربح للدولة ، وأن مقدار الزائد فى الواردات خسارة لها . ولا يزال هذان الاصطلاحان مستعملين بهذا المعنى بالرغم من ثبوت خطأ نظرية التجاريين . ومن أشهر من عنى باثبات خطئهم فى ذلك الاقتصادى الفرنسى باستيا (Bastiat) ، وقد ضرب لذلك مثلا سفينتان أقلعتا من مرسيليا الى نيويورك تحمل كل منها بضائع قيمتها ١٠ مليون فرنك ، فالأولى وصلت نيويورك فباعت بضائعها فيها واشترت بثمنها بضائع أمريكية ، وكانت صفقتها رابحة بحيث أنها عندما عادت بهذه البضائع الى فرنسا كانت قيمتها تعادل ٢٠ مليونا من الفرنكات . وفى هذه

---

(١) ريبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ١٠٨

(٢) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٦

الحالة تسجل إحصاءات الجمارك الفرنسية زيادة فى الواردات قيمتها ١٠ مليون فرنك . وأما السفينة الثانية فغرقت ، وفى هـذه الحالة تسجل الاحصاءات الفرنسية صادرات صافية مقدارها ١٠ مليون فرنك لايقابلها شيء من الواردات. فهل معنى ذلك أن غرق السفينة الثانيـة يعتبر ربحا لفرنسا اذ أدى إلى زيادة صادراتها ، وعودة الأولى تعتبر خسارتها اذ أدت الى زيادة وارداتها ؟ هـذا ما ينبو عنه العقل السليم [1]

ولقد استطاعت البلاد الغنية القديمة مثل انجلترا وفرنسا والمانيا أن تعيش طوال السنين دون أن تفتقر مع أن المـيزان التجارى ظل باستمرار فى غير مصلحتها . ذلك أن الصادرات والواردات من البضائع ، وهى التى يطلق عليها اسم الصادرات والواردات المنظورة ، ليست كل ما تتناوله المعاملات الدولية إذ بجانبها عناصر أخرى كثيرة يطلق عليها اسم الصادرات والواردات غير المنظورة . فالميزان التجارى ليس سوى عنصر من عناصر الميزان الأعم وهو الميزان الحسابى . ولقد كان العجز فى مـيزان انجلترا التجارى قبل الحرب يتراوح سنويا بين ٣ و ٤ مليار من الفرنكات ، ولـكن كان يعوض عنه وزيادة الدخل الناشيء من أجور الأسطول التجارى البريطانى ، ومن فوائد وأرباح رؤوس الأموال الانجليزية المستثمرة فى الخارج ، ومن الخدمات المختلفة التى تؤديها سوق لندرة المالية للبلاد الأخرى . ولو لم يكن هناك هـذا الدخل لتعين على انجلترا أن ترسل سنويا الى الخارج من الذهب بقدر عجز ميزانها التجارى ، ولو أنها فعلت لاستنفدت فى عام واحد كل مالديها من الذهب النقـدى [2]

ولم يعد أحـد من الاقتصاديين اليوم يقول باتخاذ الميزانـ التجارى

---

(١) وارد لى ريبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ١٠٨ — ١٠٩

(٢) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ١١ — ١٢

وسيلة لزيادة كمية الذهب في الدولة كما قال التجاريون من قبل . فالذهب ليس سوى نوع من الثروات وليس أهمها . واذا قُدر له احيانا أن يتدفق من دولة الى أخرى فان ذلك لايلبث — فى الظروف العادية — أن يثير قوى اقتصادية تعمل على إيقاف تياره وإعادة التوازن فى توزيعه كما بينا آنفا . غير أنه قد تعرض ظروف تحمل الدولة على المحافظة على مالديها من المعدن النفيس، ذلك أنه في النظام الاقتصادي الحاضر يلعب الذهب دورا كبيرا كاحتياطي للنقود الورقية والائتمان ، فاذا ماأخذ يتسرب من دولة فان الرجال المسئولين عن سياستها المالية العامة لايقفون إزاء ذلك مكتوفى اليدين ينتظرون من القوى الاقتصادية وحدها أن تحدث أثرها ، بل يعمدون الى رفع سعر الخصم وما إلى ذلك من السياسات المصرفية لعرقلة خروج الذهب أو تشجيع دخوله . على أنهم اذا كانوا يخشون أحيانا تسربه من الدولة فكذلك يخشون أحيانا تدفقه اليها . وكل ذلك يتوقف على ظروف كثيرة ، مثل كمية الذهب فى الدولة ومبلغ حركة الأعمال فيها وحالة نظامها النقدي وأحوال الائتمان

كذلك قد تعرض للدولة ظروف تحتم عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتقليل وارداتها، كأن يختل ميزانها الحسابي فجأة لسبب طارئ، كحرب ضروس تحمل الدولة على الاكثار من مشترياتها وعقد القروض فى البلاد الأجنبية، أو كأن يفرض عليها غرامة أو تعويضات حربية تدفع خلال سنين عدة . فى مثل هذه الأحوال يتحتم عليها أن تعمل على ايجاد زيادة فى الصادرات على الواردات، اذ أن ذلك هو السبيل الطبيعى للايفاء بتعهداتها

الاحصاءات الخاصة بالصادرات والواردات : تحصى كل دولة تجارتها مع الدول الأخرى، وتضع لذلك احصاءات تتناول السلع المصدرة والمستوردة من حيث نوعها، وكمياتها ، وقيمتها، والبلاد الذاهبة اليها، والآتية منها . وهذه الاحصاءات تثير عدة ملاحظات أهمها :

(١) أنها عرضة لأن يتسرب اليها الخطأ ولاسيما من حيث كمية السلع وأثمانها. فهناك سلع كثيرة تجتاز الحدود دون أن تسجلها الاحصاءات، وذلك إما لتهاون رجال الجمارك، وإما لانتشار التهريب على الحدود، وإما للتسامح الادارى إزاء المسافرين عما يحملون معهم لاستعمالهم الشخصى. وكذلك ترتكب أخطاء كثيرة فى تثمين السلع سواء أكان تمثينها بواسطة اللجان الجمركية أم باقرار المصدرين والمستوردين

(٢) أن الأساليب الجمركية فى الدولة الواحدة قد تتغير من وقت لآخر، فيؤثر ذلك فى نتائج الاحصاءات الجمركية، ولذا يتعين ملاحظة ذلك عن مقارنة هذه الاحصاءات بعضها ببعض فى الأوقات المختلفة. وكذلك قد تختلف هذه الأساليب بين دولة وأخرى، ولذا يتعين أيضا ملاحظة ذلك عند مقارنة احصاءاتها بعضها ببعض. ففرنسا والمانيا مثلا تحصيان الواردات بحسب بلادها الأصلية، بينما تحصيها انجلترا بحسب البلاد الصادرة منها مباشرة. الى هذا أن طريقة تثمين البضائع ليست واحدة فى كل البلاد. وفى هذا كله ما يفسر لماذا كانت الاحصاءات الخاصة بالبضائع المصدرة من دولة الى أخرى متباينة بينها.

(٣) أن مجموع قيمة واردات دول العالم جميعا تربو على مجموع قيمة صادراتها مع أن البضائع الصادرة من بعض الدول هى ذاتها الواردة إلى البعض الآخر. ويعزى ذلك الى أن تقدير القيمتين يحصل فى مكانين مختلفين، فالبوشل من القمح الذي يرسل من أمريكا الى ألمانيا أعظم قيمة عند وصوله هامبورج منه عند خروجه من نيويورك. وهذا الفرق بين القيمتين يمثل نفقات النقل والتأمين وأرباح المستوردين ونحوها، ولذلك كانت قيمة الواردات فى العالم تربو دائما على قيمة الصادرات كما يتضح من الأرقام الآتية :

مقدار تجارة العالم الدولية

(القيمة مقدرة بملايين الدولارات)

	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
الواردات :	٣٤٫٦٥٢	٣٥٫٤٧٣	٢٨٫٩٣٣
الصادرات :	٣٢٫٧٢٨	٣٢٫٩٨٧	٢٦٫٤٣٢
المجموع :	٦٧٫٣٨٠	٦٨٫٤٦٠	٥٥٫٣٦٥

(٢) الميزان الحسابي

§ عناصر الميزان الحسابي

منزلة الميزان الحسابي وتعريفه : كانت المعاملات الدولية في العصور الغابرة تقتصر على تبادل السلع ، ولذلك كان للميزان التجاري أهمية خاصة إذ من خلاله كان يتبين مركز البلد الاقتصادي إزاء غيره . ولكن تقدم وسائل المواصلات في العصر الحديث وما أفضى اليه من سهولة تنقل رؤوس الأموال والأشخاص أدخل في المعاملات الدولية عناصر جديدة لا تقل شأنا عن حركة البضائع ، فلم يعد الميزان التجاري هو المعبر الأمين عن مركز البلد الاقتصادي وانما الميزان الحسابي (Balance des comptes)

ويتألف الميزان الحسابي في كل دولة من مجموع مالها من الحقوق وما عليها من الديون إزاء الدول الأخرى . ويؤثر الاقتصاديون الانجليز تسميته ميزان المدفوعات (Balance of payements) اذ هو يتكون ـ بعبارة أخرى ـ من مجموع ما يتعين أن تدفعه الدولة أو تتقاضاه من الدول الأخرى [١] . وكذلك

(١) ولكن بعض الاقتصاديين يرى فرقا بين الميزان الحسابي وميزان المدفوعات من حيث أن الحقوق والديون من ناحية والمدفوعات من ناحية أخرى قد لا تتوافق في أوقات سدادها ، فالتاجر الامريكي الذي يبيع بضاعة في فرنسا قد يعمد بدلا من ترحيل ثمنها الى بلاده أن يتركه مدة من الزمن في بعض المصارف الفرنسية ، وبذلك لا يتأثر ميزان المدفوعات في الدولتين بتلك العملية على حين يتأثر بها الميزان الحسابي Truchy, Précis d'Economie Politique الجزء الثاني ص ٦٦

يطلق عليه أحيانا اسم الميزان الاقتصادى (Balance économique) لأنه يبين حقيقة حال البلد الاقتصادية

عناصر الميزان الحسابي : تتكون هذه العناصر من كل مايؤدى إلى زيادة الجانب الدائن أو المدين فى معادلات الدولة الخارجية ، وتنحصر فيما يأتى : (١) ما تصدره الدولة وما تستورده من البضائع . (٢) ما ينشأ عن تثمير رؤوس الأموال الأهلية فى الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية فى الداخل (٣) الخدمات التى تؤدى لأشخاص فى الخارج أو التى يؤديها أشخاص فى الخارج (٤) ما ينفقه السياح الأجانب داخل البلد وما ينفقه بعض أهله فى الخارج (٥) مايرسله المهاجرون من النقود الى موطنهم الأصلى . (٦) الغرامات الحربية والتعويضات والهبات الدولية . وسنتكلم عن كل منها تفصيلا فيما يلى :

(١) ماتصدره الدولة وما تستورده من البضائع : فكل دولة دائنة بقدر صادراتها ومدينة بقدر وارداتها . وهذا أسهل عناصر الميزان الحسابى تقديرا ، إذ يكفى لذلك الرجوع الى احصاءات الجمارك مع ملاحظة ما ذكرناه بشأنها آنفا . وبجانب حركة البضائع العادية تقوم حركة المعادن النفيسة ولكنها قليلة الأهمية ، فلقد كانت قبل الحرب الأخيرة تتراوح فى فرنسا بين ٦ ٪ و ٧ ٪ من مجموع الصادرات والواردات ، على حين كانت فى بلاد أخرى مثل انجلترا والروسيا وبلجيكا وهولندا تتراوح بين ٢ ٪ و ٥ ٪ [1] وهذه أرقام تقريبية ، اذ الشائع أن احصاءات الجمارك الخاصة بالمعادن النفيسة ليست على شىء من الدقة ، فكثير من الذهب ينتقل بين الدول دون أن تحيط به إحصاءاتها الجمركية [2] . ومهما يكن من أمر فان ضعف

---

(١) أننا نلاحظ ان جزءا من هذا المقدار يخصص للاغراض الصناعية وما يخصص للدفع الدولى لايزيد على الثلثين — جيدفى (Cours) ، الجزء الثانى ص ١٠

(٢) وتستطيع يوما الحكومة الايطالية أن تحصى مقدار الذهب الصادر والوارد الى ايطاليا فى وقت معين استنادا على المعلومات التى استقتها من المصارف الكبرى تبين لها أنه يختلف كثيرا عن احصاء الجمارك — ريوف (Précis) الجزء الثانى ص ١٠٤

حركة المعادن النفيسة بين الدول اذا قيست بحركة البضائع دليل على أنها لا تستخدم فى الدفع الدولى الا بمقدار يسير

وهناك بين هذه وتلك صادرات وواردات لا تقيد فى دفاتر الجمارك ، مثل بيع السفن . فكل سفينة تشتريها احدى الحكومات أو بعض رعاياها من دور الصنعة البحرية الأجنبية لا تثبت عنها دفاتر الجمارك ، ومع هذا فثمنها من الحقوق المهمة للدولة البائعة ويتعين إضافته لحسابها الدائن . وبمقتضى ذلك تعتبر انجلترا دائنة للخارج بمبالغ طائلة اذ تبنى دور الصنعة فيها سنويا سفنا كثيرة لحساب الدول الأجنبية

(٢) ما ينشأ عن تثمير رؤوس الأموال الأهلية فى الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية فى الداخل : تثمر رؤوس الأموال فى البلاد الأجنبية إما فى عمليات لآجال طويلة ، وإما فى عمليات لآجال قصيرة

(فأولا) تثمير رؤوس الأموال الدولية فى العمليات ذات الآجال الطويلة : تتناول هذه العمليات بالأخص الاكتتاب فى قروض الحكومات والبلديات الأجنبية وشراء سنداتها ، وكذلك شراء أسهم وسندات المشروعات الأجنبية والاكتتاب فيها . ولايضاح أثر ذلك فى الميزان الحسابى نفرض أن المانيا عقدت قرضا فى الولايات المتحدة يبلغ ١٠٠ مليون دولار . فهذا القرض يمر بدورين : (الأول) دور الاصدار : وفيه تكون الولايات المتحدة هى المدينة والمانيا هى الدائنة ، اذ يقع على الأولى عبء دفع قيمة القرض الى الثانية ، ويكون الموقف كما لو أن الولايات المتحدة استوردت من المانيا مقادير أكثر من البضائع الألمانية ، وبذلك يزيد الجانب المدين فى الميزان الحسابى لأمريكا بقدر قيمة القرض والجانب الدائن فى الميزان الحسابى لألمانيا بالقيمة نفسها . (الثانى) دور أداء الفوائد واستهلاك الدين : وفيه ينعكس الموقف ، فتصبح الدولة المقرضة هى الدائنة والمقترضة هى المدينة ، اذ فى كل مرة تستحق فوائد الدين ويحل أجل استهلاكه

كله أو بعضه يقع عبء الدفع على ألمانيا ، وبذلك يزيد الحساب المدين فى ألمانيا والدائن فى الولايات المتحدة . ومثل هذا يقال عن الأوراق المالية جميعاً (الأسهم والسندات) التى توظفها الشركات والبيوت المالية الألمانية فى الولايات المتحدة

ولقد كانت رؤوس الأموال الانجليزية والفرنسية وكذلك الألمانية — الى حد ما — تعمر قبل الحرب بلاداً كثيرة فى الدنيا الجديدة والقديمة ، وكان ذلك مصدر دخل عظيم تحصل عليه سنويا الدول الدائنة على شكل كوبونات سندات حكومية وأسهم وسندات مشروعات خاصة وايجار عقارات وأرباح مشروعات صناعية وتجارية . وقد قدر قبل الحرب ما لانجلترا من رؤوس الأموال فى الخارج بنحو ٤ مليار من الجنيهات ، منها ٦٠ ٪ فى الهند والمستعمرات البريطانية و ٤٠ ٪ فى البلاد الأخرى . وقدر ما تتقاضاه منها سنويا بمبلغ يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون جنيه . وكانت مدينة لندرة — ولاتزال — أعظم سوق مالية فى العالم ، إذ يعقد فيها أكثر القروض الدولية . وكذلك كان لفرنسا من رؤوس الأموال فى الخارج نحو ٤٠ مليارا من الفرنكات تدر لها نحو ٢ مليار فرنك دخلا سنويا[1] . وقد أفضت الحرب العظمى إلى نقص كبير فى هذه الأموال وحل محل جزء منها ديون على الدولتين للخارج . أما ألمانيا فقد كان لها أيضا رؤوس أموال فى الخارج ، ولكنها لم تبلغ فى ذلك منزلة انجلترا وفرنسا ، وما كان ذلك لأن الشعب الألمانى أقل غنى أو ادخارا وانما لأنه كان يجد فى بلاده مجالا واسعا للتثمير . وقد فقدت ألمانيا منذ الحرب مكانتها كدولة دائنة ، وانقلبت إلى دولة مدينة ترزح تحت عبء دين خارجى ثقيل

وهناك طائفة أخرى من الدول كانت قبل الحرب — ولاتزال — مدينة

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ١٣

للدول الأخرى بمقدار أقساط الديون الحكومية وفوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها ، وذلك كالروسيا وتركيا ومصر والهند وجمهوريات أمريكا الجنوبية

أما الولايات المتحدة فكانت قبل الحرب من أكبر الدول المدينة اذ كان للدول الأوربية فيها رؤوس أموال وفيرة. ولكن الآية انعكست منذ الحرب ، فن دولة مدينة انقلبت الولايات المتحدة إلى أعظم دولة دائنة ، وأصبح من أهم عناصر الجانب الدائن في ميزانها الحسابي فوائد وأقساط القروض الكثيرة التي أقرضتها إلى دول الحلفاء إبان الحرب وإلى كثير غيرها بعد الحرب . وبعد أن كانت رؤوس الأموال الأوربية هي التي تستثمر في المشروعات الأمريكية أصبحت رؤوس الأموال الأمريكية هي التي تمول المشروعات الأوربية ، وتقرض الى الحكومات والبلديات والمجالس المحلية فيها. وقد بلغ في سنة ١٩٢٥ مجموع ما للولايات المتحدة من رؤوس الأموال في الخارج نحو ١٠٫٥ مليار دولار ، وذلك خلاف ١٢ مليار دولار أقرضت الى الحلفاء أثناء الحرب [١]

الميزان الحسابي في البلاد الحديثة والقديمة : تنعكس صورة البلاد الاقتصادية في حالة صادراتها ووارداتها المنظورة من جهة ، وحركة رؤوس الأموال الدولية من جهة أخرى . وعلى ذلك فاذا تركنا جانبا عناصر الميزان الحسابي الأخرى ، وقصرنا النظر على الصادرات والواردات من البضائع واصدار القروض والأوراق المالية ودفع كوبوناتها ، فاننا نستطيع أن نحدد معالم الميزان الحسابي في البلاد الحديثة والقديمة على الشكل الآتي [٢] :

(أ) ميزان بلد حديث : يكون ميزانه التجاري غير موافق ، اذ يشترى من الخارج كثيرا من العدد والآلات ، ومختلف المواد التي يفتقر اليها الاستغلال

(١) Siegfried, Les Etats Unis d'aujourd'hui ص ٢٢٠

(٢) وقد جارينا في ذلك الاستاذ ريبو (Reboud) في كتابه (Précis) الجزء الثاني ص ١٦١ — ١٦٢

موارده الطبيعية ، بينما لايتسنى له بعد الاكثار من صادراته . وبجانب هذا يكون مدينا للخارج بفوائد بعض قروضه القديمة . فيسدد هذه الفوائد وذلك العجز فى ميزانه التجارى بما يعقد من القروض فى البلاد القديمة على شكل إصدار سندات ديون عامة أو اسهم وسندات مشروعات خاصة . وهذا موقف يحمل بين ثناياه خطرا كبيرا ، لأنه اذا أغلق المتمولون فى الخارج أيديهم عن الاقراض لسبب طارىء كحرب أو أزمة اونحوها اصبح البلد عاجزا عن إيفاء ماعليه . ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

	الجانب الدائن	الجانب المدين
الميزان التجارى	٧٠	٩٠
فوائد القروض القديمة	—	١٠
حركة رؤوس الاموال الجديدة	٣٠	—
	١٠٠	١٠٠

وهذه حالة تنطبق على الولايات المتحدة قبل سنة ١٨٧٣ ، فقد ظلت الواردات فيها تزيد على الصادرات حتى سنة ١٨٧٣ ، اذ كانت فى الدور الأول من تقدمها الاقتصادى ، ولذلك كثرت قروضها فى الخارج ولا سيما بعد الحرب الأهليه حيث أخذت رؤوس الأموال الأوربية تتدفق اليها ، بينما كانت لاتزال قليلة فوائد قروضها السابقة [١]

(ب) ميزان بلد اكثر تقدما : يكون ميزانه التجارى موافقا ، اذ يشترى من البضائع الأجنبية مقادير أقل ، بينما يستطيع ـ بفضل مايتوفر عليه من التقدم الاقتصادى ـ أن يصدر من منتجاته مقادير أكثر . وبجانب ذلك يعقد بعض القروض الجديدة ، ولكن مايدفعه من فوائد ديونه القديمة يفوق هذه القروض فيسدد مايبقى عليه بما يتاح له من زيادة الصادرات على الورادات ، ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

(١) انظر فى تفصيل ذلك : توسيج (International Trade) ص ٢٨٠ وما بعدها

	الجانب الدائن	الجانب المدين
الميزان التجارى	٨٠	٧٠
فوائد القروض القديمة	—	٣٠
حركة رؤوس الاموال الجديدة	٢٠	—
	١٠٠	١٠٠

وهذه حالة تنطبق على الولايات المتحدة بعد سنة ١٨٧٣ ، فقد تعدل ميزانها التجارى فجأة فى سنة ١٨٧٤ اذ رجحت كفة الصادرات، واستمر الحال كذلك فى السنين التالية [1] . وكان أهم مادعا الى ذلك تزايد فوائد القروض القديمة من جهة وضعف حركة رؤوس الأموال الأوربية إلى أمريكا من الجهة الأخرى ، ولاسيا على أثر أزمة سنة ١٨٧٣ . فبفضل زيادة الصادرات على الواردات استطاعت الولايات المتحدة ان تفى بفوائد وأقساط ديونها

(ح) ميزان بلد غنى قديم : يكون ميزانه التجارى غير موافق ، فهو مدين للخارج بمقدار ما فيه من العجز ، وبجانب هذا يكون مدينا أيضا بمقدار القروض التى تعقد فيه لحساب البلاد الأجنبية . ولكن ما يتقاضاه من فوائد قروضه القديمة ومما يستهلك منها يمكنه آخر الأمر من إيجاد التوازن فى ميزان مدفوعاته . ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

	الجانب الدائن	الجانب المدين
الميزان التجارى	٧٠	٨٠
فوائد القروض القديمة	٣٠	—
حركة رؤوس الاموال الجديدة	—	٢٠
	١٠٠	١٠٠

(١) فى سنة ١٨٧٣ كانت قيمة الواردات تزيد على قيمة الصادرات بمقدار ٠٠٠ر٠٠٠ر١١٩ دولار . ولكن فى سنة ١٨٧٤ زادت الثانية على الأولى بمقدار ٠٠٠ر٠٠٠ر١٩ دولار ، واشتد أمر هذه الزيادة فى السنين الأولى من القرن العشرين حيث كان يبلغ مقدارها سنويا نحو ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠٠ دولار — توسيج فى (Principles) الجزء الاول ص ٤٧٤

وهذه حالة تنطبق على انجلترا قبل الحرب العظمى، فقد أخذت الواردات فيها تزيد على الصادرات منذ سنه ١٨٥٣ ، وكان ذلك راجعا إلى عدة عوامل من أهمها مركز انجلترا كدولة مقرضة ، فقد أخذت رؤوس الأموال الانجليزية تدفق إلى الخارج منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وعظم تدفقها بين سنتى ١٨٣٠ و ١٨٥٠ ، وكان بعضها يقصد القارة الأوربية ، حيث يستثمر خاصة في إنشاء السكك الحديدية ، وبعضها يقصد قارتى أمريكا الشمالية والجنوبية . ومن شأن الدول المقرضة في هذه الحالة أن تمر بدورين : فى الدور الأول يكون ماتتقاضاه من فوائد قروضها القديمة أقل مما يعقد فيها من القروض الجديدة ، ولذلك تزيد فيها الصادرات على الواردات ، وكذلك كانت حال انجلترا قبل سنة ١٨٥٣ . ثم لايلبث أن يأتى دور ثان تربو فيه فوائد القروض القديمة على قيمة القروض الجديدة ، ولذلك تزيد واردات الدولة على صادراتها ، وكذلك كانت حال انجلترا بعد سنة ١٨٥٣ [1]

منزلة الأوراق المالية في المعاملات الدولية : ولقد عظم شأن التعامل بالأوراق المالية بين الدول فى العصر الحديث ، حتى أصبحت حركة رؤوس الأموال الناشئة عن ذلك تفوق فى مداها حركة البضائع العادية . ذلك أن تنقل رؤوس الأموال فى هذه الحالة لاينشأ عن اصدار الأوراق المالية والاستيلاء على قيمة كوبوناتها فحسب، بل ينشأ أيضا عن تباين أسعارها فى بورصات الدول المختلفة ، ولاسيما بالنسبة لنوع من الأوراق المالية يطلق عليه اسم « الأوراق الدولية » (Valeurs internationales) وهى التى تقيد ويتعامل

---

(١) وهناك عامل ثان كان له أكبر الأثر فى زيادة الواردات على الصادرات فى انجلترا، وهو زيادة الدخل من الأسطول التجاري زيادة مطردة منذ منتصف القرن التاسع عشر، فقد استطاعت انجلترا بفضل ذلك أيضا أن تستورد مقداراً أكثر من البضائع الأجنبية ، دون أن يختل ميزان مدفوعاتها — توسيج فى (International Trade) ص ٢٣٧ — ٢٣٨

بها فى بورصات دول مختلفة ، كسندات ديون الدول الكبرى ، وأسهم وسندات الشركات الكبيرة جداً مثل شركتى قناة السويس وبنامل. فهذه لا يكاد يبدو شيء من التفاوت فى أسعارها بين بورصة وأخرى ، حتى يحمل ذلك طائفة من المضاربين يطلق عليهم اسم المراجحين (Arbitragistes) [1] على شرائها فى البورصات التى يكون سعرها فيها منخفضا وبيعها فى البورصات التى يكون سعرها فيها مرتفعا ، استفادة من فرق ما بين السعرين . فيحدث ذلك من التأثير فى الميزان الحسابى مايحدثه بيع البضائع وشراؤها .

(وثانيا) تثمير رؤوس الأموال فى العمليات ذات الآجال القصيرة :
وبجانب رؤوس الأموال المستثمرة فى الأوراق المالية يوجد فى كل دولة رؤوس أموال فى حالة انتظار يكتنزها أصحابها ، أو يحتفظون بها ودائع فى المصارف ، أو صناديق التوفير ، أو غيرها من المنشآت . وهذه الأموال — ولاسيما المودع منها فى المصارف — شديدة التأثر باختلاف سعر الخصم بين الدول ، كما أنها شديدة الاندفاع نحو المضاربة فى قيمة النقود . وسنبين أثر ذلك فى الميزان الحسابى فى الموضعين الآتيين :

(ا) تأثير اختلاف سعر الخصم بين دولتين : نفرض لذلك دولتين نظامهما النقدى سليم ، مثل فرنسا وهولندا ، وأن سعر الخصم ارتفع فى أمستردام فبلغ ٥ ٪ بينما ظل فى باريس ٣ ٪ ، فعلى أثر ذلك ترسل المصارف والبيوت المالية الفرنسية جزءاً من الأموال المودعة فيها إلى أمستردام لتستثمرها فيها فى عمليات الخصم ، إذ تربح بذلك ٢ ٪ قيمة الفرق بين السعرين. فانتقال هذه الأموال من فرنسا الى هولندا يؤدى إلى زيادة الجانب المدين فى

---

(١) نسبة الى عملية المراجحة (Arbitrage) وهى تنحصر فى الشراء فى السوق التى يكون السعر فيها منخفضا والبيع فى السوق التى يكون السعر فيها مرتفعا ، وغالبا يحدث ذلك بمجرد اعطاء أوامر يحملها البرق الى أقصى الجهات

الميزان الحسابى لفرنسا ، والجانب الدائن فى الميزان الحسابى هولندا . وعكس ذلك يحصل عند انتهاء عمليات الخدم ، أى عند مايراد ترحيل هذه المبالغ إلى فرنسا ، فوقتئذ تصبح فرنسا هى الدائنة وهولندا هى المدينة

(ب) تأثير المضاربة فى قيمة النقود بين دولتين : أتى على العالم حين بعد الحرب اشتدت فيه المضاربة على قيمة نقود بعض الدول لكثرة تقلباتها ، ثم فترت هذه الحركة حينا على أثر عودة هذه الدول الى نظام النقد الذهبى ، ثم اذا بها تشتد فى الوقت الحاضر نتيجة عدول دول كبيرة هامة عن نظام الذهب ، وكثرة تقلبات قيمة نقودها تبعا لذلك . ولهذه المضاربة أثرها الخطير فى الميزان الحسابى . ولبيان ذلك نضرب مثلا : ما هو حادث الآن بين انجلترا والولايات المتحدة ، فالجنيه الانجليزى يعادل اليوم ٥٫٢٤ دولار . فلنفرض أن أحد الصيارفة فى نيويورك يتوقع ارتفاع قيمة الجنيه فى المستقبل ويريد المضاربة على صعوده ، فيلجأ الى الطريقة الآتية ، وهى أبسط الطرق : يكلف مراسله فى لندرة بأن يسحب عليه كمبيالة بمبلغ ١٠٠٠ دولار ، وأن يبيعها فى سوق لندره بما تساويه من الجنيهات ، ثم يحتفظ بثمنها وديعة عنده ، وبذلك يصبح للأمريكى من الجنيهات فى سوق لندرة : $\frac{١٠٠٠}{٥٫٢٤}$ = ١٩٠٫٨٤ تقريبا وهذه العملية تعتبر قرضا لانجلترا لأجل قصير يتوقف مداه على ارادة المقرض الأمريكى . ولنفرض الآن أنه بعد شهرين تحقق صعود الجنيه بأن أصبح سعره ٦ دولارات مثلا ، ويريد الأمريكى أن يصفى تلك العملية ، فيكلف مراسله فى لندرة بأن يرد اليه وديعته بالدولارات ، فيشترى لذلك كمبيالة مسحوبة على أمريكا بالدولارات ، قيمتها : ١٩٠٫٨٤ × ٦ = ١١٤٥٫٠٤ دولار ويرسلها الى الامريكى الذى يربح من هذه العملية : ١١٤٥٫٠٤ — ١٠٠٠ = ١٤٥٫٠٤ دولار

وإنما ضربنا هذا المثل لنبين أنه عندما يكلف الأمريكى عميله فى لندرة

بأن يسحب عليه كمبيالة بألف دولار يؤدى ذلك الى زيادة الجانب الدائن فى الميزان الحسابى لانجلترا والجانب المدين فى الميزان الحسابى لأمريكا ، ويكون الموقف كما لو أن أمريكا اشترت من انجلترا بضائع بقدر هذا المبلغ . ويحدث عكس ذلك تماما عند تصفية العملية وترحيل الدولارات إلى أمريكا ، إذ تصبح انجلترا هى المدينة وأمريكا هى الدائنة

وأحيانا عندما يرتفع سعر الخصم فى بلد قيمة نقوده غير ثابتة يعمد المتمولون فى البلاد الأخرى الى توظيف أموالهم فيه بقصد إصابة هدفين فى وقت واحد . الاستفادة من ارتفاع سعر الخصم من ناحية ، والمضاربة على صعود قيمة نقوده من الناحية الأخرى

(٣) الخدمات التى تؤدى للأشخاص فى الخارج أو يؤديها أشخاص فى الخارج : تنشأ هذه الخدمات عن عمليات متنوعة ذات اتصال وثيق بالتجارة الدولية كالنقل ، والتأمين ، والصيرفة ، والسمسرة ، وغيرها

(فأولا) الخدمات التى تنشأ عن النقل : عندما تصدر إحدى الدول بضاعة الى الخارج تحملها أحيانا على سفنها الخاصة ، فتحرز بمقتضى ذلك دينا على الخارج منفصلا عن قيمة صادراتها ، اذ هو لا يولد إلا بعد أن تغادر البضاعة أرضها ، ومن تلك الوجهة تعتبر انجلترا دائنة الى الخارج بمبالغ طائلة ، إذ تنقل سفنها معظم بضائعها . وبجانب البضائع الانجليزية ينقل الأسطول الانجليزى جانبا كبيرا من بضائع الدول الأخرى ويتقاضى عن ذلك أجورا عظيمة تضاف إلى الجانب الدائن فى الميزان الحسابى لانجلترا . وقد قدر دخل انجلترا سنويا من النقل البحرى بنحو ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بين سنتى ١٩١١ و ١٩١٣ [1] ، ويعتبر ذلك من العوامل الأساسية فى زيادة الواردات على الصادرات فى ميزانها التجارى . وبعكس ذلك الولايات المتحدة ، فانها كانت قبل الحرب

---

(١) جريغوري (Foreign Trade) ، ص ٨٦

مدينة للخارج بمقدار أجور نقل كثير من بضائعها على سفن الدول الأخرى. وقد كان ذلك أحد الأسباب التى يعزى اليها زيادة الصادرات على الواردات فى ميزانها التجارى . وكذلك تعتبر فرنسا مدينة للخارج من تلك الوجهة ، فقد كانت قبل الحرب لا تنقل على سفنها الا نحو ½ صادراتها و ⅓ وارداتها عن طريق البحر[1]

وكذلك عند ماتجتاز بعض البضائع أرض دولة أجنبية فى طريقها الى دولة أخرى فان ماينفق من أجور النقل بالسكك الحديدية وغيرها فى أرض الدولة الأولى يقيد فى الجانب الدائن من ميزانها الحسابى ، بينما يقيد فى الجانب المدين من الميزان الحسابى للدولة التى تدفع نفقات النقل

(وثانيا) الخدمات الأخرى : يدخل فى ذلك خاصة الخدمات التى تؤديها شركات التأمين . فأية شركة تؤمن مواطنى البلاد الأخرى ضد بعض الأخطار ، كأخطار النقل البحرى والحريق والوفاة وغيرها ، تتقاضى عن ذلك مبالغ معينة هى أقساط التأمين ، فبقدر هذه الأقساط يزيد الجانب الدائن من الميزان الحسابى للدولة التى بها مركز الشركة الأصلى ، بينما يزيد الجانب المدين منه بقدر التعويضات والمبالغ التى تدفعها الشركة الى المستأمنين الأجانب . وقد اشتهرت شركات التأمين الانجليزية — ولاسيما ما كان منها للتأمين ضد أخطار النقل — بكثرة عملائها فى الخارج . ولذلك أثر كبير فى ميزان انجلترا الحسابى .

ومما يدخل فى ذلك أيضا خدمات الصيارفة والسماسرة ومن اليهم من رجال الأعمال . فالصيرفى الانجليزى الذى يخصم ورقة تجارية مسحوبة بين بلدين أجنبيين ، ولكنها مع ذلك تمر بسوق لندرة ، يتقاضى عن ذلك أجراً يزيد بقدره الحساب الدائن لانجلترا . وتقوم سنويا السوق المالية فى لندرة

---

(١) جيد فى (Cours)الجزء الثانى ص١٢٣

ونيويورك وباريس وبرلين بخدمات كثيرة لحساب البلاد الأجنبية، وتنال عن ذلك أجورا متنوعة كثيرة تزيد الجانب الدائن من الميزان الحسابي في بلادها

وقد كانت — ولا تزال — كل من لندرة وليفربول من أهم الأسواق لكثير من السلع التي لا تنتجها انجلترا، ولكنها مع ذلك تتجمع في المدينتين لتوزع منهما على الأسواق الأخرى. فما يتقاضاه التجار الانجليز من السمسرة والأرباح عن ذلك يضاف أيضا الى الجانب الدائن في الميزان الحسابي لانجلترا

(٤) ماينفقه السياح داخل البلاد وما ينفقه بعض أهله في الخارج:

فمن البلاد مثل فرنسا وسويسرا وايطاليا والنمسا ومصر ما يهبط أرضها سنويا كثير من السياح لأغراض مختلفة: من صحية، الى علمية، الى فنية. وقد يكون ذلك لمجرد التنزه والتسلية. فكل ما ينفقون من أموالهم في هذه البلاد يعتبر دينا لها على الخارج. وعادة يحملون معهم خطابات اعتماد أو شيكات يقدمونها الى المصارف في البلاد التي يأمونها، فتدفع اليهم قيمتها وتقيد ذلك في الحساب المدين للمصارف التي أصدرتها في بلادهم الأصلية. وبمقتضى ذلك تعتبر انجلترا والولايات المتحدة مدينتين للخارج بمقدار المبالغ الطائلة التي ينفقها كثير من أبنائهما سنويا في البلاد الأجنبية. ويتبين من إحصاءات عصبة الأمم أن مجموع ما أنفقه السياح في عام ١٩٢٧ بلغ ١١٥٠ مليونا من الدولارات يخص منها: فرنسا ٣٠٠ مليونا، وايطاليا ١١٥ مليونا، وسويسرا ٥٠ مليونا، والنمسا ٤٠ مليونا، والمانيا ٤٠ مليونا، وتشيكوسلوفاكيا ٢٠ مليونا، وبولندا ١٠ ملايين، والمجر واليونان ٤ ملايين لكل منهما [1]:

ولم يعد يخفى ما للسياحة من الأثر العظيم في التقدم الاقتصادي: فهي مصدر دخل كبير

---

(١) من مقال عن السياح في مجلة : L'Egypte Contemporaine عدد مارس سنة ١٩٣٣

فى الميزان الحسابى، كما أنها أساس رخاء الصناعات المتصلة بحركة السياح ، كصناعة الفنادق والنقل ، وكثير من الصناعات الصغيرة التى تنتج الأشياء التى تشترى على « سبيل التذكار » ، وأيضا ضروب الصناعات والزراعات التى تغذى الفنادق بمنتجاتها. ولذلك أخذت دول كثيرة تتبارى فى اجتذاب السائحين اليها بشتى الوسائل ، وبلغ من عناية بعض الحكومات بذلك أن أنشأت مكاتب ومراكز رئيسية لتنشيط حركة السياحة سواء من طريق الدعاية أو غيرها . وقد أخذت مصر أيضا تساهم فى تلك الحركة ، ولكن بجهد المقل .

ولئن كانت نفقات السياح فى مصر فى فصل الشتاء عنصرا مهما فى الجانب الدائن من ميزانها الحسابى إلا أن ذلك يقابله ما ينفقه فى فصل الصيف فى الخارج كثير من المصريين والأجانب المتوطنين فى مصر . ومن المتعذر تحديد النسبة بين ما لمصر وما عليها من تلك الوجهة . ولكن دلائل الأحوال تشعر بأن ما لمصر يفوق ما عليها

ويدخل فى هذا الباب أيضا ما ينفقه موظفو السفارات والقنصليات فى الخارج ، وكذلك ما تنفقه جنود دولة فى أرض دولة اخرى ، كما حدث فى فرنسا ابان الحرب الكبرى إذ أنفقت الجنود البريطانية والأمريكية فيها مبالغ طائلة قيدت فى حسابها الدائن . ومن هذا القبيل أيضا ما ينفقه جيش الاحتلال فى مصر ، وقد بلغت هذه النفقات خلال الحرب مبلغا جعلها من أهم عناصر الجانب الدائن فى ميزان مصر الحسابى

(٥) ما يرسله المهاجرون من النقود الى وطنهم الاصلى : يظل كثير من المهاجرين فى البلاد الأجنبية محتفظين بصلتهم بوطنهم الأصلى ، فيرسلون من وقت لآخر بعض ما يصيبون من الرزق الى من خلفوا وراءهم من الأهل وذوى القربى . وقد قدر قبل الحرب ما يرسل سنويا الى ايطاليا من أبنائها المقيمين فى الخارج بنحو ٤٥٠ مليونا من الفرنكات ، بفضلها يسدد جزء كبير من العجز فى ميزانها التجارى . وبعكس ذلك الولايات المتحدة ، فان المهاجرين

بها يرسلون سنويا الى بلادهم الأصلية مبالغ طائلة قدرت قبل الحرب بنحو ٢٧٠ مليونا من الدولارات (وهو ما يعادل ١٣٠٠ مليون فرنك فى ذلك الحين) (١) ولا تزال هذه المبالغ تثقل سنويا الجانب المدين فى ميزان أمريكا الحسابى (٢) . وكذلك الحال فى فرنسا فأن جمهورا عظيما من العمال الايطاليين والأسبانيين والبولونيين المقيمين بها يرسلون سنويا الى أوطانهم الأصلية مبالغ قدرت فى الجانب المدين من الميزان الحسابى لفرنسا فى سنة ١٩٢٣ بنحو ٧٢٠ مليونا من الفرنكات (٣)

(٦) الغرامات الحربية والتعويضات والهبات الدولية : الغرامات الحربية وما اليها من ديون التعويضات وسواها هى عناصر استثنائية فى الميزان الحسابى ، ولكنها اذا وُجدت أثقلته بعبئها . ومن أمثلة ذلك الغرامة الحربية التى فرضت على فرنسا بعد حرب السبعين ، وديون التعويضات التى أثقلت كاهل المانيا بعد الحرب العظمى وكانت من أهم أسباب اضطراب ميزانها الحسابى . وهذه الغرامات والتعويضات تثير مسائل خطيرة من أهمها طريقة الدفع ، اذ أن استخدام الطرق العادية لا تكفى فى هذه الحالة لجسامة المبالغ التى يتناولها الدفع . وسنبحث فى ذلك تفصيلا فيما بعد

والى جانب ذلك تقوم الهبات والتبرعات التى تجود بها بعض البلاد على غيرها لأسباب متنوعة كاصلاح مناطق خربتها بعض الحادثات كحرب أو حريق أو زلزال ، أو لأنشاء مستشفيات ، أو دور آثار أو كتب ، أو معاهد علم أو فن أو أدب فبقدر هذه الهبات يزيد الجانب المدين فى الميزان الحسابى للدولة الواهبة ، والجانب الدائن فى الميزان الحسابى للدولة الموهوب لها

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ١٥

(٢) تقدر ما يرسله المهاجرون فى أمريكا الى الخارج فى سنة ١٩٢٩ بنحو ٢٧٢ مليونا من الدولارات ، وفى سنة ١٩٣٢ بنحو ١٦٣ مليونا — Cole, Monetary Problems ص ٢٠٠

(٣) ديبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ١٨٠

§ توازن الميزان الحسابي

متى يعتبر الميزان الحسابي في حالة توازنه : يعتبر الميزان الحسابي لدولة في حالة توازن إذا عادلت كفة الديون التي عليها أن تدفعها للخارج كفة الحقوق التي لها أن تتقاضاها من الخارج ، أو بعبارة أخرى إذا ساوت لديها قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة .

وقد أوضح الاقتصاديون منذ زمن بعيد أنه محال أن يظل الميزان الحسابي لدولة في حالة عدم توازن إزاء الدول الأخرى جميعا ، إذ هناك قوى اقتصادية تعمل دائما على إيجاد هذا التوازن . نعم ان الميزان الحسابي بين دولتين قلما يكون متوازنا ، ولكن هذا لا يضير طالما أن الدولة التي يكون ميزانها في حالة عجز إزاء الأخرى يتاح لها في معاملاتها مع بعض الدول الأخرى من الوسائل ما تستطيع به سد هذا العجز . فمثلا إذا كان مجموع ما على الدولة ا للدولة ب يفوق ما لها بمقدار «٥» مليون جنيه ، وكان في الوقت نفسه ما للدولة ا قبل الدولة ح يفوق ما عليها بمقدار «٥» مليون جنيه ، فإنه من أسهل الأشياء أن تستخدم ا ما لها قبل ح في سداد ما عليها للدولة ب . وهذا أمر شائع في المعاملات الدولية كما سترى

الميزان الحسابي الموافق وغير الموافق : ولقد يبدو غريبا — مادام أن ميزان كل دولة يميل إلى التوازن — أن يصف الاقتصاديون هذا الميزان تارة بأنه موافق (favorable) وتارة بأنه غير موافق (défavorable). في الحق أنهم في ذلك لا ينظرون إلى رجحان إحدى كفتيه على الأخرى وإنما ينظرون إلى طريقة تحقيق توازنه [١] . فمن الدول ما لا تستطيع أن تسدد قيمة وارداتها المنظورة وغير المنظورة بما تصدر من البضائع والخدمات وبما تتقاضى من فوائد وأقساط رؤوس أموالها في الخارج ، ولذلك تدفع ما يتبقى عليها بما ترسل من الذهب إلى

---

(١) ريو في (Précis) الجزء الثاني ص ١٧٤

الخارج، وبما تعقد من القروض فى البلاد الأجنبية، وما تبيع فيها من الأوراق المالية . فميزانها فى الأصل مدين أكثر منه دائن ، ولكنها توازنه بوسائل من شأنها أن تؤدي إلى افتقارها ، ولهذا يوصف ميزانها بأنه غير موافق. وقد كانت تلك حال ألمانيا ودول أوربا الوسطى بعد الحرب وجمهوريات أمريكا الجنوبية قبلها.

وهناك بعكس ذلك دول يتحقق التوازن فى ميزانها بفضل ما يرد اليها من الذهب وما يوظف من رؤوس أموالها فى الخارج ، ولولا ذلك لزاد الجانب الدائن لديها عن الجانب المدين . وفى هذه الحالة يوصف ميزانها بأنه موافق لأن توازنه يتحقق بفضل وسائل تؤدى إلى اغتنائها . وقد كانت تلك حال انجلترا وفرنسا قبل الحرب وبعدها، والولايات المتحدة بعد الحرب، فقد استطاعت جميعا أن توظف رؤوس أموال كثيرة فى الخارج بفضل وجود فائض فى ميزانها الحسابى من العناصر الأخرى

نظرية توازن الميزان الحسابى : (أ) النظرية القديمة : أوضح قدماء الاقتصاديين الأحرار أن القوى الاقتصادية تعمل دائما على إيجاد التوازن فى الميزان الحسابى لكل دولة . وقد استند ريكاردو فى تفسير ذلك على حركة الذهب والفضة بين الدول ، وهى التى اتخذها أساسا لنظريته فى الميزان التجارى وجاراه فيها جمهور الاقتصاديين زمنا طويلا . ولئن كان ريكاردو يستعمل اصطلاح الميزان التجارى ككثير من مواطنيه إلا أنه يعنى هنا الميزان الحسابى. وتتلخص نظريته فيما يأتى (١) : عندما تزيد قيمة واردات إحدى الدول على قيمة صادراتها فان الفرق بينهما يُدفع بالنقود المعدنية ، فيؤدى ذلك الى نقص كمية النقود فى الدولة ، فترتفع قيمتها ومن ثم تهبط الأثمان . ومتى هبطت فأن الصادرات تأخذ فى الزيادة والواردات فى النقصان ، فيدعو ذلك الى وقف

---

(١) Gide et Rist, Histoire des Doctrines Economiques، ص ١٩١ — ١٩٤

الذهب كافيا لاعادة توازن الميزان الحسابي

(٢) أنه إذا بلغت تقلبات سعر الصرف حدي الذهب ، وأخذ الذهب على أثر ذلك يتسرب من دولة الى أخرى فأنه لا يمكن تحديد مبلغ انخفاض الأثمان على أثر نقص مقدار معين من الذهب ، كما لا يمكن تعيين مبلغ ارتفاعها على أثر زيادته. ولذلك لا يُساغ الجزم إطلاقا بأن زيادة الصادرات على أثر خروج مقدار معين من الذهب تكفي لاعادة ماخرج منه كما زعم ريكاردو . وفضلا عن ذلك فأنه بفضل استعمال الأوراق المصرفية (البنكنوت) في التداول وانتشار الائتمان لم يعد تسرب مقدار من الذهب إلى الخارج يؤدي بالضرورة في الحال الى نقص كمية النقود المتداولة ، ولذلك فهو لا يؤثر دوما في مستوى الأثمان . ذلك أن المدين الذي يريد أن يرسل ذهبا الى الخارج قد يحصل عليه من بعض المصارف على سبيل القرض دون أن يدفع مقابله شيئا من الأوراق المصرفية المتداولة . يضاف الى ذلك أن مصارف الاصدار كثيرا ما تحتفظ بمقدار من الذهب يفوق الاحتياطي الضامن للبنكنوت ، فتستطيع أن تستخدم جزءا منه في الدفع الدولي دون أن يؤثر ذلك في كمية البنكنوت المتداول [١]

(٣) أنه يتسنى موازنة الميزان الحسابي خلال زمن طويل دون حاجة إلى تصدير أو استيراد الذهب ، وذلك بفضل استخدام الأوراق المالية في تسوية بعض الديون الخارجية . فكثيرا ما يحدث — وبخاصة عند ارتفاع سعر الصرف — أن ترسل المصارف الى الخارج كوسيلة للدفع بعض الأوراق المالية الدولية أو بعض كوبوناتها فيغني ذلك عن ارسال الذهب ، اذ يسهل بيع هذه الأوراق في أية سوق مالية وقبض قيمتها نقدا وكذلك قيمة

---

(١) نوجارو في (Traité Élémetaire d'Economie Politique) ص ٢٨٦ بالهامش، ودريو في (Précis)الجزء الثاني ص ١٢٧

كوبوناتها .

(ب) النظرية الحديثة : وللأسباب المتقدمة يؤثر بعض الاقتصاديين المعاصرين أن يبسطوا عملية توازن الميزان الحسابى على النحو الآتى[1] : عندما تزيد قيمة واردات احدى الدول على قيمة صادراتها (المنظورة وغير المنظورة) يرتفع سعر الصرف ، فيكون ارتفاعه مدعاة لنقص الواردات وزيادة الصادرات . واذا لم يكن ذلك كافيا لأعادة التوازن فان الذهب يأخذ فى التسرب الى الخارج ، فيحمل ذلك مصرف الأصدار على رفع سعر الخصم حماية لاحتياطيه الذهبى من النفاد ، وتتبعه فى ذلك سائر المصارف . ومتى أصبح الائتمان غاليا فأن كثيرا من أصحاب المصانع والمتاجر ينصرفون عن الاقتراض فتقل الاعتمادات التى تفتحها المصارف لعملائها ، فيؤدى ذلك الى نقص الودائع ، ومن ثم ضعف قوة الشراء العامة وهو ما يفضى بالاثمان الى الهبوط . ومتى هبطت فأن الصادرات تأخذ فى الزيادة والواردات فى النقصان . وفى الوقت نفسه يكثر عرض الأوراق المالية فى السوق ، إذ يفضل كثير من رجال الأعمال بدلا من الاقتراض بفائدة مرتفعة أن يبيعوا بعض ما لديهم من هذه الأوراق ، فيؤدى كثرة عرضها إلى هبوط أسعارها ، فيقبل المراجحون على شراء الأوراق الدولية منها لبيعها فى الأسواق الأجنبية ، على حين تكثر المصارف من استخدامها فى تسوية الديون الخارجية . ومن الجهة الأخرى فأن ارتفاع سعر الخصم يجذب إلى الدولة من الخارج رؤوس أموال كثيرة تأتى إليها لتستفيد من علو سعر الفائدة فيها . فيكون من أثر ذلك كله إعادة التوازن الى الميزان الحسابى

---

(١) انظر من قبيل ذلك : تروشي (Truchy) في (Précis) الجزء الثانى ص ٧٠ وما بعدها — ونوجارو (Nogaro) في (Traité Elementaire) ص ٢٢٨ وما بعدها وص ٢٨٦ وما بعدها — وتوسيج في (Principles) الجزء الاول ص ٤٠٧ وما بعدها

ومن ذلك يتبين أن أهم مايميز النظرية الحديثة عن القديمة هو أن خروج الذهب فى النظرية الحديثة لايؤدى إلى هبوط الأثمان من طريق مباشر كما فى نظرية ريكاردو ، وإنما من طريق غير مباشر بواسطة تأثيره فى سعر الخصم . فهو سعر الخصم فى النظرية الحديثة الذى يعيد إلى الميزان الحسابى توازنه [1]

§ الميزان الحسابى فى مصر وبعض البلاد الأخرى

مميزات ميزان مصر الحسابى [2] : تعتبر مصر من البلاد ذات ميزان التجارة الموافق ، فقد ظل ميزانها التجارى — منذ سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٢٩ — فى صالحها فى معظم السنين . وبفضل ذلك تسنى لها أن تقوم بسداد ماعليها للخارج من فوائد دينها العام ، ومن أرباح وفوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها . وهناك مايحمل على الاعتقاد بأن الميزان الحسابى كان فى صالحها أيضا خلال بضع سنين أثناء الحرب وبعدها ، ولهذا استطاعت أن تسترد من الخارج جزءا كبيرا من سندات دينها العام ، ومن أسهم وسندات شركات المساهمة فيها ، وأن تقتنى بعض الأوراق المالية الأجنبية [3]

عناصر ميزان مصر الحسابى : وفيما يلى بيان العناصر الرئيسية التى يشتمل عليها ميزان مصر الحسابى وقيمة كل منها فى السنوات الأخيرة [4]

---

(١) وغنى عن البيان أنه مفروض فى ذلك كله توفر نظام النقد الذهبى فى أكمل صوره

(٢) لدراسة ميزان مصر الحسابى قبل الحرب انظر: Arminjon, La Situation Economique et Financiére de le l'Egypte ص ٢٨٠ — ٣٠٠ ، ومجلة « L'Egyple Contemporaine » سنة ١٩١٠ عدد ١ ص ٤٧ — ٥١ ، وسنة ١٩١١ عدد ٢ ص ٣٠٥ — ٣٤٥

(٣) أنظر تقرير السكرتير التجارى البريطانى عن الشئون الاقتصادية فى مصر — يوليه سنة ١٩٣٣ ص ١٢

(٤) وقد استقينا معظم هذه البيانات من المحاضرة القيمة التى ألقاها صاحب السعادة احمد عبدالوهاب باشا عن ميزان مصر التجارى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ — صحيفة التجارة والصناعة عدد مايو سنة ١٩٣٢ ص ٦٩٥ — ٧٠٨ ، ومن بعض الاخصائيين فى مصلحة الاحصاء

ميزان مصر الحسابي (ميزان المدفوعات)

« بألوف الجنيهات المصرية »

	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١
الجانب الدائن				
الصادرات المنظورة « عدا فيها المسكوكات والسودان »	٥٧٤٥٩	٥٣٥٥٠	٣٣٠٥٩	٢٨٥٧١
المعاد تصديره	١٣٩٨	١٦٠٠	٩٦٤	٧٢٦
نفقات السياح في مصر	١٤٨٠	١٧٦٠	١١٦٠	٥٩٠
نفقات شركة قناة السويس	٢٤٢٧	٢٥٥٦	٢٣٢٩	٢٣٥٦
نفقات الجيش البريطاني في مصر . .	١٦٦١	١٣٦١	١٨٦٤	١٨٧٦
حركة رؤوس الأموال الجديدة . . .	—	—	—	—
حركة البنكنوت	٢٨٠٠	—	—	—
متنوعات	٨٢٩	٨٦٣	٧٩٢	٧٠٠
المجموع	٦٨٠٥٤	٦١٦٩٠	٤٠٢١٨	٣٤٨١٩
الجانب المدين				
الواردات المنظورة « عدا فيها المسكوكات والسودان »	٥٢٩٩٦	٥٦٨٠٨	٤٦٠٤٠	٣١٩٢٠
نفقات السياح المصريين في الخارج .	—	—	—	—
فوائد الدين العام ـ مايدفع الى الخارج	٢٤١٣	٢٠٨١	٢٨٠٩	٢٨٠٠
مايدفع الى السودان	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
فوائد وأرباح رؤوس الأموال الاجنبية في مصر	—	—	—	—
حركة البنكنوت	—	٣٥٠٠	٨٢٠٠	١٠٠٠
متنوعات	٤٢٦	٤٥٨	٣٥٣	٣٥٠
المجموع	٥٦٥٨٥	٦٣٥٩٧	٥٨١٥٢	٣٦٨٢٠

وأهم بنود هذا الميزان هو البند الخاص بالصادرات والواردات المنظورة . وتتضمن قيمة البضائع الصادرة جميع النفقات التي تتكلفها حتى وقت خروجها من الموانى المصرية . أما قيمة البضائع الواردة فتشمل جميع النفقات حتى وصولها الموانى المصرية . ولا تزال مصر تعتمد على الخارج فى الحصول على معظم ما تحتاج إليه من المواد المصنوعة ، وهى تدفع قيمتها بما تصدره من الحاصلات الزراعية وبالأخص القطن إذ تربو قيمة الصادر منه فى معظم السنين على ثلثى قيمة الصادرات جميعا [١] . ولئن كان الميزان التجارى غالبا فى مصلحة مصر إلا أنه فى سنة ١٩٢٩ انعكست الآية، وذلك بسبب الكساد الذى أخذ يحل بالبلاد من جهة ، ولتوقع صدور التعريفة الجمركية الجديدة من جهة أخرى. وقد ظل الميزان التجارى فى غير مصلحة مصر فى سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولكنه فى سنة ١٩٣٢ أخذ يعتدل فى مصلحتها [٢]

وقد كانت لحركة المسكوكات الذهبية أهمية خاصة فى ميزان مصر الحسابى قبل الحرب. ويرجع ذلك إلى أن مصر لم يكن لها نقود ذهبية أهلية ، ولأسباب خاصة أصبحت الجنيهات الأنجليزية هى العملة الرئيسية المتداولة [٣] . وقد كان من عادة المصارف فى مصر أن تستورد سنويا مقادير عظيمة من الجنيهات الانجليزية فى شهور سبتمبر واكتوبر ونوفمبر للحاجة اليها فى موسم القطن ثم ترحلها بعد ذلك خلال التسعة شهور التالية من السنة ، وكانت إحصاءات الجمارك تسجل

---

(١) بلغت قيمة الصادر من القطن بألوف الجنيهات ٢٣٫٧٨٨ فى سنة ١٩٣٠ و ١٩٫٦٨٨ فى سنة ١٩٣١ و ١٧٫٨٦٦ فى سنة ١٩٣٢ وهذا ادنى حد بلغه منذ سنوات كثيرة — من كتاب الاحصاء السنوى العام

(٢) قد بلغ مقدار زيادة الصادرات على الواردات فى تلك السنة ٢٨٣٠٠٠ جنيه (مع حسبان المعاد تصديره ضمن الصادرات)

(٣) راجع فى تفصيل هذه الاسباب كتابنا « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى ص ١٨٠ — ١٨٢

حركة الذهب فى غدواته وروحاته بين مصر والخارج ، وهى حركة لم يكن لها مثيل فى أى بلد آخر . وفى معظم السنين كان الوارد من الذهب يفوق الصادر منه ، إذ كان يبقى جزء كبير داخل البلاد للحاجة إليه فى التجارة المحلية وصنع الحلى ، وأيضا لاقبال الفلاحين على اكتنازه . وقد أخذ هذا القدر يتزايد بتزايد الثروة الزراعية وتكوّن منه فى البلاد كنز ذهبى عظيم كان عدة أهلها فى أيام الشدة والضيق . واستمر الحال كذلك حتى قيام الحرب العظمى ، فقضت ظروفها باستحالة استيراد الذهب من الخارج ، ولذلك وضع النظام النقدى الحاضر ، وبمقتضاه حل البنكنوت محل الذهب فى تمويل السوق المصرية

أما بند نفقات السياح فى مصر فيشمل النفقات المختلفة التى ينفقونها نظير البضائع التى يشترونها والخدمات التى تؤدى إليهم كخدمات الفنادق والسكك الحديدية والتراجمة وغيرها [١]

وأما البند الخاص بشركة قناة السويس فيشمل ما تنفقه الشركة فى مصر لصيانة القناة وإصلاحها ودفع أجور عمالها ومرتبات موظفيها . وقد كان من عادة السفن التى تجتاز القناة أن تدفع الرسوم المستحقة ذهبا فى بورسعيد ، ولكنها الآن تُدفع بالشيكات فى أغلب الأحوال ، وترسل هذه الشيكات الى باريس لتقيد لحساب الشركة ، ولذا يتعين إبعادها من الحساب الدائن لمصر [٢]

وأما نفقات الجيش البريطانى فتشمل ما تنفقه القوات البريطانية البرية والجوية فى الأراضى المصرية

وأما حركة رؤوس الأموال الجديدة فتشمل رؤوس الأموال الأجنبية التى تدخل مصر سنويا لتمويل المصارف والشركات الأجنبية ، واقتناء

---

(١) وقد قدرت هذه النفقات تقديرا تقريبيا بالرجوع الى وكالات السياحة الكبرى فى مصر لمعرفة متوسط ما ينفقه السائح والى جهة تشجيع السياحة لتقدير عدد السياح

(٢) وقد بلغ فى سنة ١٩٣١ مجموع رسوم المرور فى قناة السويس ٨ر٢٩٠ر٠٠٠ جنيه

أسهم وسندات شركات المساهمة المصرية . ومن المتعذر تقدير هذا البند تقديرا يعول عليه

وأما حركة البنكنوت فتمثل الفرق في قيمة البنكنوت المتداول خلال السنة وكان هذا البند يمثل قبل الحرب حركة الذهب ، ولكن لما أصبح استيراد الذهب مستحيلا أثناء الحرب كما تقدم ، وضع نظام النقود الورقية الالزامية الحاضر، وارتبطت العملة المصرية بالعملة الانجليزية . وكان من أثر ذلك تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس أن الجنيه الانجليزى = ٥ر٩٧ قرش[١] ، أى أن كل جنيه استرليني يدفع في فرع البنك الأهلي في لندرة يخول لصاحبه الحق في الحصول على بنكنوت مصري في القاهرة على أساس النسبة المتقدمة. وكذلك كل جنيه مصري يدفع في البنك الأهلي في القاهرة يخول لصاحبه الحق في الحصول في لندرة على بنكنوت انجليزى بالنسبة نفسها . ولهذا أصبحت كية البنكنوت في مصر تتزايد في موسم القطن من كل عام نتيجة بيعه في انجلترا . ولما كانت هذه الزيادة تقابل ما كان يستورد من الذهب قبل الحرب وجب أن يكون لها محل في الميزان الحسابي . فاذا انصرم موسم القطن ابتدأت كية البنكنوت في التناقص ، إذ يأخذ في التسرب من أيدى الفلاحين الى أيدى التجار الذين يدفعونه إلى المصارف لتصفية الكمبيالات المسحوبة عليهم مقابل مشترياتهم من الخارج ، كما يتسرب إلى خزانة الحكومة على شكل ضرائب يستخدم جزء كبير منها في دفع كوبونات الدين العام في الخارج. فزيادة البنكنوت أو نقصانه دليل على أن أموالا نقلت إلى مصر من الخارج أو العكس .

وأما بند متنوعات الوارد في الجانب الدائن فيشمل الأموال التي تنفقها الحكومات الأجنبية على مفوضياتها وقنصلياتها وبعض الهيئات الأخرى كبعثات التنقيب عن الآثار ، وكذلك ما تنفقه السفن الأجنبية في الموانى المصرية مقابل

---

(١) وهو السعر القانوني الذي كان مقدراً للجنيه الانجليزى الذهبي قبل الحرب

مايؤدى لها من الخدمات وماتشترى من مواد الوقود والغذاء ونحوها

ويتضمن البند الخاص بنفقات السياح المصريين فى الخارج نفقات الحجاج أيضا ، ولم يوضع بعد لهذا البند تقدير يمكن الركون إليه

وأما بند فوائد الدين العام فيشمل قيمة كوبوناته التى تدفع إلى الخارج. ويتبين من تقرير لجنة الدين العام لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ أن نحو ٧٢٫٥ ٪ من كوبونات الدين الموحّد و٦٨٫٢٥ ٪ من كوبونات الدين الممتاز تدفع فى مصر، والباقى فى الخارج . إنما يلاحظ أن جزءا كبيرا من قيمة الكوبونات التى تدفع فى مصر ينقل لحساب سندات يملكها أجانب فى الخارج ، وكثير منهم يعمد إلى هذه الطريقة تخلصا من دفع ضريبة الايراد فى بلادهم . ولذلك يقدر مايدفع فعلا لحساب الخارج بأكثر من ٥٠ ٪ من مجموع مايدفع لحساب الدين العام بأكمله [1]

وأما البند الخاص بالسودان فيشمل المبالغ التى تدفعها الحكومة المصرية إلى الحكومة السودانية لنفقات الجيش فى السودان . ومن قسوة الحوادث حقاً أن تظل ميزانية وزارة الحربية فى مصر تتضمن سنويا مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه « لنفقات الجيش فى السودان » ، مع أنه لم يعد لمصر جنود فيه . وبجانب ذلك كانت الحكومة المصرية فيما مضى تقدم إلى حكومة السودان مساعدات مالية وقروضا مختلفة لتنفق منها على إصلاحه وترقية شئونه [2] فكان لهذه الأموال مكان هام فى ميزان مصر الحسابى . وقد أخذ يقوم مقامها فى الوقت الحاضر الأموال التى تنفق فى السودان من أجل مشروعات الرى الكبرى ، وقد أُرصد فى ميزانية

---

(١) راجع تقرير لجنة الدين العام ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بالفرنسية ص ١٤ و٣٨ — ولقد بلغ فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٢ مجموع الدين العام ٨٩٫١٤٣٫٤٤٠ جنيها مصريا

(٢) وقد بلغ مقدارها خلال ١٠ سنوات (من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٠٩) ٥٫٦٦٣٫٢٧٦ جنيها مصريا — أنظر فى ذلك : أرمنجون ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٢٩٨

سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ لمشروع خزان جبل الأولياء وحده مبلغ مليون جنيه[١]

وأما البند الخاص بفوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية في مصر فيشمل ما يدفع في الخارج لحساب أسهم وسندات شركات المساهمة في مصر ، وارباح الشركات الأخرى، وبخاصة لحساب المصارف الأجنبية . ومن المتعذر أيضا تقدير هذا البند . وكان بعض الباحثين قدره قبل الحرب بحوالى ٤ مليون جنيه[٢] ولكننا نميل إلى الاعتقاد بأن ما يدفع الآن لحساب هذا البند يزيد على ذلك.

وأما بند متنوعات الوارد في الجانب المدين فيشمل جميع المبالغ التي تنفق على المفوضيات والقنصليات المصرية والبعثات المدرسية في الخارج، وكذلك الأموال التي تدفع نظير الخدمات المختلفة التي تؤدى لمصر في الخارج .

الميزان الحسابي في بعض البلاد الأخرى : وختاما لهذا البحث نثبت فيما يلي جدولا موجزا وضعه أحد الاقتصاديين عن حالة الميزان الحسابي في بعض البلاد في السنوات الأخيرة[٣]

---

(١) ولم نقيد من هذه الاموال شيئا في الجدول المتقدم لانه لم يكن لها دأن يذكر في السنوات الاربع التي اشتمل عليها

(٢) وهو تقدير مستر كريج السكرتير المالي بوزارة المالية ، ولكن الاستاذ أرمنجون ترى أنه لا يزيد عن ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه — أرمنجون في كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٢٩٤

(٣) Cole, Monetary Problems ص ٢٥١ — ٢٥٣

موازين المدفوعات فى بعض البلاد ، ١٩٢٦ — ١٩٢٩

(بملايين الدولارات)

الدول	ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة	حركة رؤوس الأموال	ميزان النقل	حركة الذهب	حركة رؤوس الأموال الجديدة
القسم الأول					
الولايات المتحدة ……	-٢١٣	+٦٧٠	+٤٥٧	+٥٨	-٩٠٥
المملكة المتحدة ……	-٨٦٠	+١٢١٥	+٣٠٥	-٦	-٣٤٩
فرنسا ……			+٤٢٩	-١٨٩	-٢٤٠
كندا ……	+٢٥٣	-٢١٦	+٣٧	+٣٨	-٧٥
السويد ……	+٤٣	+٥	+٤٨	-٥	-٤٣
تشيكوسلوفاكيا ……	+٦٩	-١٩	+٥٠	صفر	-٥٠
القسم الثانى					
الهند ……	+٨٠	-١١٤	-٣٤	-٦٧	+١٠١
نيوزيلندا ……	+٨	-٤٠	-٣٢	+٤	+٢٨
أفريقية الجنوبية ……	+٢٦١	-٧٩	-٢٦٤	صفر	+٥٣
الدانمرك ……	+١١	-١٥	-٤	+٢	+٢
النرويج ……	+١	-١٦	-١٥	صفر	+١٥
الأرجنتين ……	+٣٥	-١٧٨	-١٤٣	+١	+١٤٢
القسم الثالث					
فنلندا ……	-٤	-٨	-١٢	صفر	+١٢
ألمانيا ……	-٥١٢	-١١٢	-٦٢٤	-٧٣	+٦٩٧
النمسا ……	-٨٧	-١٤	-١٠١	-٦	+١٠٧
المجر ……	-٣٨	-٢٣	-٦١	-١	+٦٢
بولندا ……	-٢٦	-٣٠	-٥٦	-١١	+٦٧
اليابان ……	-٦٧	-٢	-٦٩	+٨	+٦١
استراليا ……			-٢٥٣	+٥١	+٢٠٢

وقد روعي في وضع هذا الجدول أن يشمل البند الأول ميزان التجارة المنظورة، وغير المنظورة. فالمنظورة تشمل كافة أنواع السلع — ماعدا الذهب — التي تتناولها إحصاءات الجمارك، وقد اكتفى في ذلك بإيراد الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات. وأما التجارة غير المنظورة فيقصد بها هنا جميع مايدفع مقابل الخدمات المختلفة كالنقل والتأمين والسمسرة ونحوها. وقد اكتفى في ذلك أيضاً بإيراد الفرق بين ماتدفعه كل دولة وما تتقاضاه. وأما البند الثاني فيتضمن صافي حساب الفوائد التي تدفع عن رؤوس الأموال المستثمرة في غير بلادها الأصلية. وأما ميزان الدخل فيراد به صافي مايتبقى للدولة أو عليها بمقتضى البندين السابقين. وإذ كان لابد من توازن ميزان المدفوعات في كل دولة كما تقدم فإن ذلك يتحقق بفضل حركة الذهب من جهة وحركة رؤوس الأموال من الجهة الأخرى. ويتضمن البند الخاص بالذهب مقدار الفرق بين الصادر والوارد منه. وأما بند حركة رؤوس الأموال الجديدة فيشمل ما كان منها لآجال طويلة كقروض الحكومات أو المشروعات، أو قصيرة كالودائع في المصارف الأجنبية

وقد قسمت الدول في هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية [1]:

(فالقسم الأول) يشمل الدول الدائنة أي التي تصدر رؤوس أموال إلى الخارج، وهي درجتان: (ا) الدول التي وصلت أوج تقدمها الاقتصادي، وهي التي تتقاضى عن قروضها القديمة فوائد وفيرة تربو على ماتصدره من رؤوس الأموال الجديدة، وتشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. (ب) الدول التي لاتزال تدفع فوائد قروض قديمة ولكنها أخذت تصدر رؤوس أموال جديدة، وتشمل كندا وتشيكوسلوفاكيا. وكذلك التي تتقاضى عن قروضها

---

(١) وهذا التقسيم الثلاثي يقابل الانواع الثلاثة من الميزان الحسابي التي تكلمنا عنها آنفا — راجع ص ٩١—٩٣

القديمةمن الفوائد أقل مما تصدره من رؤوس الأموال الجديدة ، وتشمل السويد

(والقسم الثاني) يشمل الدول المدينة التي بلغت درجة من التقدم الاقتصادي . فهي لا تزال تقترض من الخارج ، ولكن ماتدفعه من فوائد القروض القديمة يربو على مايرد اليها من رؤوس الأموال الجديدة . فتستطيع بفضل زيادة الصادرات فيها على الواردات أن تؤدي الباقي عليها

(والقسم الثالث) يشمل الدول الحديثة ، وهي التي تعقد قروضا كثيرة في الخارج تستخدمها في دفع فوائد قروضها السابقة ، وفي سد عجز ميزانها التجاري

ومن الدول ما كانت مكانتها في القسم الثالث ثم أخذت ترتقي تدريجا إلى الأول كالولايات المتحدة . ومنها بعكس ذلك ما كانت في الأول ثم تراجعت الى الثالث على أثر بعض ظروف غير طبيعية انتابتها وذلك كألمانيا ، فهي ليست بلدا حديثا ولكنها مع ذلك أصبحت بحسب حالة ميزانها الحسابي في حكم الدول الحديثة . وهي هنا في موقف شاذ

الفصل الرابع

الصرف الدولي (الكامبيو) (١)

(١) معلومات عامـــــــة (٢)

موضوع الصرف الدولي : يتناول موضوع الصرف الدولي البحث في تسوية الحقوق والديون الناشئة عن المعاملات الدولية . ففي المعاملات الداخلية يكفى لانقضاء أي دين ان يدفع المدين الى الدائن قيمة الدين نقودا أهلية ـ معدنية أكانت أم ورقية ـ أو شيكا على مصرف في موطنها . ولكن الامر على خلاف ذلك في المعاملات الدولية ، نظراً لتباين وحدات النقود في الدول المختلفة . فوحدة النقود في انجلترا مثلا هي الجنيه الانجليزي ولكنها الدولار في الولايات المتحدة . ولذا كان حقا على الأمريكي الذي يبيع بضاعة في انجلترا بالجنيهات الانجليزية أن يحولها الى دولارات أمريكية حتى يتسنى له الانتفاع بثمنها في الولايات المتحدة ، وأما اذا كان قد باع بضاعته بالدولارات فيتعين على المشتري الانجليزي أن يحول

---

(١) ويطلق عليـــه أيضا اسم المبادلة الخارجية . ويقابل ذلك في الاصطلاح الفرنسي « Change international » وفي الاصطلاح الانجليزي « Foreign exchange »
ومن أحسن ما يرجع اليه في موضوع الصرف الدولي ما يأتي : Goschen , The theory of the foreign exchanges — Arnauné, La monnaie, le credit et le change — Descamps, Les changes étrangers — Reboud, Essai sur les changes étrangers - Aftalion, Monnaie, Prix et change

(٢) نقتصر هنا على ايراد المعلومات التي لاغنى عنها لفهم حقيقة موضوع الصرف تاركين لكتب الرياضة التجارية أمر التبسط في عملياته المختلفة

نقوده الأهلية الى دولارات أمريكية . فهناك دوماً فى المعاملات الدولية عملية تحويل نقود الى نقود أخرى[1]

ويتحقق ذلك على أبسط صورة بفضل استخدام الكمبيالات وما اليها من صكوك التسويات الدولية . ولإيضاح ذلك نفرض أن مستصنعاً فى منشستر اشترى قطناً من تاجر فى أمريكا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزى ، فلاستيفاء حقه يسحب البائع الأمريكي على المشترى الانجليزى كمبيالة بهذا المبلغ يبيعها فى أمريكا لمن يريد ان يسدد ديناً عليه فى انجلترا . ولنفرض من الجهة الأخرى أن تاجراً فى أمريكا اشترى في الوقت نفسه تيلا من انجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزى ويريد أن يدفع الثمن بالجنيهات فى انجلترا ، فيعمد إلى مواطنه الأمريكى ويشترى منه بالدولارات الكمبيالة السالفة الذكر ويرسلها الى مستصنع التيل فى انجلترا ، وهذا يقدمها عند حلول أجلها الى مواطنه فى منشستر ويقبض منه قيمتها بالجنيهات . وبتلك الوسيلة يتسنى للدائن الانجليزى أن يستوفى دينه من المدين الانجليزى بالجنيهات الانجليزية ، وللدائن الأمريكي أن يستوفى دينه من المدين الأمريكى بالدولارات الأمريكية . ولو لم تسلك هذه السبيل لاستلزم الامر نقل ما يساوى ١٠٠٠ جنيه ذهباً من انجلترا الى أمريكا ومثلها من أمريكا الى انجلترا ، وفى ذلك استهداف هذه المبالغ لاخطار النقل وتحمل مصاريفه. ولهذا كان استخدام الكمبيالات فى المعاملات الدولية مغنياً عن استخدام النقود المعدنية، ومؤدياً إلى تسوية الديون من طريق المقاصة بين ما لكل دولة وما عليها[2]

---

(١) وهذا ماحدا ببعض المؤلفين إلى تعريف الصرف بانه عملية تحويل نقود الى نقود أخرى — انظر ديكاوف (Les changes étrangers) ص ٥٦

(٢) تعرف المقاصة قانونا بأنها تساقط دينين متماثلين لكل من شخصين على الآخر بقدر أصغرهما — انظر المواد ١٩٢ — ١٩٤ مدنى

تعريف الصرف الدولي : ويطلق اسم «الصرف الدولي» (change international, Foreign exchange) اصطلاحا على عملية شراء وبيع الكمبيالات وغيرها من أدوات الائتمان المسحوبة على جهة أجنبية[1]. كما يطلق أحيانا على الثمن الذي تتكلفه هذه العملية . وبهذا المعنى يقال إن الصرف على باريس على لندرة هو ٨٠ فرنكا ، أي أنه يتعين دفع ٨٠ فرنكا في باريس للحصول على ورقة تجارية تخول صاحبها حق الحصول على جنيه انجليزي في لندرة. وأحيانا يطلق على الصرف الدولي اسم « الصرف المسحوب» (Le change tiré) تمييزا له عن الصرف المحلي (Le change local ou manuel) وهو الذي ينحصر في شراء وبيع المعادن النفيسة ، واستبدال النقود الأجنبية معدنية أكانت أم ورقية بنقود أهلية أو العكس[2] .

وقد اعتاد الاقتصاديون في العهد الاخير أن يستعملوا اصطلاح «Devises étrangeres» (الصكوك الاجنبية أو صكوك التسويات الدولية) ليدلوا به على مختلف الصكوك التي تتناولها عملية الصرف الدولي ، ويعرفونها بأنها صكوك تخول حاملها الحق في الحصول حالا أو بعد أجل قصير على نقود أجنبية في بلد أجنبي . وتتألف عادة من : الكمبيالات والسندات تحت الاذن والشيكات

---

(١) ويطلق اسم الصرف (Le change) عموما على كل عملية ترمي الى الحصول في مكان معين على وسيلة أداء دين أو نقل مال الى مكان آخر . والصرف بهذا المعنى ينطبق على تسوية الديون بين مكانين في بلد واحد كما ينطبق على تسويتها بين مكانين في بلدين مختلفين، ففي الحالة الاولى يطلق عليه اسم الصرف الداخلي ، وفي الثانية اسم الصرف الخارجي أو الدولي . وقد كان الصرف الداخلي ذا شأن في الازمنة الماضية وكانت تكاليفه مرتفعة لصعوبة المواصلات الداخلية ، ولكن تقدم هذه المواصلات في العصر الحديث أدى الى اختفائه في معظم البلاد اذ يمثل سائر جهات البلد الواحد بمثابة سوق مالية واحدة ، ولم يعد للصرف الداخلي وجود الا في البلاد الشاسعة الارجاء أو التي لا ترتبط أجزاؤها بنظام مصرفي متين — أنظر ديكان في (Les changes étrangers) ص اوما بعدها

(٢) بيروفي (Cours) الجزء الاول ص ٦٣ ،

المسحوبة على جهة أجنبية ، واذون الدفع التلغرافية [١]، وكوبونات الأوراق المالية الأجنبية التي حل أجلها. وهي جميعا موضوع تجارة رائجة تزاولها المصارف والبيوت المالية ، ولها في كل بلد سوق أشبه ما تكون ببورصة البضائع والأوراق المالية تحدد فيها أسعارها ، وتدرج في قوائم خاصة تذاع يومياً ، ويطلق عليها بالفرنسية اسم (Cote des changes)

طريقة تعيين سعر الصرف: ويتبع في ادراج أسعار هذه الصكوك احدى طريقتين :

(الأولى) أن يبين عدد وحدات النقود الأهلية التي يتعين دفعها للحصول على وحدة من النقود الأجنبية ، ويطلق عليها اسم طريقة السعر غير الثابت (Procedé de l'incertain) وهي السائدة الآن في معظم البلاد لانها تتفق والعرف الجاري في تثمين الأشياء ، إذ تحدد فيها اسعار العملة الاجنبية كما تحدد اسعار السلع الأخرى . فكما أنه يقال إن القنطار من القطن او الأردب من القمح يساوي كذا من النقود الأهليه فكذلك يقال إن الجنيه الانجليزي أو الدولار الأمريكي يساوي كذا من القروش. واحيانا — تسهيلا للتعامل — يتخذ اساساً للتسعير ١٠٠ وحدة من النقود الأجنبية بدلا من وحدة واحدة

(الثانية) أن يبين عدد النقود الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من النقود الأهلية، ويطلق عليها اسم طريقة السعر الثابت (Procedé du certain) وهي قليلة الاستعمال والذيوع لمنافاتها العرف الجاري في تجارة الأشياء ، اذ لا يقال عادة إنه بمبلغ ١٠٠ قرش يشترى كذا من قناطير القطن او أرادب القمح . ومع ذلك فلا تزال هذه الطريقة متبعة في انجلترا بالنسبة لبعض النقود

---

(١) وهي أوامر ترسلها المصارف عن طريق البرق الى مراسليها في البلاد الاجنبية ليضعوا تحت تصرف بعض الاشخاص مبالغ معينة ، وهي أسرع الوسائل في تسوية الديون ، وقد ذاع استعمالها مع بعض البلاد حتى أصبح لها سعر خاص في البورصات .

الأجنبية، اذ يقضى العرف فى سوق لندرة بأن يُعين عدد ما يساويه الجنيه الانجليزى من الدولارات الأمريكية والفرنكات الفرنسية والفلورنات الهولندية وغيرها، ولكنه يقضى بعكس ذلك أن يُعين مقدار ما يساوى الين اليابانى والقرش الارجنتينى من الشلنات والبنسات. وكذلك تتبع هذه الطريقة إطلاقا فى اليابان [١]

ومن المقارنة بين هاتين الطريقتين يتضح أن ارتفاع سعر الصرف فى الطريقة الأولى معناه غلاؤه وهبوطه معناه رخصه . فالصرف فى باريس على لندرة يكون أغلى ثمنا اذا اصبح الجنيه الانجليزى = ٩٠ فرنكا بدلا من ٨٠، اذ يتعين للحصول على جنيه انجليزى ان يدفع من الفرنكات مقدار اكثر. وبالعكس يكون الصرف ارخص ثمنا اذا أصبح الجنيه الانجليزى = ٧٠ فرنكا بدلا من ٨٠، اذ يدفع للحصول عليه من الفرنكات مقدار أقل .

وأما فى الطريقة الثانية فارتفاع سعر الصرف معناه رخصه وهبوطه معناه غلاؤه . فالصرف فى لندرة على باريس يكون أرخص ثمنا اذا اصبح الجنيه الانجليزى = ٩٠ فرنكا بدلا من ٨٠، إذ يستطاع الحصول مقابل جنيه انجليزى على مقدار أكثر من الفرنكات . وبالعكس يكون أغلى ثمنا اذا أصبح الجنيه الانجليزى = ٧٠ فرنكا لان ما يستطاع الحصول عليه من الفرنكات مقابل جنيه يكون أقل [٢]

على اننا فى سياق الملاحظات المقبلة سنضرب صفحا عن الطريقة الثانية لقلة استعمالها، فنتكلم عن سعر الصرف دائما باعتبار ان ارتفاعه معناه غلاؤه وهبوطه معناه رخصه .

وظيفة المصارف فى عملية الصرف : فرضنا فى المثل الذى ضربناه آنفا لنبين به كيف تسوى الحقوق والديون الدولية بواسطة الكمبيالات — توفر شروط يصعب توفرها فى الحياة العملية ، وهى ان يعرف كل دائن أمريكى

---

(١) ارنونيه فى (Monnaie, credit et change) ص ١٢٥ — ١٢٦

(٢) ارنونيه فى المرجع السالف الذكر ص ١٢٨

مواطنا له مدينا لآخر فى انجلترا ، وأن يكون كل من قيمة الدينين وأجل استحقاقهما واحدا . ولكن هذه الصعوبات تتلاشى بفضل تدخل المصارف اذ تقوم بوظيفة الوسيط بين من يريدون بيع كمبيالات مسحوبة على جهة أجنبية ومن يريدون شراءها ، فهى تشتريها من أولئك لتبيعها هؤلاء . ويتحقق ذلك عمليا بالطريقة الآتية : عند ما يشترى مصرف صكا مسحوبا على جهة أجنبية يرسله الى مراسله فى تلك الجهة ليقبض قيمته ويقيده فى حسابه الدائن ، ومن ثم يسحب المصرف على هذا الحساب كمبيالات أوشيكات أو أذون تلغرافية يبيعها إلى الأشخاص الذين يريدون أن يسددوا ديونا عليهم فى تلك الجهة .

وغالبا لاتكتفى المصارف ببيع وشراء الصكوك المسحوبة على الخارج بل تعمل على ايجادها عندمالا يتوفر منها مقدار يكفى حاجة المعاملات الخارجية . ووسيلة ذلك ان يسحب المصرف على مراسله فى الخارج ، ولو أنه ليس مدينا له ، كمبيالة يبيعها الى من يريد أداء دين فى تلك الجهة . فاذا قدمت الى ذلك المراسل دفع قيمتها وقيدها فى الجانب المدين من حساب المصرف الساحب ، ويعتبر ذلك بمثابة فتح اعتماد من جانب المصرف المسحوب عليه للمصرف الساحب . وهذا الاعتماد يسدد فى وقت آخر ، وذلك عند ماتكثر الاوراق المسحوبة على تلك الجهة

ومن أمثلة ذلك مايحدث بين لندرة ونيويورك فى فصلى الربيع والخريف . ففى الربيع يشتد فى نيويورك طلب الاوراق المسحوبة على لندرة بينما يقل المعروض منها ، فتعمد المصارف الأمريكية الى سحب كمبيالات على مراسليها فى انجلترا وتبيعها الى الأمريكيين المدينين للانجليز ، وهذه الكمبيالات تقبلها المصارف الانجليزية ولو أنها ليست مدينة للمصارف الأمريكية ، فاذا حل فصل

الطريف انعكست الآية اذ يزيد فى نيويورك عرض الكمبيالات المسحوبة على لندرة لكثرة ماتشترى انجلترا فى هذا الفصل من القمح والقطن الأمريكى، فتشترى المصارف الأمريكية هذه الكمبيالات وترسلها الى مراسليها فى انجلترا فيقبضون قيمتها ويسددون من ذلك قيمة الكمبيالات التى سحبت عليهم فى فصل الربيع. ومن الجهة الأخرى تسحب المصارف الانجليزية على مراسليها فى امريكا كمبيالات تبيعها الى مستوردى القمح والقطن من الانجليز، فتقبلها المصارف الأمريكية ولو انها قد لاتكون مدينة للمصارف الانجليزية، فاذا جاء فصل الربيع ابتدأت الدورة من جديد، وهكذا دواليك[1]

وأحيانا تكون الأوراق المسحوبة فى وقت ما على جهة معينة أقل من المطلوب منها، بينما تكون فى جهة اخرى اكثر من المطلوب منها، فتعمد المصارف فى تسوية الديون بينها الى طريقة المراجحة (arbitrage) وهى التى سيأتى الكلام عليها

وكذلك تعمد المصارف، ولاسيما فى الأوقات التى يشتد فيها تقلبات سعر الصرف، الى طريقة تحديد سعر الصرف مقدما (Forward exchange rates) تأمينا لعملائها من خطر تقلباته[2]. ولايضاح ذلك نفرض أنه فى وقت ما كان سعر الصرف بين انجلترا وامريكا ٢٥ر٥ دولار، ويريد تاجر سيارات فى انجلترا أن يشترى بعضا منها من أمريكا . فيقدر انه عند هذا السعر يستطيع ان يشترى عشرين سيارة ويدفع عنها الرسوم الجمركية ويبيعها فى انجلترا بالجنيهات الانجليزية بثمن معين يسدد منه ثمن مشتراها بالدولارات الأمريكية ويحتفظ بالباقى ربحا له . ولكن ذلك كله يتطلب بضعة شهور فى خلالها قد يهبط سعر الصرف الى ٥٠ر٤ دولار، ووقتئذ يتعين عليه ان يدفع مقابل كل دولار امريكى من

---

(١) ريبوف (Précis) الجزء الثانى ص ١٩٥

(٢) انظر فى ذلك : Cole, Monetary Problems ص ٢٣٨ — ٢٣٩

ثمنها مقدارا أكثر من النقود الانجليزية ، وفى ذلك ما قد يفضى به الى الخسارة. فدفعا لهذا الخطر تقبل بعض المصارف ان تبيعه دولارات أمريكية لمدة ثلاثة شهور بسعر ٥٫٢٥ دولار مضافا اليها عمولة زهيدة . كما انها من الجهة الأخرى تقبل أن تشترى دولارات امريكية لمدة ثلاثة شهور من أى عميل انجليزى سيقبض من الدولارات مبلغا معلوما بعد مدة معينة . وبتلك الطريقة تؤمن جمهور المتعاملين مع الخارج من خطر تقلبات سعر الصرف [١]

أنواع عمليات الصرف : يفرق فى موضوع الصرف بين عدة عمليات :

(فأولا) عملية السحب (Traite) وعملية الشراء (Remise) : عندما يراد تسوية دين بين شخصين فى جهتين مختلفتين فللمتعاملين الخيار بين نوعين من عمليات الصرف : (أ) ان يسحب الدائن على المدين ورقة تجارية يبيعها فى سوق الصرف فيحصل من ثمنها على قيمة دينه . وتلك هى عملية السحب (Traite) (ب) ان يشترى المدين ورقة تجارية مسحوبة على الجهة الاجنبية التى يراد تسوية الدين فيها ويرسلها الى دائنه الذى يقبض قيمتها فى تلك الجهة . وتلك هى عملية الشراء (Remise)

وكل من الطريقتين تؤدى الى غاية واحدة ، وأحيانا تتبع الاولى وأحيانا الثانية ، وذلك حسبما تكون حال سعر الصرف فى البلدين وبما يتفق ومصلحة المتعاملين . فاذا كانت نقود البلد المدين مقومة بنقود البلد الدائن أعلى قيمة فى البلد الدائن اتبعت الطريقة الأولى اذ تكون اقل نفقة . وأما اذا كانت

---

(١) ولتغطية مركزها فى مثل هذه العملية تلجأ المصارف عادة الى الطريقة الآتية: فى الوقت الذى تبيع دولارات أمريكية لمدة ثلاثة شهور تشترى نفس المبلغ الذى باعته دولارات تحتفظ بها وديعة فى بعض المصارف الأمريكية لمدة ثلاثة شهور ، وبذلك لا تستهدف لخطر هبوط قيمة الجنيه اثناء العملية

أعلى قيمة فى البلد المدين ايحت الطريقة الثانية اذ تكون هى الاقل نفقة (١). وعادة يتفق الطرفان على اختيار احدى الطريقتين وقت التعاقد . والأغلب فى الحياة العملية ان يراعى فى ذلك العرف الجارى لاسعر الصرف ، ولذا فان المصارف هى التى تستفيد عادة من اختلاف سعر الصرف بين البلدين ، وذلك عن طريق المراجحة كما سنبين فيما بعد (٢)

(وثانيا) السحب المباشر والسحب غير المباشر : ويفرق فى سحب الأوراق التجارية على جهة أجنبية بين نوعين من السحب : (أ) سحب مباشر (tirage di.ecl) وذلك عند ما تسحب الورقة التجارية على نفس الجهة التى نشأ فيها الدين الذى يراد تسويته . (ب) سحب غير مباشر (tirage indirect) وذلك عندما تسحب الورقة التجارية على جهة غير التى نشأ فيها فى الدين . وقد ضرب جوشين (Goschen) لذلك مثلا ما يحدث فى تجارة الشاى بين الصين وأمريكا ، فان مصدرى الشاى من الصينيين يسحبون بقدر قيمة الشاى المصدر إلى أمريكا كمبيالات على بيوت مالية فى لندرة يبيعونها فى الصين ويقبضون قيمتها . وهذه الكمبيالات تقبلها البيوت

---

(١) مثال ذلك : باع تاجر فى لندرة بضاعة الى آخر فى باريس بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزي ويراد أداء ثمنها بالجنيهات فى لندرة ، فاذا كان سعر الجنيه فى بورصة لندرة ٨٥ فرنكا وفى بورصة باريس ٨٥٫٢٠ فرنك فان شراء كمبيالة فى باريس مسحوبة على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يتكلف فى هذه الحالة ٨٥٢٠٠ فرنكا ، ولذلك يفضل المدين الفرنسى ان يسحب عليه دائنه الانجليزى كمبيالة بمبلغ ٨٥٠٠٠ فرنك يبيعها فى لندرة فيحصل على ١٠٠٠ جنيه . وبعكس ذلك اذا اصبح سعر الجنيه فى بورصة باريس ٨٤٫٧٥ فرنك بينما ظل سعره فى لندرة ٨٥ فرنكا فان شراء كمبيالة فى باريس مسحوبة على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يتكلف فى هذه الحالة ٨٤٧٥٠ فرنكا ، وفى هذه الحالة يفضل الفرنسى أن يشترى كمبيالة فى باريس ويرسلها الى دائنه فى لندرة

(٢) ديكان فى (Les changess' étrangers) ص ٧٣

الانجليزية وترجع فى قيمتها على المستوردين الأمريكيين (١)

وليس ثمة شك فى أن مقدارا كبيرا من الأوراق المسحوبة على المصارف والبيوت المالية فى لندرة هى من هذا النوع . وقد كانت ، ولا تزال ، مدينة لندرة أعظم سوق مالية فى العالم من تلك الوجهة ، اذ يسحب عليها كثير من المتعاملين فى البلاد الأخرى أوراقهم التجارية ، كما كان الجنيه الانجليزى الي عهد قريب معتبرا أفضل عملة لتسوية الديون الدولية ، ولاسيما بين الدول التى لا ترتبط مع بعضها البعض بمعاملات واسعة النطاق . ومن المثل الآتى يتبين الدور الذى تلعبه سوق لندرة المالية فى هذا الصدد

تستورد الدولة «ا» بعض البضائع من «ب» وتصدر بعضا منها الى «حـ» ولكن «ب» و «حـ» لا تربطهما معاملات منتظمة ، فلذلك لا تستطيع «ا» ان تدفع إلى «ب» كوسيلة للوفاء ورقة تجارية مسحوبة على «حـ» . غير أن «ا» و«ب» و «حـ» مرتبطة جميعا بانجلترا بعلاقات منتظمة مستمرة ، لذلك تستطيع «ا» أن تدفع الى «ب» كوسيلة للوفاء ورقة مسحوبة على انجلترا تكون «ا» تسلمتها من «حـ» . وبعبارة أخرى تسحب «حـ» على انجلترا كمبيالة تقدمها الى «ا» فتحولها هذه الى «ب» التى تقبلها عن طيب خاطر لحاجتها اليها فى معاملاتها مع انجلترا (٢)

وتلك المكانة الخاصة التى تشغلها انجلترا فى التسويات الدولية ، والتى جعلت لندرة بمثابة غرفة المقاصة العالمية ، ترجع الى عدة أسباب منها : وفرة الاعتمادات التى تفتحها المصارف الانجليزية لعملائها فى البلاد الأجنبية ، والشهرة الواسعة التى تتمتع بها المصارف والبيوت المالية الانجليزية والتى من شأنها أن تجعل

---

(١) انظر تعليق ارنوتيه على هـذا المثل فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٤١ — ١٤٢ بالهامش

(٢) دبكان ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٧٧ — ٧٨

للأوراق المسحوبة عليها قيمة تختلف عن قيمة الأوراق المسحوبة على بيوت أمريكية أو فرنسية قد تضارعها فى الغنى ولكنها ليست معروفة مثلها . يضاف الى هذا، وهو السبب الأهم ، تقدم تجارة انجلترا الخارجية تقدما جعلها فى علاقات منتظمة ومستمرة مع كل البلاد تقريبا ، ولذا كانت الأوراق المسحوبة على انجلترا مقبولة فى كل مكان للحاجة اليها فى تسوية بعض ديون فى لندرة

ومن رأى الأستاذ ارنونيه (Arnauné)[1] أن هذه المكانة ستضعف تدريجا كلما زاد التعارف والاتصال المباشر بين الشعوب الأخرى وبعضها البعض . وقد أخذت علائم هذا الضعف تبدو فعلا منذ الحرب العظمى ، فبعد أن كانت سوق لندرة تدخل في تسوية الديون بين الولايات المتحدة من جهة وجمهوريات أمريكا الجنوبية وبلاد الشرق الأقصى من الجهة الأخرى أصبحت هذه التسوية منذ الحرب تحصل بينها من طريق السحب المباشر ، وكذلك أصبح الحال بالنسبة لبعض البلاد الأخرى

(وثالثا) المراجحة المباشرة والمراجحة غير المباشرة : يراد بعملية المراجحة اطلاقا الشراء فى الجهة التى يكون السعر فيها منخفضا والبيع فى الجهة التى يكون السعر فيها مرتفعا ، استفادة من فرق ما بين السعرين . ويفرق فى موضوع الصرف بين نوعين من المراجحة :

(أ) المراجحة المباشرة (Arbitrage direct) وهى التى لا تتناول سوى سوقين من أسواق الصرف. ولايضاح ذلك نفرض أن سعر الجنيه الانجليزى بالفرنكات فى باريس أعلى منه فى لندرة ، فسعره فى الأولى ٨٥ فرنكا وفى الثانية ٨٥٫٢٥ فرنك . فهذا التباين بين السعرين من شأنه أن يحمل بعض الصيارفة فى لندرة ومراسليهم فى باريس على أن يسحبوا كمبيالات على بعضهم البعض من

---

(١) أرنونيه ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٤٣ — ١٤٤

بمثابة شراء جنيهات فى لندرة حيث سعرها بالفرنكات منخفض وبيعها فى باريس حيث سعرها بالفرنكات مرتفع، ويتحقق ذلك على الشكل الآتى: يسحب الصيرفى الانجليزى كمبيالة بالفرنكات على مراسله فى باريس بمبلغ قدره ٨٥٠٠٠ فرنك مثلا ويبيعها فى سوق لندرة فيحصل من ذلك على ١٠٠٠ جنيه انجليزى ومقابل ذلك يسحب مراسله فى باريس كمبيالة عليه بالجنيهات قيمتها ١٠٠٠ جنيه انجليزى ويبيعها فى سوق باريس، فيحصل من ذلك على ٨٥٢٥٠ فرنكا، وبذلك يكون هنالك ربح قدره ٢٥٠ فرنكا عن كل ١٠٠٠ جنيه انجليزى

غير أن تكرار هذه العملية من شأنه أن يؤدى الى زيادة عرض الكمبيالات المسحوبة من لندرة على باريس، وهو ما ينشأ عنه هبوط سعر الفرنك بالنسبة للجنيه الانجليزى فى لندرة، ولنفرض أن سعر الجنيه أصبح على أثر ذلك ٨٥٫١٥ فرنك بعد أن كان ٨٥ فرنكا. ومن الجهة الأخرى يزيد عرض الكمبيالات المسحوبة من باريس على لندرة، وهو ما ينشأ عنه ارتفاع سعر الفرنك بالنسبة للجنيه الانجليزى فى باريس، ولنفرض أنه على أثر ذلك أصبح سعر الجنيه ٨٥٫١٥ فرنك بعد أن كان ٨٥٫٢٥ فرنك. وحينئذ لا يعود ثمة فائدة من تلك العملية. ومن ذلك يتبين جليا أثر عمليات المراجحة المباشرة فى سعر الصرف وهو الافضاء به الى التعادل فى السوقين المتعاملين

(ب) المراجحة غير المباشرة (Arbitrage indirect): وهى التى تتناول أكثر من سوقين وتؤدى الى ايجاد التضامن بين أسواق الصرف جميعا. ولايضاح ذلك نضرب مثلا حالة المعاملات التجارية بين ثلاث دول هى: الولايات المتحدة وانجلترا والبرازيل. فالولايات المتحدة تصدر القطن والمواد الغذائية الى انجلترا وتستورد منها بعض المواد المصنوعة، ولكن ما تصدره اليها أكثر مما تستورده منها. وفى الوقت نفسه تصدر انجلترا الى البرازيل من المواد المصنوعة أكثر مما تستورده منها من المواد الغذائية. هذا بينما تصدر البرازيل الى الولايات

المتحدة من البن وبعض المواد الغذائية أكثر مما تستورده منها من المواد المصنوعة. وفي هذه الحالة يكون عرض الكمبيالات المسحوبة من نيويورك على لندرة اكثر من طلبها فينخفض ثمنها، بينما يكون عرض الكمبيالات المسحوبة من نيويورك على البرازيل أقل من طلبها فيرتفع ثمنها. فيحمل ذلك بعض الصيارف على شراء بعض الأوراق المسحوبة من نيويورك على لندرة لبيعها الى المدينين في نيويورك الذين يريدون سداد ديون عليهم للبرازيليين، وهؤلاء يقبلونها عن طيب خاطر مادام أن البرازيل في حاجة الى كمبيالات مسحوبة على لندرة.

ولو لم تتبع هذه الطريقة لكان يتعين على نيويورك ان تدفع الفرق بين ما عليها وما لها إزاء البرازيل ذهبا، وأن تقبض الفرق بين ما لها وما عليها إزاء انجلترا ذهبا، وفي ذلك تعريض مقدار كبير من الذهب لاخطار النقل وتحمل نفقاته. فبفضل عمليات المراجعة غير المباشرة يستطاع تجنب ذلك. ثم هي من جهة أخرى تعمل على ايجاد التعادل في أثمان صكوك التسويات الدولية في أسواق الصرف المختلفة، لأن اقبال الصيارفة على شراء الأوراق المنخفضة الثمن يؤدي الى ارتفاع ثمنها، في حين ان استعمالها في التسوية بجانب الأوراق المرتفعة الثمن يفضي بهذه الى انخفاض ثمنها، وبذلك تميل أسعارها جميعاً الى التعادل (١)

وعادة تقوم بعمليات المراجعة المباشرة وغير المباشرة بيوت مالية خاصة تحسن تتبع حركات سعر الصرف في الاسواق المختلفة، فتشتري في بعضها وتبيع في الأخرى، وتضارب على فروق بسيطة في أسعار الصكوك الدولية. وهي بين ثنايا ذلك تؤدي في الحياة الاقتصادية وظيفة نافعة، اذ توزع صكوك التسويات الدولية على أحسن وجه، فتتناول منها حيث تكون وفيرة وتحملها

---

(١) توسيج في (Principles) الجزء الاول، ص ٤٠٤ — ٤٠٥، وديكان في كتابه السالف الذكر، ص ٧٥ — ٧٦

الى حيث تكون قليلة [١]

لمحة موجزة عن الصرف الدولي في مصر [٢] : كان من جراء ارتباط النظام النقدى فى مصر بالنظام النقدى الانجليزى [٣] تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس أن : الجنيه المصرى = ٩٧٫٥ قرش ، وتعيين سعر الصرف بين مصر والبلاد الأخرى على هذا الأساس . فمثلا اذا كان سعر الكمبيالة المسحوبة على لندرة يساوى فى القاهرة ٩٧٫٥ قرش ، وفي باريس ٨٠ فرنكا ، فان سعر الصرف بين مصر وفرنسا يكون: ٩٧٫٥ / ٨٠ . فاذا كان المطلوب دفع ١٠٠ فرنك فى فرنسا تعين أن يدفع فى القاهرة ٩٧٫٥ / ٨٠ × ١٠٠ = ١٢١ ٧/٨ قرش . أى أن : ١٠٠ فرنك = ١٢١ ٧/٨ قرش ، وهذا هو سعر الصرف فى القاهرة على باريس . ويقضى العرف فى مصر باتباع طريقة السعر غير الثابت ، كما هى الحال فى معظم البلاد الأخرى . فيتخذ أساسا لتسعير الصرف وحدة النقود الأجنبية أو مائة منها ويبين مقدار ما تساويه من القروش المصرية

وتسوى معظم الديون بين مصر والبلاد الأخرى من طريق سحب كمبيالات على لندرة . وذلك من جهة ، للمكانة الخاصة التى تشغلها انجلترا فى تجارة مصر الخارجية ، ومن الجهة الأخرى ، للمركز الممتاز الذى تتمتع به

---

(١) ويلاحظ هنا وجه الاختلاف بين المراجحة غير المباشرة والسحب غير المباشر ، فالأولى منشؤها تباين اسعار صكوك التسويات الدولية فى الأسواق المختلفة وتدعو الى ايجاد المساواة فى أسعارها ، وأما السحب غير المباشر فليس منشؤه تباينا فى الأسعار وانما يلجأ اليه لما يتوفر فيه من الضمان وما يؤدي اليه من السهولة فى تسوية الديون الدولية .

(٢) انظر فى ذلك Arminjon : فى كتابه Situation Economique de l'Egypte) ص ٤٦٠ وما بعدها ، وأيضا Blanchard فى كتابه Cours d'Economie Politique) الجزء الثانى ص ١٢٢٢

(٣) راجع فى ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى ص ١٨٠ — ١٨٣ وص ١٩٥ — ١٩٧

سوق لندرة فى تسوية الديون الدولية (١)

(٢) العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف

تعريف سعر الصرف وأهميته: يراد بسعر الصرف الثمن الذى تباع وتشترى به الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية. فعند ما يقال إن سعر الصرف فى القاهرة على باريس هو ١٢١٪ قرش فمعنى ذلك أنه يتعين أن يدفع فى القاهرة هذا المبلغ لاحراز صك يخول حق الحصول فى باريس على ١٠٠ فرنك فرنسى. وسعر الصرف ظاهرة ذات خطر عظيم فى الحياة الاقتصاديه كسبب وكنتيجة معا لظواهر أخرى. فهو كنتيجة يعبر عن حالة الميزان الحسابى فى كل بلد، فيرتفع متى كان البلد مدينا أكثر منه دائنا، وينخفض متى كان دائنا أكثر منه مدينا، وهو بين ثنايا ذلك شديد التأثر بحالة سعر الخصم، كما أنه ينبيء عن حالة التداول النقدى وقيمة النقود الأهلية. وهو كسبب يؤثر فى سعر الخصم وفى دخول الذهب وخروجه، وحركة الصادر والوارد من البضائع، وفى حركات رؤوس الأموال الدولية، وبالجملة فى كثير من مظاهر الحياة الاقتصادية

وسنبدأ هنا بالبحث فى سعر الصرف كنتيجة لظواهر اخرى، فنبين مختلف العوامل التى تؤثر فيه، على ان نبحث فى تأثيراته فى موضع آخر. ولما كان هذا الموضوع شديد الارتباط بالنظم النقدية فى البلاد المتعاملة فقد رأينا ان نفرق فى دراسته بين حالتين: (الأولى) حالة البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة. (الثانية) حالة البلاد ذات النظم النقدية المتباينة.

§ ١ — سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة

تعتبر البلاد المتعاملة ذات نظم نقدية متماثلة متى كان قوام النظام النقدى فى كل منها معدنا واحدا، هو الذهب تارة والفضة تارة أخرى. وسنقصر البحث هنا على

---

(١) راجع ص ١٢٠

سعر الصرف بين البلاد التي تسير جميعا على نظام الذهب ، وهي التي تكون النقود الرئيسية فيها مؤلفة من المسكوكات الذهبية أومن أوراق مصرفية قابلة للصرف بالذهب ، وتتوفر فيها حرية تصدير الذهب واستيراده . ومانخرج به من المعلومات والنتائج نعتبره صحيحا أيضا بالنسبة لسعر الصرف بين البلاد التي تسير جميعا على نظام الفضة بشرط أن يتوفر للفضة فيها من الشروط مثل ماذكرنا للذهب

ولقد كان نظام الذهب يسود العالم قبل الحرب اذ كان متبعا في معظم البلاد ولذلك كان الصرف فيها يقوم على أساس واحد هو الذهب (Change-or) . وقد استطاعت أغلب الدول بعد الحرب أن تعود الى هذا النظام الواحدة تلو الأخرى ، حتى خيل للباحث أن سلطان الذهب قد توطد من جديد ، وان الصرف بين الدول قد استقر على أساس متين . ولكن سير الحوادث بعد سنة ١٩٢٩ لم يلبث ان خيب هذه الظنون . وكان شر مامني به نظام الذهب عدول انجلترا عنه في سنة ١٩٣١ ، وحذا حذوها دول أخرى كثيرة ، حتى أصبح هذا النظام ولا أثر له اليوم الا في خمس دول . ولكن أكبر الظن أن هذه حالة لن تدوم وأن سلطان الذهب سوف يعود .

سعر الصرف عند التعادل ، فوق التعادل ، تحت التعادل : لما كان الغرض من عملية الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب تسوية دين بينها بنقود قوامها الذهب فان من يشترى لهذا الغرض صكا في أحدها مسحوبا على الآخر انما يشترى حق الحصول في البلد الآخر على مبلغ من الذهب ، وهو يدفع ثمن ذلك بنقوده الأهلية وهي أيضا تمثل مبلغا من الذهب . ولهذا فان كل عملية صرف بين هذه البلاد هي في الواقع عملية استبدال وزن من الذهب ممثل في عدد من وحدات النقود الأهلية بوزن من الذهب ممثل في عدد من وحدات النقود الأجنبية

ويخلص من ذلك أنه متى كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية

معادلا لطلبها فان سعر الصرف يتحدد تبعا للنسبة بين كميتي الذهب الخالص الذي تشتمل عليه وحدة النقود في الدولتين بحسب وزنهما القانوني . فالصك المسحوب من نيويورك على لندرة بمبلغ ۱۰۰۰ جنيه انجليزي — حين كانت كل من الدولتين سائرة على نظام الذهب — يباع في هـذه الحالة بمبلغ ٤٨٦٦ دولارا ، اذ أن كمية الذهب الخالص التي يشتمل عليها الجنيه الانجليزي بحسب وزنه القانوني تعادل كميـة الذهب الخالص التي يشتمل عليها بحسب الوزن القانوني ٤٫٨٦٦ دولار . وفي هذه الحالة يقال بأن سعر الصرف عند التعادل (at par, au pair) [۱]

وسعر الصرف عند التعادل نظري اكثر منه عملي ، اذ قلما تتحدد أسعار الصكوك الأجنبية عند التعادل . فهي تكون أحيانا فوق التعـادل ، وأحيانا تحت التعادل ، وذلك تبعا للعلاقة بين العرض والطلب . فاذا كان طلب الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على عرضها فان كل مدين للخارج يقبل ان يدفع للحصول عليها ثمنا أعلى قليلا من سعر التعادل، وذلك خشية ان يضطر الى ارسال الذهب الى الخارج وما يتبع ذلك من تحمل نفقات نقـله . فبفعل المنافسة بين المشترين يرتفع سعر الصرف ، فيباع الصك المسحوب من نيويورك على لندرة السالف الذكر بسعر أعلى من ٤٨٦٦ دولارا . وفي هـذه الحالة يقال بان سعر الصرف فوق التعادل (Above par, au dessus du pair) واما اذا كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على طلبها فان كل دائن في الخارج يقبل أن يخفض ثمن صكه بعض الشيء ، وذلك خشية أن يضطر الى جلب الذهب من الخـارج وما يتبع ذلك من تحمل نفقات نقـله . فبفعل

---

(۱) يعرف الاستاذ أرنو نيه سعر الصرف عند التعادل بانه قيمة النقود معبراً عنها بقيمة نقود أخرى وذلك حسب كمية المعدن الخالص التي تشتمل عليها كل منهما قانونا — ارنونيه في المرجع المشار اليه آنفا ص ١٢٦

المنافسة بين البائعين يهبط سعر الصرف ، فيباع الصك السالف الذكر بسعر أقل من ٤٫٨٦٦ دولارا . وفى هذه الحالة يقال بان سعر الصرف تحت التعادل (Below par, au dessous du pair)

وقد جرى العرف على اعتبار سعر الصرف موافقا (favorable) متى كان تحت التعادل ، وغير موافق (défavorable) متى كان فوق التعادل [1] . ولعل ذلك من اثر آراء التجاريين القديمة فى المعادن النفيسة ، اذ ان هبوط سعر الصرف يشعر بقرب استيراد الذهب ، على حين ان ارتفاعه يشعر بقرب تصدير الذهب . ولكن لاشك فى ان ذلك يرجع أيضا الى مايحدثه دخول الذهب وخروجه ، او حتى قرب وقوع ذلك من الأثر فى شئون المصارف والبورصات ومن ثم فى حركة الأعمال . وسوف نفصل ذلك فيما بعد

مدى تقلبات سعر الصرف (حدا الذهب Gold - points) : على أن تقلبات سعر الصرف فى البلاد ذات نظام الذهب محدودة ، وحدها التكاليف المختلفة التى يتطلبها نقل الذهب من جهة الى أخرى . ذلك أنه لما كان الغرض من استخدام الصكوك فى تسوية الديون الدولية تجنب نقل المعدن النفيس فان سعر هذه الصكوك لايتجاوز حدا يصبح بعده نقل الذهب أقل كلفة من استخدامها فى التسوية . فاذا كانت التكاليف المختلفة التى يتطلبها نقل الجنيه الانجليزى

---

(١) وهذا بالضرورة فى البلاد التى تتبع فى تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت (L'incertain) ولكن الامر بعكس ذلك فى البلاد التى تتبع طريقة السعر الثابت (Le certain) كانجلترا . فسعر الصرف فى لندرة يكون موافقا متى كان فوق التعادل ، اذ انه مقابل كل جنيه انجليزى يحصل على اكثر من ٤٫٨٦٦ دولار ، ويكون غير موافق متى كان تحت التعادل

الذهب من لندرة الى نيويورك تبلغ ½٪ (١) فان سعر الصرف فى نيويورك على لندرة لايتجاوز فى ارتفاعه فوق التعادل حد ٤٫٨٨٥ دولار (سعر الصرف عند التعادل : ٤٫٨٦٦) ، لانه إذا تجاوزه أصبح أفضل للمدين الأمريكى أن يرسل ماعليه ذهبا إلى لندرة . وهذا هو حد خروج الذهب من امريكا (gold - point de sortie) ، وهو عبارة عن سعر التعادل مضافا اليه نفقات نقل الذهب . وكذلك لايتجاوز سعر الصرف فى هبوطه دون التعادل حد ٤٫٨٤٥ دولار، لأنه اذا تجاوزه أصبح أفضل للدائن الأمريكى أن يقبض قيمة دينه ذهبا فى لندرة ثم ينقله الى امريكا . وهذا هو حد دخول الذهب امريكا (gold-point d'entrée) وهو عبارة عن سعر التعادل مخصوما منه نفقات نقل الذهب (٢)

وقد كانت تكاليف نقل الذهب بين مصر وانجلترا قبل الحرب تبلغ نحو ٣ فى الألف ، ولذا كان تقلب سعر الصرف فى مصر على انجلترا لايتجاوز فى ارتفاعه فوق التعادل ⅞٩٧ قرش ، وفي هبوطه تحت التعادل ⅛٩٧ قرش .

---

(١) وهذه التكاليف عبارة عن نفقات تعبئة الذهب والتأمين عليه ونقله بالبر والبحر من انجلترا الى أمريكا، ويدخل في ذلك أيضا نفقات نقله من الموانى الامريكية الى دار الضرب لسكه دولارات أمريكية ، وهذا يتطلب بعض الوقت . كما أن بعض الجنيهات الانجليزية قد لاتكون كاملة الوزن ولو ان نقص وزنها قد يكون أقل من المسموح به فى انجلترا — توسيج فى (Principles) الجزء الاول ص ٤٠٠

(٢) وهذا باعتبار ان البلد يتبع فى تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت ، ولكن اذا كان يتبع طريقة السعر الثابت فان حد خروج الذهب يكون تحت التعادل وحد دخول الذهب فوق التعادل .

وكما ان تقلبات سعر الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب محدودة بحدى الذهب فكذلك تقلباته بين البلاد ذات نظام الفضة محدودة بحدي الفضة (silver - points) وبينها التكاليف المختلفة التي يتطلبها نقل الفضة من بلد الى آخر

والأول هو حد خروج الذهب من مصر والثانى هو حـد دخول الذهب مصر (١)

وحد الذهب بنوعيه ليس ثابتا على الدوام بل هو عرضة للتغير تبعا لما يصيب تكاليف نقل الذهب من الغلاء أو الرخص (٢)، كما أنه يختلف تبعا لما إذا كان الذهب الذى يراد نقله سبائك، أم مسكوكات بلد الدائن، أم بلد المدين، أم مسكوكات بلد ثالث (٣)

ويلاحظ أخيرا انه فى الأوقات العادية قلما تبلغ تقلبات سعر الصرف حدى الذهب، اذ يتوفر للأفراد وسائل اخرى غير الذهب لتسوية ديونهم الخارجية وذلك كبعض انواع الأوراق المـالية، وهى التى يتعامل بها فى بورصات دول مختلفة و تعرف بالأوراق المالية الدولية . فتى ارتفع سعر الصرف وقبل أن يبلغ حد خروج الذهب يعمد كثير من المـدينين الى اداء ما عليهم للخارج من طريق ارسال كوبونات هذه الأوراق او بعض هذه الأوراق نفسها الى دائنيهم، فيقبضون قيمة الأولى ويبيعون الثانية، ومن ناتج ذلك يستوفون حقوقهم

وبعكس ذلك قد تطرأ ظروف استثنائية تجعل تقلبات سعر الصرف تتجاوز كثيرا حدى الذهب . وقد ضرب جوشين لذلك مثلا ماحـدث فى الولايات

(١) ارمنجون ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٤٦٤ — ٤٦٥

(٢) وليس أدل على ذلك مما حدث أثناء الحرب ، فقد كانت تكاليف نقل الذهب بين فرنسا وانجلترا فى الاوقات العادية تبلغ واحدا فى الالف تقريبا ، ولـكنها فى سنة ١٩١٥ بلغت واحدا فى المائة وأحيانا اثنين فى المائة، وذلك لارتفاع رسوم التأمين على أثر اشتداد خطر الغواصات الألمانية — ديكان ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ٩٧

(٣) وقد ذهب الاستاذ ارنونيه الى تعيين بضعة حدود لخروج الذهب من فرنسا الى انجلترا قبل الحرب تبعا لما اذا كان المراد ارساله جنيهات انجليزية أم سبائك ذهبية أم قطع ذهبية فرنسية من ذات العشرين فرنكا . فحد خروج الذهب فى الحالة الأولى ٢٥،٢٠٨ فرنك، وفى الثانية ٢٥،٣٠٠ فرنك ، وفى الثالثة ٢٥،٣٨٦ فرنك — ارنونيه ، فى المرجع السابق ، ص ١٨٢ — ١٨٤

المتحدة فى الاشهر الأولى من عام ١٨٦١ حين كانت الولايات مهددة بالحرب الأهلية ، فقد جعل المصدرون الأمريكيون يسارعون الى بيع كمبيالاتهم المسحوبة على اوربا بأثمان بخسة مفضلين ذلك على قبض قيمتها ذهبا فى أوربا وشحنه الى امريكا لقلة ميلهم الى الانتظار . واذ كان ما للولايات المتحدة وقتئذ يفوق ما عليها لكثرة ما ابتاعته منها اوربا من القطن والقمح فقد افضت منافسة بائعى الكمبيالات ولاسيما المسحوبة منها على انجلترا الى هبوط اسعارها الى مادون التعادل بنحو ٣ أو ٤ ٪ . وشبيه بذلك ماحدث ـ ولكن فى اتجاه عكسى ـ فى اواخر يوليه واوائل اغسطس من عام ١٩١٤ ، فقد ارتفعت فى نيويورك اسعار الكمبيالات المسحوبة على اوروبا ارتفاعا لو حدث فى وقت آخر لأدى الى خروج الذهب، وذلك على اثر مااستولى على النفوس من الذعر غداة قيام الحرب، واشتداد حاجة الأمريكيين الى دفع مبالغ كبيرة فى اوروبا، لاسيما وقد تعذر عليهم أن يستخدموا فى ذلك مالهم من الحقوق فى أوروبا لاعلان «موراتوريوم» عام بتأجيل الديون فى كل البلاد المحاربة وكثير من البلاد المحايدة ، كل ذلك مع امتناع شركات النقل والتأمين عن تحمل خطر نقل الذهب عبر المحيط [١] .

العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة:

هذه العوامل يمكن ردها الى عاملين اساسيين [٢] : (١) الميزان الحسابى، او بعبارة ادق ميزان الحقوق والديون الواجبة الوفاء حالا . (٢) سعر الخصم

(فأولا) تأثير الميزان الحسابى : اوضحنا فيما تقدم ان سعر الصرف يرتفع متى كان طلب الصكوك المسحوبة على الخارج اكثر من عرضها، وهذا مما يحدث عندما يكون البلد مدينا اكثر منه دائنا، وان سعر الصرف ينخفض متى كان عرض هذه الصكوك

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : ديكان فى (Les changes etrangres) ص ١٠٦ — ١٠٧

(٢) اوتونيه ، فى المرجع السالف الذكر، ص ١٦٩

اكثر من طلبها، وهذا انما يحدث عندما يكون البلد دائنا اكثر منه مدينا. تلك الدائنية والمديونية انما يعبر عنها الميزان الحسابى، ولذا حق القول بان الميزان الحسابى هو العامل الأول الذى يؤثر فى سعر الصرف، فزيادة الجانب المدين عن الدائن فى الميزان الحسابى تؤدى الى ارتفاع سعر الصرف، وعكس ذلك يؤدى الى انخفاض سعر الصرف

(وثانيا) تأثير سعر الخصم: يعتبر سعر الخصم بجانب ميزان المدفوعات أقوى العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة. ذلك ان الصكوك المسحوبة فى كل بلد على الخارج ليست كلها مستحقة الوفاء حالا، بل أن مقدارا كبيرا منها لآجال قصيرة وطويلة، ولذلك فانها عند ما تقدم للمصارف لبيعها تخصم فى الوقت نفسه، أى أن حامليها يقبضون قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ومقابل ذلك تخصم المصارف من قيمتها قدرا يزيد وينقص تبعا لما يكون عليه سعر الخصم، ولذلك كان اقبال الجمهور على هذه العملية مآله الضعف كلما ارتفع سعر الخصم. ومتى تقرر ذلك فاننا نستطيع أن نضع القاعدة الآتية: متى أصبح سعر الخصم فى بلد أعلى منه فى الخارج عمل ذلك على تعديل سعر الصرف فى صالحه. ولايضاح ذلك نفرض أن سعر الخصم فى بلد ما ارتفع الى ٧ ٪ بينما ظل سعره فى الخارج ٤ ٪، فيترتب على ذلك النتائج الآتية:

(أ) يقل عرض الصكوك ذات الآجال المسحوبة على هذا البلد بينما يزيد طلبها: ذلك أن كثيرا من الأجانب الذى يحملون هذه الصكوك يتجنبون بيعها قبل حلول اجل استحقاقها نظرا لارتفاع سعر خصمها [1]، كما أن المصارف

---

(١) ويلاحظ هنا أن أية كمبيالة تقدم للخصم فى سوق غير السوق التى تدفع فيها تخصم بالسعر الجارى فى السوق الاخيرة، وهذا طبيعى لانه اذا احتاج المصرف الذى خصمها الى اعادة خصمها لدى الغير فانه يقدمها لمراسله فى البلد التى تدفع فيه فيخصمها بالسعر الجارى فى هذا البلد.

الأجنبية التي تخصم بعض هذه الصكوك تحرص على الاحتفاظ بها حتى حلول اجل استحقاقها ، فلا تقدمها الى مراسليها قبل ذلك لئلا تدفع في خصمها لديهم سعرا مرتفعا. ومن الجهة الأخرى يشتد طلب هذه الصكوك اذ تجد المصارف فيها وسيلة رابحة للتثمير. فيكون من أثر نقص العرض من جهة وزيادة الطلب من الجهة الأخرى تحسين سعر الصكوك المسحوبة على هذا البلد، اي تعديل سعر الصرف في صالحه.

(ب) تهبط أسعار الأوراق المالية في بورصاته : ذلك أن كثيرا من أصحاب الأعمال في البلد الذي ارتفع سعر خصمه عندما يجدون أن الائتمان أصبح غاليا يفضلون بدلا من الاقتراض بسعر فائدة مرتفع أن يبيعوا بعض ما لديهم من الأوراق المالية ، فيؤدي زيادة عرضها الى هبوط أسعارها ، فيحمل ذلك الصيارفة والمراجحين في البلاد الأجنبية على شرائها، وهو ما يدعو الى زيادة الجانب الدائن في ميزان البلد الحسابي ، ومن ثم الى تعديل سعر الصرف في صالحه .

(ح) تهبط أسعار البضائع في أسواقه : وهذا في حالة ما اذا ظل سعر الخصم مرتفعا مدة كافية . ذلك أن كثيرا من التجار والمنتجين متى شق عليهم الاقتراض من المصارف ، وخوت خزائنهم من الأوراق المالية أو كادت ، يعمدون الى عرض بضائعهم باسعار مخفضة اغراء للمشترين على شرائها ، فلا تلبث أن تسري الى السوق حركة هبوط عام في الأسعار تنجلي عن زيادة الصادرات ونقص الواردات ، وهو ما يؤدي ايضا الى تحسين سعر الصرف

(ى) وأخيرا فان ارتفاع سعر الخصم يجذب الى البلد من الخارج رؤوس أموال كثيرة: فالمتمولون من ابناء البلد الذين يثمرون بعض أموالهم في الخارج في عمليات قصيرة لا يلبثون أن يردوها الى وطنهم على أثر ارتفاع سعر الفائدة فيه، كما أن اولئك الذين كانوا على وشك ترحيلها الى الخارج يحتفظون بها لاستثمارها في بلادهم . وفوق ذلك فكثير من المتمولين الأجانب ينقلون الى هذا

البلد جانبا من أموالهم ليستثمروها في عمليات الخصم فيه . وكل هذا من شأنه أن يزيد الجانب الدائن في الميزان الحسابي ويحول دون نقص جانبه المدين ، ويؤدي في النهاية الى تحسين سعر الصرف .

انما يلاحظ أن تدفق رؤوس الأموال الى البلد على أثر ارتفاع سعر الخصم فيه لا يحدث اذا كان هناك من الظروف السياسية والاقتصادية ما يثير المخاوف والشكوك في نفوس المتمولين ، كخطر نشوب حرب أو ثورة داخلية ، أو احتمال تقرير السعر الالزامي لأوراقه المصرفية ، أو توقع اصدار «موراتوريوم» بتأجيل ديونه . وهذه احدى الحالات التي يبدو فيها جليا تأثير العامل النفساني في سعر الصرف [١]

وقد اعتادت مصارف الاصدار الكبرى منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تتخذ من رفع سعر الخصم سلاحا تدافع به عن رصيدها الذهبي ، فكانت كلما ارتفع سعر الصرف حتى قارب حد خروج الذهب ، وخشيت أن يفضي ذلك الى استنفاد رصيدها الذهبي ، رفعت سعر الخصم وجاراتها في ذلك المصارف الأخرى [٢] ، فلا يلبث سعر الصرف أن يتعدل في مصلحة البلد بفعل القوى التي ذكرناها آنفا . وقد كان بنك انجلترا أحرص البنوك على اتباع هذه السياسة ، ولذلك كانت تغيرات سعر الخصم فيه اكثر حدوثا منها في بعض بنوك الاصدار الأخرى كبنك فرنسا . وذلك لأسباب أهمها : (أ) ان الاحتياطي الذهبي في بنك انجلترا كان أقل منه في بنك فرنسا . (ب) أن بنك انجلترا لم يكن يستطيع

---

(١) ومن أبلغ الامثلة على ذلك ما حدث في انجلترا في شهر اغسطس سنة ١٩١٤ فقد ارتفع سعر الخصم في بنك انجلترا الى ١٠ ٪ دون أن يسفر ذلك عن حركة تحول رؤوس اموال الى انجلترا

(٢) للوقوف على الاسباب التي تحمل هذه المصارف على مجاراة مصرف الاصدار في رفع سعر الخصم انظر : ديكان في (Les changes étrangers) ص ٢٠١ وما بعدها

أن يصرف أوراقه المصرفية بالفضة كبنك فرنسا . (حـ) أن لسوق لندرة أهمية خاصة باعتبارها مركز التسويات الدولية وغرفة المقاصة العالمية ، وهو الأمر الذي يجعل طلب الذهب فيها أكثر منه في الأسواق الأخرى .

§ ٢ — سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتباينة

تعتبر البلاد ذات نظم نقدية متباينة في حالتين : (الأولى) اذا كان بعضها يسير على نظام النقد الذهبي والآخر على نظام النقد الفضي، كما كانت الحال بين انجلترا والهند قبل سنة ١٨٩٣ اذ كان أساس التداول النقدي في الأولى الجنيه الانجليزي الذهبي وفي الثانية الروبية الفضية ، وكما كانت الحال قبل سنة ١٩١٤ بين انجلترا والصين، وكذلك بين فرنسا والهند الصينية. (الثانية) اذا كان بعضها يسير على نظام النقود الورقية الالزامية (الغير قابلة للصرف) والآخر على نظام النقد الذهبي أو الفضي ، كما كانت الحال قبل الحرب بين انجلترا من جهة وايطاليا وأسبانيا والبرتغال من الجهة الأخرى ، وكما يشاهد الآن بين فرنسا من جهة وانجلترا والولايات المتحدة من الجهة الأخرى . أو كانت جميعا تسير على نظام النقود الورقية الالزامية، لانه وان كانت نقودها في هذه الحالة متماثلة من حيث طبيعتها الا أنها متباينة من حيث قيمتها ، وتلك هي الحال السائدة الآن بين كثير من الدول كانجلترا والولايات المتحدة

ويلاحظ بادئ بدء أنه بين هذه البلاد جميعا لايوجد للصرف حد تعادل ، لأن التعادل وهو علاقة ثابتة لايتسنى وجوده بين نقود قيمتها بالنسبة لبعضها البعض متغيرة ، اما لأنها مؤلفة من معادن متباينة ، وإما لأن بعضها معدني والآخر ورقي ، وإما لأنها جميعا ورقية [١]

وسنعالج الموضوع تفصيلا في كل من الحالتين السالفتي الذكر

---

(١) اوتوتيه ، في المرجع السابق ، ص ١٩٦

(١) سعر الصرف بين البلاد ذات نظام النقد الذهبي والبلاد ذات نظام النقد الفضي : يتأثر سعر الصرف في هـذه الحالة بعاملين أساسيين : (الأول) الميزان الحسابي ، فهو يحدث تأثيره هنا كما في حالة البلاد التي تسير جميعا على نظام الذهب ، فزيادة الجانب المدين عن الدائن فيه تدعو الى ارتفاع سعر الصرف، والعكس يدعو الى هبوط سعر الصرف .(١) (الثاني) النسبة التجارية بين قيمة الذهب والفضة . وهذا أشد العاملين خطراً وأبعدها أثرا ، ذلك ان عملية الصرف هنا لاتعدو كونها عملية استبدال وزن معين من الذهب ممثل في عدد من وحدات نقود دولة بوزن من الفضة ممثل في عدد من وحدات نقود دولة أخرى ، وذلك على أساس النسبة التجارية بين المعدنين النفيسين. وهذه النسبة متغيرة ، ولذلك لايعود سعر الصرف يتقلب بين حدين ثابتين كحدي الذهب ، وانما بين حدين غير ثابتين تعينهما قيمة الفضة بالنسبة للذهب ، ويتغيران تبعا لما يطرأ على هذه القيمة من التغيرات ، ولذلك يطلق لروا بوليو على الصرف في هذه الحالة اسم الصرف غير المنتظم (Le change erratique)

ولزيادة الايضاح نقول : إن كل مدين في بلد يسير على نظام الفضـة يستطيع ، متى أصبح قليلا عرض الصكوك المسحوبة على بلد يسير على نظام الذهب ، ان يرسل الفضة الى هذا البلد . ولـكنها لاتقبـل فيه الا بقيمتها التجارية بالنسبة للذهب. ولذلك كان حد خروج الفضة متوقفا على تلك القيمة . وكذلك يستطيع كل دائن في البـلد ذي النظام الفضي ان يحصل على قيمة الدين ذهبا في البلد الآخر ويستبدله بالفضة على أساس القيمة التجارية بين المعـدنين ثم ينقل المعدن الأبيض الى بلاده ، ولذلك كان حد دخول الفضة متوقفا أيضا على تلك القيمة .

بيد أنه خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر اتيح للبلاد ذات

---

(١) وهذا يفرض ان البلد يتبع في تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت

نظام النقد الفضي ان تتمتع بسعر صرف ثابت نسبيا بينها وبين البلاد ذات نظام النقد الذهبي ، وذلك بفضل وجود طائفة من البلاد تسير على نظام المعدنين الكامل وفي مقدمتها فرنسا . وبمقتضى هذا النظام كانت دار الضرب في فرنسا تشترى سبائك الفضة بثمن ثابت من الذهب ، وسبائك الذهب بثمن ثابت من الفضة ، وذلك على أساس النسبة القانونية : ١ الى ١٥½ ، اى ان كل كيلو جرام من الذهب يساوى ١٥½ كيلو جرام من الفضة . وقد كان من أثر ذلك ثبات سعر الصرف بين فرنسا والبلاد ذات النظام الذهبي من جهة ، وبينها وبين البلاد ذات النظام الفضي من الجهة الأخرى ، اذ كان في متناول فرنسا دائما ان ترسل الذهب الى انجلترا وأن تأتى بالذهب من انجلترا وتحوله الى مسكوكات ذهبية فرنسية ، ولذلك كان سعر الصرف في باريس على لندرة محدودا في تقلبه بحدى الذهب . وكذلك كان في متناول فرنسا ان ترسل الفضة الى الهند الانجليزية وأن تأتى بالفضة منها وتحولها الى مسكوكات فضية فرنسية ، ولذلك كان سعر الصرف في باريس على الهند محدودا في تقلبه بحدى الفضة

ولكن نتيجة أخرى ترتبت على ذلك هي : تثبيت سعر الصرف بين البلاد ذات النظام الذهبي كانجلترا والبلاد ذات النظام الفضي كالهند . فقد كان في مقدور انجلترا متى ارسلت بعض الذهب الى فرنسا ان تحصل مقابله على ما تحتاج اليه من الفضة لتسوية ديونها في الهند ، وذلك على اساس النسبة القانونية السالفة الذكر . ومن الناحية الاخرى كان في مقدور انجلترا متى استوفت بعض ديونها بالروبيات الهندية ان تحملها إلى دار الضرب في فرنسا فتسك نقودا فرنسية وتحصل مقابل ذلك على الذهب بالنسبة المتقدمة . ولذلك كانت تقلبات سعر الصرف بين انجلترا والهند محصورة بين حدود ثابتة

وظلت الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٨٧٣ حيث اضطرت الدول التي تسير على نظام المعدنين الكامل — تحت تأثير هبوط قيمة الفضة — الى

الدول عن هذا النظام ، وبذلك اصبحت تسوية الديون بين البلاد ذات نظام الذهب والبلاد ذات نظام الفضة تحصل من طريق مباشر ، وزالت تلك الحدود الثابتة التي تحصر تقلبات سعر الصرف بينها ، واصبح الصرف بحق صرفا غير منتظم (erratique)

ولعل أفضل مثل نضربه لذلك سعر الصرف بين الهند وانجلترا خلال المدة المحصورة بين سنتى ١٨٧٣ و١٨٩٣[1]. فقد كانت الهند تسير على نظام النقد الفضى وكانت معظم تجارتها مع انجلترا التي تسير على نظام النقد الذهبي. فسعر الصرف بينهما كان متأثرا بالضرورة بحالة الميزان الحسابي ، ولكنه كان متأثرا ايضا، وبدرجة أشد ، بالنسبة التجارية بين الفضة والذهب . وقد كانت قيمة الفضة بالنسبة للذهب في هبوط خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر، ولذا كان سعر الصكوك المسحوبة من انجلترا على الهند — والتي تدفع في الهند بالفضة — في هبوط ايضا ، أي انها كانت تباع بمقادير اقل من الجنيهات الانجليزية . على حين كان سعر الصكوك المسحوبة من الهند على انجلترا — والتي تدفع في انجلترا بالذهب — في ارتفاع، اي انهـا كانت تباع بمقادير اكثر من الروبيات الهندية . وقد بلغ من أمر ذلك ان الروبية التي كانت تساوى ٢٤ بنسا في سنة ١٨٧٣ اصبحت لا تساوى الا ١٤ و ½ ١٤ بنسا في سنة ١٨٩٣ . وقد أفضى ذلك الى زيادة اعباء الديون العامة والخاصة التي كان على الهـند حكومة وافرادا ان تؤديها الى انجلترا، فاضطربت ميزانية الهند العامة ، كما اضطرب ميزان التجارة بينها وبين انجـلترا ، لاسيما وقد أتى حين اصبح للروبية في السوق الداخلية قيمة تربو على قيمتها في الخارج وهو ما أدى الى زيادة الصادرات من الهند ونقص الواردات من

---

(١) انظر تفصيل ذلك ارنوبه في (Monnaie, credit et change) ص ٢٢٣–٢٢٦ وتوسيج في (Principles) الجزء الاول ص ٤٦١ - ٤٦٢

انجلترا (١)

وأخيرا قد يحدث أن توقف الدولة ذات نظام النقد الفضي حرية ضرب الفضة فيها كما فعلت الهند في سنة ١٨٩٣ . وفي هذه الحالة لا يعود سعر الصرف يتبع قيمة الفضة في تقلباتها ، فاذا ما هبطت تلك القيمة لم تمتد آثارها الى سعر الصرف ، ذلك لأن المدينين في البلاد ذات نظام الذهب لا يعود في وسعهم أن يشتروا سبائك الفضة ويرسلوها الى البلاد ذات نظام الفضة لسكها نقودا واستخدامها في أداء ديونهم ، ولذلك فقد شوهد في لندرة بعد سنة ١٨٩٣ ان سعر الفضة تدهور كثيرا على حين تحسن صرف الروبية الهندية.(٢)

(٢) سعر الصرف بين البلاد التي يكون بعضها او كلها سائرا على نظام النقود الورقية الالزامية : يعتبر البلد سائرا على هذا النظام متى كانت أوراقه المصرفية أو الحكومية غير قابلة للصرف بالنقود المعدنية، على حين يكون الأفراد ملزمين بقبولها في المعاملات كنقود رئيسية. وفي هذه الحالة يصبح الصرف صرفا

---

(١) وقد كانت هذه المسألة موضوع نقاش طويل بين الاقتصاديين ظل قائما من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩٧ ، كما اثارت مخاوف الزراع في فرنسا والمانيا لظنهم بأن هبوط قيمة الروبية في الاسواق الخارجية من شأنه أن يجعل القمح الهندي زهيد الثمن في أوربا فيكون في ذلك القضاء على زراعة القمح فيها ، ولكن ارتفاع مستوى الأثمان في الهند على أثر هبوط قيمة الروبية في الخارج لم يلبث ان ازال هذه المخاوف — ارنونيه في المرجع السابق ص ٢٢٥ — ٢٢٦

(٢) وقد استطاعت الهند منذ سنة ١٨٩٣ ان تثبت سعر الصرف بينها وبين انجلترا على اساس أن: ١ جنيه = ١٥ روبية ، وبعبارة أخرى: ١ روبية = ١٦ بنسا ، فقد صدر في تلك السنة قانون يقضي بأن يكون كل من الجنيه الانجليزي والروبية الفضية نقودا رئيسية في الهند ، وحددت بينهما النسبة القانونية السالفة الذكر ، وحرم على الافراد ضرب الروبيات الفضية . ومنذ سنة ١٨٩٨ استطاعت حكومة الهند ان تكون لها احتياطيا من الذهب في لندرة اخذت تسحب عليه كمبيالات تبيعها الى الافراد على أساس النسبة المتقدمة — انظر في تفصيل ذلك : Nogaro , Modern Monetary Systems ، ص ٣١ — ٣٢

غير منتظم (erratique) إذ لا يعود محدودا فى تقلباته بحدى الذهب، نظرا لاستحالة الحصول على الذهب لدى مصرف الاصـدار أو الخزانة العامة . وكما أنه بين البلاد ذات نظام النقد الذهبي والبلاد ذات نظام النقد الفضي يتبع سعر الصرف عن كثب تقلبات قيمة الفضة بالنسبة للذهب ، فكذلك بين البلاد ذات نظام النقد الذهبي والبـلاد ذات نظام النقد الورقى يعـبر سعر الصرف عن مبلغ تدهور قيـمـة النقود الورقيـة بالنسبة للذهبية ويتبع خطى هذا التدهور . إنما يلاحظ هذا الفارق، وهو أنه فى الحالة الثانية يكون سعر الصرف أقل استقرارا وتقلبـاته أشد قوة . ذلك أنه فى البـلاد ذات نظام الفضة اذا قل عرض الصكوك المسحوبة على الخارج وغلا ثمنها فانه يستطاع تصدير الفضة وبيعها كسلعة بقيمتها التجارية واستخدام ثمنهـا فى الدفع الدولى ، ولذلك لا يتجاوز سعر الصرف فى تقلباته حدود قيمة الفضة بالنسبة للذهب . وتلك القيمـة ولو أنها متقلبة إلا أنها نظرا لظروف انتاج الفضة لا تذهب بعيدا فى تقلباتها . ولـكن الأمر على خلاف ذلك فى حالة النقود الورقية الالزامية ، فهذه ليست من السلع التى تصدر ، كما أنه يكفى لزيادة كميتها اطلاق العنان لآلة الاصدار ، ولذلك كان سعر الصرف بين البلاد ذات نظام النقد الورقي والبلاد ذات نظام النقد الذهبي عرضة لتقلبات شديدة لاحد لها .

ومثل ذلك يقال عن سعر الصرف بين البلاد التى تسير جميعا على نظام النقود الورقية الالزامية . وفى هذه الحالة يتعين سعر الصرف بينها على أساس مقدار تدهور نقود كل منها بالنسبة لنقود الدول التى تسير على نظام الذهب . فمن ذلك أنه فى خلال الحرب كان يقاس مدى تدهور نقود الدول المتحاربة بالنسبة لبعضها البعض على أساس مبلغ تدهور كل منها بالنسبـة للفرنك السويسرى والفلوران الهولندى ، وكذلك بعد الحرب كانت تعين قيمة المارك بالنسبة

للفرنك على أساس قيمة كل منهما بالنسبة للدولار الأمريكى والفرنك السويسرى [١]

وقد جرت الحرب الكبرى فى أذيالها أعظم تجربة عرفها التاريخ عن الصرف غير المنتظم ، اذ ما كادت تضع الحرب أوزارها حتى ظهرت فى بلاد كثيرة كألمانيا والنمسا وايطاليا وبلجيكا وفرنسا ، أزمة صرف شديدة كان من أهم أعراضها: (ا) عدم استقرار سعر الصرف فيها اذ كان يقفز من نقطة إلى أخرى صعودا وهبوطا فى فترات متقاربة جدا . (ب) اشتداد مدى حركاته حتى ابتعد كثيرا عند حد التعادل القديم . فمن ذلك أنه فى شهر يولية سنة ١٩٢٦ بلغ سعر الدولار فى بورصة باريس حوالى ٥٠ فرنكا ، على حين ان سعره عند حد التعادل القديم ١٨ر٥ فرنك . وهذا لا يعد شيئا مذكورا بجانب ارتفاع سعر الصرف فى المانيا ، فلقد بلغ فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ سعر الدولار فى بورصة برلين : ٤ تريليون و ٢٠٠ بيليون مارك ، على حين بلغ سعر الجنيه الانجليزى ارقاما أخرى فلكية لا يتصورها العقل [٢]

العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف فى حالة البلاد ذات نظام النقد الورقى : هذه العوامل متعددة متباينة ، فمنها ما هو اقتصادى يرجع الى ظروف البيئة الاقتصادية والحالة النقدية ، ومنها ما هو نفسانى يرجع الى ثقة الوطنيين والأجانب فى قيمة النقود الأهلية بالنسبة للنقود الأجنبية فى الحال والاستقبال

(فأولا) العوامل الاقتصادية : أهم هذه العوامل ما يأتى :

(ا) الميزان الحسابى : يحدث الميزان الحسابى تأثيره هنا كالمعتاد ، فزيادة الجانب الدائن فيه تدعو الى زيادة عرض الصكوك المسحوبة على الخارج ، ومن ثم الى

---

(١) Oualid, Leçons sur la Monnaie ، ص ١٨٦

(٢) تجد بيانا مفصلا عن هذه الارقام الفلكية فى : (Oualid) فى المرجع السابق ص ١٧٠

هبوط سعر الصرف ، على حين أن زيادة الجانب المدين تدعو الى زيادة طلب هذه الصكوك ومن ثم الى ارتفاع سعر الصرف . غير أنه يغلب فى البلاد التى تظل زمنا تتبع نظام النقود الورقية الالزامية أن يكون الميزان الحسابى فى غير صالحها ، إذ أن بقاءها على هذا النظام دليل على فساد أحوالها الاقتصادية . وفى الغالب يكون ذلك على اثر بعض ظروف سيئة انتابتها كحرب او ثورة ، وهى ظروف من شأنها أن تجعل البلد مدينا اكثر منه دائنا كما حدث فى مختلف الدول الأوربية التى خاضت غمار الحرب الكبرى ، فقد زادت وارداتها زيادة عظيمة لشدة حاجتها إلى المؤن والذخائر على حين نقصت صادراتها لضعف انتاجها على اثر تجنيد الأيدى العاملة فيها ؛ هذا على حين أصاب النقص بعض عناصر الميزان الحسابى الأخرى: ففرنسا مثلا حرمت من دخل جزء كبير من الأوراق المالية الأجنبية التى كانت فى حيازتها ، وذلك لأفلاس بعض الدول المدينة من جهة ، ولاستخدام جانب كبير من هذه الأوراق فى أداء ثمن مشترياتها من الخارج من الجهة الأخرى. واذا كان قدر لسعر الصرف فيها ان لا تسوء حاله كثيرا طوال الحرب بالرغم من اختلال ميزانها التجارى فالفضل فى ذلك يرجع الى كثرة ما باعته من الأوراق المالية الأجنبية فى الأسواق الخارجية ولا سيما فى امريكا، والى ما عقد لحسابها فيها من القروض الكثيرة

(ب) تدهور قيمة النقود الورقية الالزامية: يظهر تدهور قيمة النقود الورقية فى المعاملات الداخلية على شكل ارتفاع عام فى الأثمان، وفى المعاملات الخارجية على شكل هبوط فى قيمة النقود الأهلية بالنسبة للأجنبية أى على شكل ارتفاع فى سعر الصرف [1]. وهناك بين المظهرين علاقة تبعية متبادلة سوف نبينها فيما بعد

---

(١) وهذا بالضرورة عندما يكون البلد متبعا طريقة السعر غير الثابت كما هو الاغلب ، ولكنه اذا اتبع طريقة السعر الثابت فان هبوط قيمة نقوده يظهر على شكل هبوط فى سعر الصرف

ويلاحظ بادىء بدء أن السبب المباشر الذى يؤدى الى تدهور قيمة النقود الورقيه الالزامية فى المعاملات الخارجية هو عدم استطاعة حامليها الحصول على الذهب لدى مصرف الأصدار أو الخزانه العامة، وهو الأمر الذى يفضى عادة الى ارتفاع ثمن الذهب الموجود فى التداول الداخلى وذلك على اثر اشتداد طلبه للحاجة اليه فى وجوه لا تستعمل فيها النقود الورقية، وبخاصة فى تسوية الديون الخارجية. غير انه اذا ظل ماعلى الدولة للخارج لايزيد عمالها فانه يتوفر للمدينين للخارج من الصكوك الأجنبية مايكفى لتسوية ديونهم دون حاجة الى استخدام الذهب. وفى هذه الحالة لا يعود لفرض السعر الألزامى تأثير فى سعر الصرف. ومن أمثلة ذلك ماحدث فى فرنسا فى الأشهر الأولى من الحرب العظمى فانه بالرغم من تقرير السعر الألزامى للأوراق المصرفية التى يصدرها بنك فرنسا ظل سعر الصرف فى بورصة باريس فى معظم الأوقات تحت التعادل، وذلك لأن الميزان الحسابى كان فى تلك الفترة فى صالحها (١). ولكن اذا زاد ماعلى الدولة عمالها، وهذا ما يحدث على الدوام تقريبا فى مواقيت معلومة من السنة، فانه يتعين استخدام الذهب فى الدفع الخارجى حتى ولو كان الميزان الحسابى فى جملته فى صالح الدولة، فيؤدى زيادة طلب الذهب الى ارتفاع سعره، ومن ثم يتجاوز ارتفاع سعر الصرف الحد القديم لخروج الذهب.

غير أنه يغلب فى حالة تقرير السعر الألزامى أن يحرم تصدير الذهب، وفى هذه الحالة يتعين على المدينين للخارج أن يشتروا صكوك التسويات الدولية بأى الاثمان، فيعظم ارتفاع سعر الصرف، ولا يعود له حد يقف عنده لاستحالة ارسال الذهب إلى الخارج

ومن هذا يتبين أنه حتى إذا كان الميزان الحسابى فى جملته فى صالح الدولة ذات نظام النقد الورقى فان سعر الصرف فيها يفقد حتما ثباته. ومما يزيد من

---

(١) ريوء في (Précis) الجزء الثانى ص ٢٣٠

تقلباته تدخل المضاربة فى الأمر ، اذ يعمد المضاربون الى شراء الكمبيالات المسحوبة على الخارج فى موسم الصادرات ليبيعوها بأثمان عالية فى الأوقات التى يشتد طلبها لسداد قيمة الواردات

أما سعر الخصم فانه لا يعود له فى هذه الحالة سوى تأثير ضئيل فى سعر الصرف ، ذلك أن ارتفاع سعر الخصم فى البلاد ذات النقود الورقية الالزامية لا يجذب الا قليلا من رؤوس الأموال من الخارج نظراً للخطر الذى تتعرض له من جراء احتمال هبوط قيمة النقود الورقية اثناء عملية الخصم [1] ، ولذلك لا يقدم على هذه العملية من المتمولين فى الخارج إلا من يتوقع ارتفاع قيمة نقود البلد الورقية . وبذلك لا تعدو العملية عملية خصم فحسب ، وانما عملية خصم ومضاربة على ارتفاع قيمة النقود الأجنبية [2]

(وثانيا) العوامل النفسانية : ومما يزيد من تقلبات سعر الصرف فى حالة النقود الورقية الالزامية أن كل الحوادث التى يمكن بحق أم بغير حق ان تؤثر فى قيمة النقود الورقية تحمل الأفراد على تصرفات من شأنها ان تزيد الدفع الخارجى أو تنقصه : كحالة الميزان الحسابى فى الدولة ، وميزانيتها العامة ، وتوقع حدوث ارتباكات سياسية أو مالية فى الداخل أو الخارج ، وما ينتظر من الزيادة او النقصان فى كمية النقود الورقية ، كل ذلك وما اليه من شأنه

---

(١) فاذا فرض أن سعر الخصم ارتفع فى نيويورك الى ٧٫٠٪ بينما ظل سعره فى باريس ٣٫٠٪ فان ذلك قد يحمل بعض الصيارفة الفرنسيين على شراء صكوك مسحوبة على نيويورك لمدة ثلاثة شهور نظرا لما يربحونه من هذه العملية بسبب ارتفاع سعر الخصم ، فاذا ما حل اجل استحقاق هذه الصكوك وحصلوا على قيمتها بالدولارات تعين عليهم أن يحولوها الى فرنكات ، فيغلب فى هذه الحالة أن لا يستردوا من الفرنكات قدرما دفعوا ، فاذا كانت قيمة الدولار قد هبطت اثناء العملية فانهم يستردون من الفرنكات مقدارا أقل ، فيكون ما ينشأ عن ذلك من الخسارة اعظم من الربح الناشىء عن ارتفاع سعر الخصم

(٢) اوبوتيه، فى المرجع السابق ، ص ١١٧ — ١١٨

أن يثير من جانب بعض الافراد عمليات تؤثر تأثيراً شديداً فى سعر الصرف

والتاريخ حافل بالأمثلة التى تثبت تأثير الحوادث الاقتصادية والمالية والسياسية والحربية فى سعر الصرف بمجرد فعل العوامل النفسانية وحدها . فمن ذلك أنه فى أوائل مارس سنة ١٨١٥ ، كان صرف النقود الورقية الانجليزية متدهورا بنسبة ١٢ ٪ من قيمتها ، ولكن بعد ذلك ببضعة ايام على اثر عودة نابليون من جزيرة البا اشتد تدهورها حتى بلغ ٢٥ ٪ من قيمتها ، مع انه لم تطرأ زيادة ما على كميتها ولم يصدر شىء من المعادن النفيسة الى الخارج (١) . وكذلك لعبت العوامل النفسانية دوراً كبيرا فى تقلبات سعر الصرف في معظم البلاد أثناء الحرب العظمى وبعدها . فكم من حركة لسعر الصرف فى الدول المتحاربة لم يكن مثارها سوى الثقة فى النصر مرة وتوقع الهزيمة أخرى ، وكم من حركة لسعر الصرف فى فرنسا بعد الحرب اثارها مجرد الثقة فى قدرة المانيا ورغبتها فى اداء ديون التعويضات حينا وانهيار هذه الثقة حينا آخر . وأبلغ من ذلك ما شوهد فى بورصة باريس فى شهر يولية سنة ١٩٢٦ ، فقد ارتفع سعر الجنيه الانجليزى فى مدة وجيزة من ١٩٨ الى ٢٤٣ فرنكا ثم هبط بعد ذلك بستة أيام الى ١٩٠ فرنكا ، وذلك بمجرد تغير بعض الوزارات

وتأثير العوامل النفسانية فى سعر الصرف يأتى عن طريق تأثيرها فى ثلاث فئات من الناس (٢)

(الأولى) فئة المتمولين فى الداخل والخارج : فمتى تدهورت قيمة النقود الورقية فى بلد وتسرب الى النفوس الخوف من استفحال تدهورها فى المستقبل ، حمل ذلك المتمولين فى الخارج على الامتناع عن تثمير رؤوس أموال جديدة فى هذا

---

(١) ريو فى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٢٢

(٢) ريو فى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٢٢ — ٢٢٤

البلد ، وسحب رؤوس أموالهم القديمة ، فيستردون ودائعهم من مصارفه ، ويبيعون مايكون فى حيازتهم من سندات قروضه العامة ومشروعاته الخاصة . فامتناعهم عن تثمير رؤوس أموال جديدة فيه يحرم الجانب الدائن فى ميزانه الحسابى من عناصر كان يمكن أن تضاف اليه ، على حين أن سحب رؤوس أموالهم القديمة يزيد الجانب المدين . ومن الجهة الأخرى يعمد المتمولون فى الداخل الى تهريب بعض اموالهم الى الخارج ، ويلجئون فى ذلك الى وسائل شتى كشراء الصكوك الأجنبية، وبيع أوراقهم النقدية فى البورصات الخارجية وترك أثمان مايبيعون من البضائع فى الخارج ودائع في المصارف الأجنبية . وتشتد حركة نزوح رؤوس الأموال الى الخارج عند مايكون الخوف من تدهور قيمة النقود الأهلية مصحوبا بالخوف من فرض ضرائب جديدة ، كما ظهر ذلك بجلاء فى المانيا فى أواخر سنة ١٩١٩ ، فقد ارتطم برنامج الاصلاح المالى المعظيم الذى كان يقوم على أساس فرض ضرائب جديدة بحركة فرار رؤوس الأموال الألمانية الى الخارج (١)

(وثانيا) فئة المدينين والدائنين للخارج : وهؤلاء متى التى فى روعهم ان قيمة النقود الأهلية سوف يشتد تدهورها، وأن أثمان الصكوك الأجنبية سوف ترتفع نتيجة ذلك، فان المدينين منهم يسارعون الى شراء مايحتاجون اليه منها مقدما لاستخدامه فيما بعد فى أداء مايستحق عليهم من الديون للخارج، فيضيفون بذلك طلب المستقبل للصكوك الأجنبية الى طلبها الحاضر . هذا على حين يفعل الدائنون للخارج عكس ذلك . فنهم من يحملون أوراقا تجارية مسحوبة على الخارج ، وهؤلاء يتريثون فى بيعها توقعا لارتفاع سعر الصرف . ومنهم من يملكون كوبونات أوراق مالية أجنبية ،وهؤلاء يمهلون أيضا فى قبض قيمتها.

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : Bonnet, Les experiences monétaires Contemporaines ص ٦٩ وما بعدها

فتلك الزيادة فى طلب الصكوك الأجنبية من ناحية وهذا النقص فى عرضها من الناحية الأخرى من شأنهما أن يزيدا الصرف ارتفاعا .

وعكس ذلك يحدث فى الأسواق الخارجية ، فالمدينون الذين عليهم ديون يجب أداؤها فى البلاد ذات النقود المتدهورة ــ والتى يخشى اشتداد تدهورها ــ يتريثون فى سداد ما عليهم ، والدائنون الذين لهم حقوق قبلها يسارعون الى استيفاء حقوقهم . وينشأ عن ذلك نقص فى طلب الصكوك المسحوبة على هذه البلاد وزيادة فى عرضها ، وهو ما يؤدى الى هبوط قيمتها بالنسبة للنقود الأجنبية [١]

(وثالثا) فئة المضاربين : يعتبر جميع الأشخاص الذين يتصرفون على النحو المتقدم مضاربين الى حد ما . ولكن بجانب هؤلاء يوجد فى كل بلد فريق من رجال المال يشترون ويبيعون الصكوك الأجنبية لمجرد المضاربة على قيمتها ، كما ان منهم من يعمد إلى صور أخرى من العمليات المالية لمجرد تلك المضاربة ، وقد ضربنا بعض الأمثلة لذلك فيما تقدم [٢]. ومن شأن تلك المضاربة ان تزيد تقلبات سعر الصرف حدة، بل أنها تكون أحيانا الباعث الرئيسى عليها . والمضاربة كما تكون على هبوط قيمة النقود الأهلية تكون على صعودها . فالمضاربة الدولية لما تناولت الفرنك الفرنسى فى السنين الأولى بعد الحرب كانت مضاربة على صعود قيمته ، ولكن لما حل التشاؤم محل التفاؤل بحالة فرنسا المالية انقلبت الى مضاربة على الهبوط ، واخيراً لما عادت الثقة الى النفوس منذ النصف الثانى من سنة ١٩٢٦ عادت مضاربة على الصعود وكان لها شأن كبير فى تحسين سعر الفرنك وقتئذ

التأثيرات المتبادلة بين سعر الصرف ومستوى الاثمان [٣] : اثبتت الحوادث النقدية ــ ولاسيما بعد الحرب ــ بما لا يدع مجالا للشك ان هناك

(١) ديكان ، فى المرجع السابق ، ص ١٣٥

(٢) راجع ص ٩٥

(٣) أنظر الآراء القيمة التى يبديها الاستاذ افتاليون فى هذا الصدد فى كتابه Aftalion, Monnaie, Prix et Change ص ٢١٠ وما بعدها

علاقة بين تدهور قيمة النقود الورقية فى الداخل ، وهو مايظهر على شكل ارتفاع فى الأثمان ، وبين تدهورها فى الخارج وهو مايظهر على شكل ارتفاع فى سعر الصرف [١] . وقد ظل كثير من الاقتصاديين زمنا يعتقدون أن حركة التدهور تبدأ دائما فى الداخل ، وأن مثارها هو التضخم النقدى . فاذا ماأصدرت كمية جديدة من النقود الورقية ، أوأفرطت المصارف فى فتح الاعتمادات كما حدث فى انجلترا خلال الحرب ، فان أثمان البضائع والأوراق المالية لاتلبث على أثر ذلك أن ترتفع فى السوق الداخلية . فينشأ عن ذلك نقص الصادرات وزيادة الواردات وكثرة المباع من الأوراق المالية لحساب الخارج ، ومن ثم تعديل الميزان الحسابى فى غير صالح البلد ، وهو مايفضى بسعر الصرف الى الارتفاع . وهكذا يسير التسلسل على النحو الآتى : تضخم نقدى ـ ارتفاع الأثمان ـ ارتفاع سعر الصرف .

غير أن التجارب النقدية بعد الحرب اثبتت انه ليس ضروريا ان يسبق ارتفاع الأثمان ارتفاع سعر الصرف . فلقد شوهدت حالات كثيرة كان ارتفاع سعر الصرف فيها هو الذى يسبق ارتفاع الأثمان . فنى المانيا فى سنة ١٩٢٣ وفى فرنسا منذ سنة ١٩٢٢ كان ارتفاع الأثمان يحدث فى الداخل على أثر ارتفاع سعر الجنيه الانجليزى والدولار الأمريكى وبدون أن يسبق ذلك تضخم نقدى جديد . ويذكر الأستاذ افتاليون (Aftalion) أن مجرد الخوف من التضخم النقدى كان مؤديا فى حالات كثيرة الى ارتفاع سعر الصرف ، ومن ثم الى ارتفاع الأثمان ، وهو ما كان يدعو إلى اصدار كميات جديدة من النقود الورقية . وفى هذه الحالات يسير التسلسل على النحو الآتى : ارتفاع سعر الصرف ـ ارتفاع

---

(١) وهذا بالضرورة فى حالة اتباع طريقة السعر غير الثابت كما هو الاغلب

الأثمان ـ تضخم نقدى .[١]

وفى الحق أننا هنا ازاء ظاهرة ذات وجهين كل منهما سبب ونتيجة للآخر. فالتدهور النقدى الداخلى يثير فى بداية الأمر التدهور الخارجى، ولكن متى استقر المرض النقدى فى جسم المريض فان التدهور الخارجى لايلبث بدوره أن يصبح سببا للتدهور الداخلى . وهذا يحدو بنا الى التساؤل : كيف أن ارتفاع سعر الصرف فى المعاملات الخارجية يؤدى الى ارتفاع مستوى الأثمان فى الداخل ؟

يعلل ذلك بعض الاقتصاديين[٢] بأسباب مادية وأخرى نفسانية :

فأما المادية فترجع الى حركة الواردات والصادرات. فالمستوردون عندما يجدون أن ما يشترونه من الخارج أصبح يكلفهم أكثر من ذى قبل على أثر ارتفاع سعر الصرف يعمدون الى رفع ثمن السلع المستوردة ، فلا يلبث هذا الارتفاع أن يسرى الى السلع الأخرى من طريق التقليد حينا والضرورة حينا آخر، اذ قد تكون السلع المستوردة مما يدخل فى صناعة السلع الأهلية . ومن الجهة الأخرى فان الأجانب فى الخارج عندما يرون ان ما يشترونه من البلد ذى النقود المتدهورة القيمة أصبح يكلفهم أقل من ذى قبل فانهم يتهافتون على شراء منتجاته ، فتزداد صادراته ، فيكون ذلك أيضا مدعاة لارتفاع مستوى أثمانه . وأما الأسباب النفسانية فترجع الى أن الجمهور فى أوقات تدهور قيمة النقود الورقية يغدو متيقظا لكل ما يحدث من التقلبات فى سعر الصرف، اذ تكون الحوادث قد علمته أن هناك علاقة بين سعر الصرف وحركة الأثمان. فكل ارتفاع جديد فى سعر الصرف يحمله على التهافت على شراء السلع لاعتقاده أن أثمانها سترتفع عما قليل ، فيكون هذا التهافت ذاته سببا فى ارتفاع الأثمان .

---

(١) افتاليون فى (Monnaie, Prix et Change) ص ٣١٦ — ٣١٧

(٢) واليد (Oualid) فى (La Monnaie) ص ١٦١ — ١٦٣

(٣) نظرية تعادل القوة الشرائية

Theory of the Purchasing Power Parity

النظرية : تعتبر هذه النظرية بحق أشهر نظرية نقدية عالجها الاقتصاديون بعد الحرب وافاضوا فى مناقشتها والكتابة فيها . وهى تنسب إلى الاقتصادى السويدى جوستاف كاسل (G. Cassel) ولو أن أصولها فى الواقع تمتد الى اصحاب المذهب الحر القديم الذين أشاروا اليها في بعض أبحاثهم . وقد وضع الأستاذ كاسل هذه النظرية ليبين كيف يتعين سعر الصرف فى البلاد التى ليست تقلباته فيها محدودة بحدى الذهب، وهى بالأخص البلاد ذات نظام النقود الورقية الالزامية . وقد بدأ فى ذلك من الفكرة الآتية وهى : اذا كان الأنسان يقبل أن يدفع ثمنا معينا للحصول على عملة أجنبية فذلك لأن لهذه العملة قوة شراء معينة فى البلد الأجنبى ، كما أن ما يدفعه مقابلها من عملته الأهلية انما تمثل قوة شراء معينة فى موطنه ، ولذلك فان قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للأهلية إنما تتوقف قبل كل شىء على قوة الشراء النسبية للعملتين فى موطنهما [١]

وعلى ذلك فاذا فرض أن القوة الشرائية للجنيه الانجليزى فى انجلترا تعادل ٨٠ مرة القوة الشرائية للفرنك فى فرنسا فان سعر الصرف العادى يتحدد عند ٨٠ فرنكا لكل ١ جنيه انجليزى . وهذه النقطة التى يتحدد عندها سعر الصرف العادى هى نقطة التوازن الحقيقى للصرف بين الدولتين . ذلك أنه إذا زاد سعر الصرف بينهما عن ٨٠ فرنكا فان الفرنسيين يترددون فى شراء سلعهم من انجلترا على حين يتهافت الانجليز على شراء سلعهم من فرنسا ، فتؤدى زيادة الصادرات فى فرنسا ونقصانها فى انجلترا الى تخفيض سعر الصرف بينهما حتى

(١) Cassel, Money and Foreign exchange after 1914 ، ص ١٣٨

يعود الى السعر العادى. وبعكس ذلك إذا انخفض سعر الصرف عن ٨٠ فرنكا فان الانجليز هم الذين يترددون فى شراء سلعهم من فرنسا على حين يشتد إقبال الفرنسيين على الشراء من انجلترا . فتؤدى زيادة الصادرات فى انجلترا ونقصانها فى فرنسا إلى ارتفاع سعر الصرف بينهما حتى يعود أيضا إلى السعر العادي

وقد تطرق الأستاذ كاسل من ذلك إلى القول بانه إذا حصل تضخم نقدى فى دولتين فأن سعر الصرف بينهما يصبح مساويا لسعر الصرف القديم مضروبا فى النسبة بين درجة التضخم النقدى فى كل منهما ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه يصبح معادلا للنسبة بين القوة الشرائية للنقدين فى موطنهما [١]

فاذا فرض دولتان «ا» و «ب» تتعاملان مع بعضهما البعض على أساس سعر صرف معين ، ثم حدث أن أصدرت الدولة «ا» مقداراً جديدا من النقود الورقية ، وهو الأمر الذى يؤدى الى نقص قوة شرائها ، فعلى اثر ذلك تهبط قيمة نقود «ا» فى «ب» . وكذلك اذا زادت كية النقود فى «ب» وهو الأمر الذى يؤدى إلى نقص قوة شرائها ، فانه على أثر ذلك ترتفع قيمة نقود «ا» فى «ب». فاذا كان حدوث التضخم النقدى فى «ا» بنسبة ٣٢٠ إلى ١٠٠ وفى «ب» بنسبة ٢٤٠ الى ١٠٠ فان سعر الصرف الجديد يصبح ٣/٤ السعر القديم [٢]

ويلاحظ أخيرا أن هذه النظرية كما بسطها الأستاذ كاسل انما تفسر تعيين سعر الصرف العادى ، وهى تسلم بأن سعر الصرف الجارى قد يبتعد عن حد تعادل القوة الشرائية . ولـكن ذلك لايكون الا مؤقتا ، اذ لا يكاد يحدث حتى يبرز الى الميدان قوى اقتصادية تعمل على اعادته الى حده العادى . فخلف السعر الجارى المتقلب يوميا يقوم السعر العادى الذى يمثل قيمة النقود الحقيقية بالنسبة للأجنبية

---

(١) كاسل ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٤٠

(٢) كاسل، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٣٩ـ١٤٠

نظرية تعادل القوة الشرائية والتجارب : قد تجد نظرية تعادل القوة الشرائيـة من بعض الحوادث النقدية مايؤيدها : فى فرنسا ارتفع مستوى الأثمان كثيرا خلال الحرب على حين لم يبتعد سعر الصرف الا قليلا عن حد التعادل القديم ، وذلك بفضل الاعتمادات التى فتحتها امريكا للحلفاء بوفرة وسخاء . ولـكن لما أوصد باب هذه الاعتمادات فى سنة ١٩١٩ اخذ سعر الصرف فى الارتفاع حتى قارب حد تعادل القوة الشرائية بين الفرنك والدولار . فهذا التـدهور الخارجى فى قيمة الفرنك يمكن تأويله بانه نتيجة التدهور الداخلى ، أو أنه بعبـارة اخرى نتيجة التفـاوت فى قوة الشراء بـين النقود الفرنسية والأمريكية[١] . ومن قبيل ذلك ايضا ماحدث فى الروسيا ، فعلى اثر قيام الثورة فيها فى سنة ١٩١٧ انفصمت عرى العلاقات التجارية بينها وبين العالم الخارجى ، ولـكنها لما أخذت فى الالتئام منذ سنة ١٩٢١ شوهد تدهور عظيم فى قيمة الروبل الخارجية يمـكن تأويـله بانه نتيجة تدهور قيمة الروبل الداخلية بسبب اشتداد التضخم النقدى

غير أن معظم الحوادث النقدية الأخيرة تثبت عكس ما تقدم ، فقد كان التدهور الخارجى هو الذى يسبق فى معظم الحالات التدهور الداخلى ، وفى ذلك مايشعر بأن القوة الشرائية ليست هى التى تحدد سعر الصرف . فمن ذلك أنه فى فرنسا بين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٦ كان تدهور قيمة الفرنك فى الخارج يسبق ارتفاع الأثمان فى الداخل ، وكان التفاوت فى معظم الأحيان عظيما بين قيمة الفرنك فى الخارج وقوة شرائه فى الداخل[٢] . وكذلك كانت الحال فى المانيا منـذ

---

(١) ومع ذلك فهذا التدهور الخارجى يمـكن تأويله أيضا بسبب آخر وهو ما كان عليه ميزان فرنسا التجارى من العجز فى ذلك الحين على أثر استيرادها مقادير عظيمة من المـواد التى اعوزتها خلال الحرب والتى دعت الى استيرادها ضرورات تعمير المناطق المتخربة فيها — افتاليون ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٢٢٢

(٢) افتاليون ، فى المرجع السابق ، ص ٢٢٩

سنة ١٩١٩ فقد كان تدهور قيمة المارك في الخارج يسبق دائماً تدهوره في الداخل، ولم يكن التضخم النقدي يسبق التدهور الخارجي بل كان يحصل متأخرا عنه كنتيجة لارتفاع الأثمان في الداخل على أثر هبوط قيمة المارك في الخارج. وكذلك شوهد في تشيكوسلوفاكيا خلال المدة من أغسطس سنة ١٩١٩ الى أواخر سنة ١٩٢١ تدهور كبير في الصرف الخارجي وارتفاع عظيم في مستوى الأثمان في الداخل بالرغم من بقاء كمية النقود الورقية ثابتة تقريبا، وفي هذا أيضا مايشعر بأن ارتفاع الأثمان كان نتيجة التدهور الخارجي وليس سببا له (١)

نقد نظرية تعادل القوة الشرائية: لم يكن التوفيق اذن حليف نظرية تعادل القوة الشرائية بازاء معظم الحوادث النقدية الأخيرة. وفوق ذلك فقد وجه اليها الباحثون عدة اعتراضات نظرية نستعرض أهمها فيما يلي:

(١) أن هذه النظرية تقوم على فرض لايتفق والواقع، إذ تذهب الى أن لمشترى السلع الأجنبية الخيار في ان يشتريها في السوق الأهلية أو الأجنبية وانه يمتنع عن شرائها في الخارج اذا كان ذلك يكلفه اكثر مما يدفع في شرائها في الداخل، مع أن ما يشترى فعلا من الخارج هو السلع التي لا يستطاع انتاجها في الداخل، أو التي لا تنتج فيه إلا بمقادير غير كافية. فمثلا اذا كان محصول القمح في بلد لايكفي حاجة سكانه فانه يضطر إلى شرائه من الخارج وذلك بالثمن الجاري في البلد المشترى منه وبسعر صرفه حتى ولو كان ذلك يتكلف اكثر من الثمن الداخلي، وفي هذه الحالة يكون استيراد القمح سببا في ارتفاع الثمن الداخلي (٢)

(٢) ان كثيرا ممن يشترون الصكوك الأجنبية لايفعلون ذلك لدفع أثمان سلع تشترى في الحال وانما سبق شراؤها في الماضي، ولذلك فهم لاينظرون الى

---

(١) Nogaro, Modern Monetary Systems ص ١٥١

(٢) نوجارو، في كتابه المشار اليه آنفا، ص ١٤٩

تعادل القوة الشرائية لاضطرارهم الى الحصول على هذه الصكوك بأى الأثمان. وبجانب ذلك فهناك صكوك أجنبية كثيرة تشترى دون أن يكون لفكرة تعادل القوة الشرائية أثر فى ذلك ، كما هو الحال فى ديون البلديات والحكومات والتعويضات والغرامات الحربية [1]

(٣) وحتى اذا كان الأمر يتناول تسوية أثمان سلع تشترى فى الحاضر فان فكرة تعادل القوة الشرائية لا تقوم فى أذهان المتعاملين بالشكل الذى تقول به هذه النظرية . فالشخص الذى يشترى عملة أجنبية لا ينظر فى ذلك الى قوتها الشرائية العامة كما يعبر عنها مستوى الأثمان العام ، وانما إلى قوتها الشرائية بالنسبة للسلع التى يريد الحصول عليها بالذات . ولذلك فكثيرا ما يكون مستوى الأثمان فى بلد أدنى مما يعتبر حد تعادل القوة الشرائية بينه وبين بلد آخر ، ومع هذا يشترى الأول من الثانى سلعا كثيرة ، وهى التى لا تقل أثمانها فى البلد الأول عنه فى الثانى . فالمستورد الفرنسى مثلا لا يأبى أن يشترى الدولار بسعر أعلى من حد تعادل القوة الشرائية العامة بينه وبين الفرنك إذا كان يستطيع مع ذلك الحصول فى أمريكا على سلع لا تكون أثمانها فى فرنسا أقل منها فى أمريكا [2] .

(٤) وأخيرا فانه لو كانت التجارة الدولية تتناول كل أنواع السلع التى تنتجها الدولتان المتعاملتان ، ولم يكن هناك نفقات نقل أو عوائق جمركية لصح القول بامكان تعادل القوة الشرائية بين عملتيهما . ولكن الأمر بخلاف ذلك فى الحياة الاقتصادية . فهناك سلع كثيرة تنتجها الدولتان ولا تتناولها التجارة الدولية ، وهناك نفقات النقل، كما أن هناك الرسوم الجمركية . وكل ذلك من شأنه أن يحول دون حدوث التعادل فى قوة العملتين الشرائية [3]

---

(١) انا ليون، فى المرجع السابق، ص ٢٨٣

(٢) انا ليون ، فى المرجع السابق ، ص ٢٨٢ — ٢٨٤

(٣) ريو فى (Précis) الجزء الثاني ص ٢٢٩

(٤) آثار سعر الصرف

بعد اذ بحثنا فى مختلف العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف أصبح لزاما ان نبين آثاره فى الحياة الاقتصادية . ذلك اننا هنا إزاء ظاهرة ذات وجهين ، فهى كما تتأثر بأحوال البلاد الاقتصادية تؤثر فيها . وللبحث فى تأثيرها نفرق بين البلاد ذات النقود السليمة والبلاد ذات النقود المتدهورة القيمة ، فبالنسبة للأولى يظهر تأثير سعر الصرف بخاصة فى حالة الائتمان وفى حركات رؤوس الأموال المنقولة ، وبالنسبة للثانية يظهر هذا التأثير بخاصة فى التجارة الدولية وفى الديون الخارجية

(فأولا) تأثير سعر الصرف فى الائتمان وفى حركات رؤوس الأموال المنقولة : متى كان سعر الصرف غير متأثر بتدهور فى قيمة النقود فان تقلباته يكون مرجعها فى الأصل حالة ميزان البلد الحسابى . فمتى أصبح سعر الصرف غير موافق فذلك لأن الميزان الحسابى نفسه غير موافق ، أى ان ما على البلد يفوق ماله . فلكى يدفع الفرق بين ماله وما عليه يتعين ان يصدر الى الخارج مقدارا من الذهب أو ما يقوم مقامه فى تسوية الديون الدولية كبعض أنواع الأوراق المالية وكوبوناتها . فسعر الصرف غير الموافق إذن هو النذير بان النقود الدولية سوف تنقص فى البلد نقصا يؤدى بطبيعته الى ارتفاع سعر الفائدة وسعر الخصم . وفوق ذلك فهذا الارتفاع تفرضه على المصارف ضرورة حماية احتياطيها المعدنى ، ذلك أنه متى احتاج الأفراد الى الذهب لاستخدامه فى الدفع الدولى فانما يحصلون عليه من المصارف، فيكثر عدد المودعين الذين يسحبون ودائعهم كما تزداد كمية الأوراق التجارية التى تقدم للخصم . ففى ارتفاع سعر الصرف ما ينذر المصارف بحدوث ذلك ، ولهذا تسارع الى رفع سعر قروضها وبالأخص سعر الخصم لتجعل الائتمان غاليا . وفى غلائه ما يضعف حركة طلب

خصم الأوراق التجارية وحركة الاقتراض عموما . ولما كانت قيمة الأوراق التي سبق خصمها تأخذ في العودة على التوالي الى خزائن المصارف فان احتياطيها يأخذ في التزايد تدريجا وبفضل ذلك تستطيع أن تواجه حركة سحب المودعين لودائعهم . واذا لم يكن ذلك كافيا فانها تستطيع ان تخصم لدى مصرف الاصدار بعض ما سبق أن خصمته من الأوراق التجارية .

واذا حدث عكس ذلك أن أصبح الصرف موافقا ، وفى ذلك ما يدل على أن الميزان الحسابى فى صالح البلد ويشعر بقرب دخول الذهب فان سعر الفائدة عموما والخصم خصوصا لا يلبث أن ينخفض نتيجة وفرة رؤوس الأموال . ولذلك يعتبر رجال الأعمال سعر الصرف الى حد ما بمثابة بارومتر الائتمان [1] .

ويلاحظ أخيرا أنه اذا كان سعر الصرف يؤثر فى سعر الخصم فانه من الجهة الأخرى شديد التأثر بحركات سعر الخصم، وهذا ما أثبتناه من قبل [2]

(وثانيا) تأثير سعر الصرف فى التجارة الخارجية : قد يصبح لسعر الصرف تأثير كبير فى صادرات البلد ووارداته وذلك متى كان سعر الصرف نفسه متأثرا بتدهور قيمة النقود الأهلية . فالمنتج الانجليزى الذى يبيع فى الوقت الحاضر بضاعة فى فرنسا بمبلغ ١٠٠٠ فرنك ويسحب كوسيلة للوفاء كمبيالة على المشترى الفرنسى بتلك القيمة يبيعها فى سوق لندرة بمقدار من الجنيهات أكثر من المقدار الذى كانت تباع به قبل تدهور قيمة الجنيه الانجليزى (سعر الجنيه اليوم : ٨٠ فرنكا على حين أن سعره عند التعادل : ١٢٤ر٢١ فرنك) . فهذا القدر الزائد يضاف الى ثمن البضاعة الأصلى ويكون بمثابة

---

(١) يجرو (Perreau) فى (Cours) الجزء الأول ص ٤٧٣ — ٤٧٤

(٢) راجع ص ١٣٧

ربح جديد للمنتج الانجليزى . وهذه الحالة من شأنها أن تحمله على تخفيض ثمن سلعته بعض الشيء فى فرنسا ليجذب اليه عملاء جدد فيها ، فيؤدى ذلك الى اشتداد منافسة البضائع الانجليزية للفرنسية وزيادة الصادرات من انجلترا الى فرنسا . هذا على حين تقل الصادرات من فرنسا الى انجلترا ، وذلك لأن المنتج الفرنسى الذين يبيع بضاعته فى انجلترا بالجنيهات الانجليزية يضطر على أثر هبوط قيمة الجنيه بالنسبة للفرنك أن يرفع ثمن بيعه بالجنيهات لكى يحصل على نفس القدر من الفرنكات الذى كان يحصل عليه من قبل . وهذا الارتفاع من شأنه أن يصرف كثيرا من الانجليز عن شراء السلع الفرنسية . ولذلك يعتبر بحق هبوط قيمة الجنيه بالنسبة للفرنك بمثابة فرض رسوم جمركية جديدة فى انجلترا على الواردات الفرنسية .

هذه النتائج وأمثالها جعلت كثيرا من الاقتصاديين ورجال الأعمال ينظرون بعين الرضا الى تدهور قيمة النقود الأهلية بالنسبة للأجنبية لاعتقادهم أن ذلك يدعو الى تقدم تجارة الصادرات وزيادة الانتاج الأهلى [1] . ولكن فريقا من الاقتصاديين يخطئهم فى ذلك مستندا على الفكرة التى شرحناها آنفا ، وهى أنه متى تدهورت قيمة النقود فى الخارج فان الأثمان فى الداخل لا تلبث على

---

(١) وقد عنى كثير من الاقتصاديين بعيدى النظر باثبات مساوىء هذه الحالة ذلك أن هبوط قيمة النقود الأهلية وان كان يدعو الى تشجيع الصادرات الا أنه يمكن الأجنبي من الحصول على ناتج العمل الأهلي بثمن بخس . فهبوط قيمة الجنيه الانجليزي بنسبة ٥٠ ٪ مثلا يمكن الفرنسي من الحصول بنفس القدر من نقوده الأهلية على ضعف ما كان يحصل عليه قبلا من السلع الانجليزية ، وفى ذلك افتقار ظاهر لانجلترا ، وزيادة فى ربح فرنسا من التجارة الدولية اذ معناه فى النهاية ان انجلترا أصبحت تحصل على مقدار أقل من السلع الفرنسية وتعطى مقدارا أكثر من السلع الانجليزية . وفضلا عن ذلك فان هبوط قيمة النقود الأهلية يؤدى الى غلاء أثمان الواردات الأجنبية ، ولذلك خطورة خاصة فى البلاد التى تعتمد على الخارج فى الحصول على موادها الأولية والغذائية — انظر فى هذا الموضوع : Truchy, Cours d'Economie Politique الجزء الثانى ص ١٠٨ والمراجع التى يشير اليها بالهامش

أثر ذلك أن ترتفع ، وبذلك يزول الفرق بين التدهور الخارجي والداخلي وهو الذي كان يدعو الى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات .

على أن كلا الرأيين متطرف فيما ذهب اليه والحقيقة وسط بينهما، فانه اذا صح أن أثمان السلع في الداخل ترتفع على أثر تدهور الصرف الخارجي ، غير أن هذا الارتفاع لا يحدث الا تدريجا ، فهو يبدأ بالسلع المستوردة من البلاد ذات النقود الجيدة ثم يمتد رويدا الى السلع الأخرى . وفي إبان هذا الوقت وريثما يتحقق التعادل بين قيمة النقود في الخارج وقيمتها في الداخل يكون تدهور الصرف مشجعا على التصدير ومثبطا عن الاستيراد ، فاذا ما تم هذا التعادل انعدم تأثير سعر الصرف . غير أنه كثيرا ما يشاهد في البلاد ذات النقود المتدهورة القيمة أنه كلما تحقق هذا التعادل، وحتى قبل ذلك ، يحدث تدهور جديد في الصرف ، فيبدأ عهد جديد تحاول خلاله قيمة النقود في الداخل أن تتساوى مع قيمتها في الخارج ، وفي خلال ذلك تنشط الصادرات وتعرقل الواردات وقد يظل تعاقب هذه العهود زمنا طويلا (١) .

ويلاحظ أخيرا أنه متى تحقق التوازن بين قيمة النقود في الخارج وقيمتها في الداخل ، ثم طرأ بعد ذلك تحسن على قيمتها في الخارج فان الموقف ينعكس اذ يصبح ارتفاع قيمة النقود في الخارج — طالما لم يحدث مقابله هبوط في الأثمان في الداخل — عقبة في سبيل التصدير ومغريا على الاستيراد .

(وثالثا) تأثير سعر الصرف في الديون الخارجية : يظهر هذا التأثير متى كان سعر الصرف نفسه متأثرا بتدهور قيمة النقود الأهلية . وهنا يفرق بين حالتين (٢) .

(أ) حالة ما اذا كانت الديون الخارجية تدفع بالنقود الأهلية : وفيها يكون

---

(١) ريو ، في (Précis) الجزء الثاني ص ٢٤٢ — ٢٤٣

(٢) ريو ، في المرجع السابق ، ص ٢٣٧ — ٢٣٨

الدائنون الأجانب هم الذين يقع عليهم عبء الخسارة الناشئة عن تدهور الصرف في البلد المدين. فالفرنسيون حاملو سندات الحكومة أو الشركات البريطانية الذين تدفع اليهم فوائد ديونهم وأقساط استهلاكها بالجنيهات الانجليزية يتحملون اليوم خسارة ثقيلة عند تحويل هذه الجنيهات الى فرنكات نظراً لتدهور قيمة الجنيه الانجليزي بالنسبة للفرنك ، وكلما اشتد أمر هذا التدهور قل مقدار ما يحصلون عليه من الفرنكات . وهذه حال تضعف الثقة في الدولة ذات النقود المتدهورة القيمة، وتصرف المتمولين الأجانب عن اقراضها مع أنها عادة أشد افتقارا الى القروض الأجنبية من غيرها . ولذلك كان يعمد كثير منها قبل الحرب الى النص في القروض التي يراد توظيفها في الخارج على أن يكون الدفع بالذهب أو بسعر صرف ثابت وذلك احياء للثقة في نفوس المتمولين الأجانب ، وهذا يحدو بنا الى الكلام عن الحالة الثانية .

(ب) حالة ما اذا كانت الديون الخارجية تدفع بالنقود الأجنبية أو بالذهب: وفي هذه الحالة يكون المدين الوطني سواء أكان حكومة أم شركة هو الذي يتحمل الخسارة الناشئة عن تدهور قيمة العملة الأهلية بالنسبة للأجنبية أو الذهب ، وهذا من شأنه أن يؤدي الى زيادة أعباء الديون الخارجية، العامة منها والخاصة . ومن الدول التي كانت تتعهد بالدفع ذهبا قبل الحرب : الروسيا في معظم قروضها ، والنمسا واسبانيا في بعض قروضها ، والصين في قروض سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، وكذلك كانت تفعل معظم شركات السكك الحديدية .

وقد حاولت حكومات وشركات كثيرة بعد الحرب أن تتخلص من شرط الدفع بالذهب، وعرض الأمر على القضاء في حالات كثيرة . ويتبين من أحكام المحاكم الفرنسية أنها تفرق في هذا الموضوع بين المعاملات الداخلية والخارجية، فبالنسبة للداخلية يوجد شبه اجماع في الأحكام الفرنسية على بطلان شرط

الدفع بالذهب في الأوقات التي يفرض فيها السعر الالزامي للبنكنوت . وأما بالنسبة للمعاملات الخارجية فقد صدرت عدة أحكام بصحة شرط الدفع بالذهب استنادا على أن الذهب هو العملة الدولية الوحيدة [١] .

وأما في مصر فقد نص صراحة مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ـ القاضي بفرض السعر الالزامي للبنكنوت الذي يصدره البنك الأهلي المصري ـ على بطلان شرط الدفع بالذهب [٢] . ولكن المحاكم المختلطة مع ذلك ذهبت في كثير من أحكامها الى اغفال هذا النص وقضت باحترام شرط الدفع بالذهب . وقد أثارت هذه المسألة اهتماما عظيما على أثر الحكم الذي أصدرته محكمة مصر الابتدائية المختلطة في قضية سندات الدين العام المصري وقضت فيه بالزام الحكومة المصرية أن تدفع كوبونات دينها العام ذهبا . وقد استؤنف هذا الحكم ولا يزال الأمر معروضا على القضاء المختلط ، وسيكون لحكمه نتائج خطيرة لأنه اذا تأيد الحكم الابتدائي ، ولم توفق الحكومة المصرية الى اقناع الدول الأجنبية بوجهة نظرها ، فان أعباء الدين العام ستزيد بنسبة عظيمة نظرا لتدهور قيمة الجنيه الانجليزي ـ وتبعا له المصري ـ بالنسبة للذهب بما يقرب من ٤٠ ٪ [٣] وفي ذلك ما يحدث أشد الاضطراب في الميزانية العامة ويجعل توازنها متعذرا

(١) انظر في تفصيل ذلك : Geny, La validité juridique de la clause « payable en or » , 1926 - Mestre et James, La Clause - or, 1926

(٢) واليك نص المادة الأولى من هذا المرسوم : « اوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري تكون لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة رسميا في القطر المصري . وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأي سبب وبأي مقدار يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الخاصة أو التي تحصل بين أصحاب الشأن ، وذلك بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر جديد

(٣) وقد قرر دولة صدقي باشا وقت توليه الحكم في حديث له مع مراسل بعض الصحف أن الدفع على أساس الذهب يحمل الميزانية المصرية عبئا جديدا يبلغ نحو ٨٠٠،٠٠٠ جنيه سنويا

(٥) بعض الوسائل التي يستطاع بها التأثير في سعر الصرف

قلما تقف السلطات المصرفيـة والحـكومية مكتوفة اليدين ازاء ظاهرة الصرف ، بل تفزع الى وسائل متنوعة للتأثير بها في سعره كلما بدا لها أنه حاد عن مجراه الطبيعي وخشيت نتائج ذلك . ومن هذه الوسائل ما تتبعه المصارف ومنها ما تتبعه الحـكومات :

(فأولا) *الوسائل المصرفية للتأثير في سعر الصرف* : يأتي في مقدمة هـذه الوسائل مايعرف بسياسـة سعر الخصم . فقد أسلفنا القول [١] أنه متى ارتفع سعر الصرف حتى قارب حد خروج الذهب خشيت المصارف خطر ذلك على رصيدها المعدني. وهذا الخطر أشد ماتخشاه مصارف الاصدار اذ أصبحت في كل البلاد مستودع الاحتياطي الأهلي واليها تقصد المصارف الأخرى كلما أعوزها الذهب أواحتاجت الى تقوية رصيـدها المعـدني . وأنجع الوسائل للدفاع عن الاحتياطي الأهلي هو رفع سـعر الخصم . وتلك هي السياسة التي اعتادت مصارف الاصدار الـكبرى منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تنهجها كلما خشيت تسرب احتياطيها المعدني الى البلاد الأجنبيـة . وقد أثبتنا فيما تقدم كيف أن ارتفاع سعر الخصم يؤدي في نهاية الأمر الى تعـديل سعر الصرف في صالح البلد [٢]

غير أن سياسة سعر الخصم وان كانت ذات أثر فعال في سعر الصرف إلا أنها تثير استياء أوساط الصناعة والتجارة والبورصات نظرا لما تؤدي اليه من غلاء الائتمان . ولذلك تحاول المصارف أحيانا تجنبها، وذلك عن طريق اقناع عملائها بالعدول عن سحب الذهب وافهامهم أن اصرارهم على ذلك يؤدي الى الغاء ما هو

---

(١) راجع ص ١٩٠

(٢) راجع ص ١٣٢ — ١٣٩

ممنوح لهم من وسائل تسهيل الاقتراض . وهذا ما كان يفعله أحيانا الريشسبنك وبنك الروسيا . على حين كان يتبع بنك فرنسا سبيلا آخر ، فقد كان له الحق قانونا فى أن يصرف أوراقه المصرفية بالذهب أو بالفضة ، ولذلك كان يفرض دائما اتاوة (Prime) على ما يطلب منه من سبائك الذهب والنقود الذهبية الأجنبية التى يراد ارسالها الى الخارج . ومع أنه كان يرفع سعر الخصم فى الأوقات العصيبة إلا أنه لم يكن يعدل أبدا عن تحصيل تلك الأتاوة [١] .

بيد أن هذه الاساليب وأمثالها ليس لها سوى تأثير وقتى فى سعر الصرف ، ثم هى بجانب ذلك تحدث بعض المضار : ذلك أنه إما أن يكون الذهب موجودا فى التداول الداخلى وفى هذه الحالة يعمد الصرافون الى جمعه فيؤدى ذلك الى افقار التداول منه ، وإما أن يكون غير موجود وفى هذه الحالة يشتد تدهور أسعار الصكوك المسحوبة على البلد لصعوبة دفع قيمتها ذهبا وتصبح تقلبات سعر الصرف فيه شبيهة بتقلباته فى البلاد ذات النقود الرديئة ، وفى ذلك ما يخدش سمعة البلد المالية [٢] .

ومن الأساليب التى تتبعها المصارف المركزية أحيانا للتأثير فى سعر الصرف ما يعرف بسياسة الصكوك (La politique des devises) . وهى تقوم على تكوين احتياطى من الصكوك المسحوبة على الخارج ، وهذه الصكوك تشتريها مصارف الاصدار فى الأوقات التى يكون الصرف فيها ملائما لتبيعها الى المدينين للخارج فى الأوقات التى يصبح الصرف فيها غير ملائم . ومن شأن هذه السياسة أن تحول دون أن يتحكم فى سوق الصرف طائفة من المضاربين الذين يشترون الصكوك الأجنبية فى المواسم التى تكون فيها وفيرة ليبيعوها بقية العام بأسعار مغالى فيها . وفضلا عن ذلك فهذه السياسة تكسب الصرف درجة من الثبات اذ تحول دون تقلب أسعاره تقلبات فجائية عنيفة . ولكنها على كل حال لا تبلغ من

---

(١) ارنونه ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٩٣
(٢) تروشى ، فى (Cours) ، الجزء الثانى ، ص ١٠٠

قوة التأثير فى سعر الصرف مايبلغه سعر الخصم فى الأوقات العادية .

وهناك أيضا وسيلة أخرى للتأثير في سعر الصرف وهى المعونة المتبادلة بين المصارف. وبيان ذلك أنه متى قضت الظروف النقدية فى سوق رئيسية برفع سعر الخصم فان هذا الارتفاع لايلبث أن يسرى الى الأسواق الأخرى، اذ تضطر المصارف فيها أن ترفع أيضا سعر خصمها لتحول دون تسرب رؤوس الأموال منها الى السوق التى ارتفع فيها سعر الخصم أولا ، فيؤدى ذلك الى غلاء الائتمان فى الأسواق المختلفة وهو مايضار به رجال الأعمال . ولذلك لاتأبى أحيانا بعض مصارف الاصدار — متى توفر لديها احتياطى كبير من الذهب — أن تمديد المساعدة الى زميل لها يعانى بعض الصعوبات النقدية ، وذلك باقراضه مقدارا من الذهب . وهنا يظهر واضحا أثر العامل النفسانى ، فان مجرد الظن بأن السوق سوف لا يعوزها الذهب يعيد غالبا الى النفوس طمأنينتها ويحول دون تصرفات من شأنها أن تؤثر فى سعر الصرف تأثيرا سيئا كما أوضحنا من قبل [1] . وقد استطاع بنك فرنسا نظرا لوفرة احتياطيه المعدنى أن يمد يد المساعدة في عدة مناسبات الى زميله بنك انجلترا ، وكان آخر ما فعله من هذا القبيل اقراضه بنك انجلترا فى سنة ١٩٣١ مبالغ طائلة ليحول دون ايقاف صرف البنكنوت الانجليزى بالذهب .

(وثانيا) **الوسائل الحكومية للتأثير فى سعر الصرف** : وكذلك تستطيع الحكومات أن تؤثر فى سعر الصرف بوسائل مختلفة من أهمها : زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية أو تحريم استيراد بعضها أو تحديد كميته . فتعمل بذلك على انقاص الجانب المدين فى الميزان الحسابى وما يستتبعه من تحسين سعر الصرف . غير أن هذه الوسائل وأمثالها اذا أفرط فى استعمالها فقد تؤدى الى عكس المقصود منها ، اذ كثيرا ما يترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج ،

---

(١) راجع ص ١٥٠ — ١٥٢

وهو ما يفضى بالصادرات الى النقصان ، كما أن الدول الأخرى قد تقابل هذه الوسائل بمثلها ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على ما يرد اليها من بضائع الدولة الأولى ، وهو ما يؤدى أيضا الى نقص صادراتها . وفى الحالتين يتعدل سعر الصرف في غير صالحها .

وكذلك تستطيع الحكومات أن تؤثر فى سعر الصرف عن طريق عقد بعض القروض فى الخارج وتركها ودائع فى المصارف الأجنبية تستخدمها وقت الحاجة فى الدفع الدولى . غير أنه من الخطر الاسراف فى استعمال هذه الطريقة نظرا لما تؤدى اليه من زيادة المدفوعات متى حان وقت سداد هذه القروض . ولكن أغلب الحكومات مع ذلك لاتجد مناصا من اتباع هذه الطريقة فى الظروف الاستثنائية كحالة الحرب . ومن المحقق أنه لولا الاعتمادات الوفيرة التى فتحتها أمريكا لدول الحلفاء أثناء الحرب لبلغ تدهور الصرف فى هذه الدول مبلغا عظيما بسبب كثرة وارداتها وقلة صادراتها .

وأخيرا يتعين أن نشير الى ما تفزع اليه أغلب الحكومات فى الوقت الحاضر من وسائل الرقابة الشديدة على عمليات الصرف حتى أصبحت القاعدة الأصلية فى كثير من البلدان الزام المصدرين بأن يسلموا الى المصرف المركزى كل ما يتيسر لهم من صكوك التسويات الدولية نظير مبيعاتهم فى الخارج . وهذه الصكوك تشتريها المصارف المركزية ـ أو بعض هيئات أخرى تشرف عليها ـ بسعر ثابت لتبيعها بعد ذلك الى المستوردين بسعر ثابت أيضا ، ولكن بقدر ما تسمح به مواردها من هذه الصكوك وبشرط أن تكون السلع المستوردة من الأشياء الضرورية لا الكمالية [1] . وقد كان اتباع هذه السياسة ضرورة قضت بها

(١) انظر فى هذا الموضوع Questions Monétaires de l' Heure Presente (عدد خاص من مجلة الاقتصاد السياسى الفرنسية) ص ٤٢ ـ ٦٨ ، ومقاله فى Le Monde Nouveau ص ١٠٤ ـ ١١٥

ظروف الأزمة العالمية ، اذ كان من أخطر مساوئها نقص عظيم فى قيمة الصادرات ، فأفضى ذلك ، في البلاد التي لم تستطع انقاص وارداتها تبعا لذلك ، الى استنفاد جزء كبير من احتياطيها المعدنى ومما لديها من الصكوك الأجنبية حتى أصبحت مهددة بتدهور عظيم فى قيمة نقودها الأهلية . فاتقاء لهذا الخطر عمدت حكومات كثيرة الى اعلان موراتوريوم بتأجيل نقل جزء كبير من أقساط ديونها الى الخارج ، ووقف مايتوفر لها من صكوك التسويات الدولية على سداد أثمان ماتشترى من الخارج من السلع الضرورية دون سواها . ولم تكتف بذلك بل عمدت فى حالات كثيرة الى تعيين حد أقصى لما يجوز استيراده خلال زمن معين من بعض السلع ، وايجاد نظام بمقتضاه لايجوز لأحد أن يستورد شيئا منها الا بتصريح خاص وبقدر معلوم .

وقد يلتمس العذر لبعض الدول فى اتباع هذه السياسة محافظة على نظامها النقدى الذهبي ولو فى الظاهر ، لا سيما وأن أغلبها قريب العهد بنظام النقود الورقية الالزامية ، ولايزال يذكر ماعاناه بسببه من المحن والشدائد . بيد أن هذه السياسة من شأنها أن تحمل الدول الأخرى على مقابلتها بالمثل ، فتتسع دائرة التقييد ويعظم خطرها . ثم هى الى جانب ذلك تقوم لدى كثير من رجال السياسة على فكرة خاطئة : وهى ضرورة ايجاد التوازن فى الميزان التجارى بين كل دولة وأخرى ، بمعنى أنه اذا تبين للدولة «ا» أنها تستورد من «ب» ١٠٠ وحدة على حين انها لا تصدر اليها سوى ٥٠ وحدة فانه يتعين انقاص ما تستورده منها الى ٥٠ وحدة . ولكن ذلك من شأنه أن ينقص قوة شراء «ب» فى الخارج بالقدر نفسه فلاتشترى من «حـ» و«د» الامقدارا من السلع أقل . واذ كانت «حـ» و«د» من أفضل عملاء «ا» فان نقص قوة شرائهما يحمل «ا» على انقاص ماتستورده منهما ، وعلى هذا النحو تأخذ التجارة الدولية تسير من قيد الى قيد ومن انكماش الى انكماش . ولذلك لم يكن

مستمرا أن تهبط قيمتها الى ۲٫۰۰۰ مليون دولار في سنة ۱۹۳۲ بعد أن كان مقدارها ۵٫۲۰۰ مليون دولار في سنة ١٩٢٩ [١] .

(٦) تسوية ديون الحكومات الخارجية

۵ وسائل التسوية

تعرض أحيانا ظروف تقضي على بعض الحكومات بأداء مبالغ طائلة للخارج تتخذ شكل غرامة حربية أو ديون تعويضات أو أقساط ديون سابقة أو ثمن مؤن وذخائر أو نحو ذلك . وتلك حالة تثير مسألتين خطيرتين : (الأولى) مسألة داخلية : هي تدبير الأموال اللازمة للأداء . وهذه تحل بطرائق مختلفة ، كفرض ضرائب جديدة أو زيادة القديمة أو عقد بعض القروض في الخارج اذا تهيأت لها أسباب النجاح . (الثانية) مسألة خارجية : هي تدبير وسائل نقل هذه الأموال الى الخارج . ذلك أن الوسائل التي شرحناها آنفا لتسوية الديون الخارجية قلما تكفي في هذه الحالة نظرا لجسامة المبالغ التي يراد نقلها . وتلك المسألة الثانية هي التي تعنينا خاصة في هذا البحث .

ويلاحظ بادىء بدء أنه متى كان مقدار الدين جسيما بحيث لا يستطاع أداؤه دفعة واحدة وانما أقساطا خلال عدد من السنين فان الوسيلة الطبيعية للوفاء هي الاكثار من الانتاج والتصدير بحيث تكون هناك زيادة سنوية في الصادرات على الواردات تستخدم قيمتها في أداء الأقساط . وهنالك بجانب ذلك وسائل أخرى ولكنها بطبيعتها لا تصلح للوفاء بصفة مستمرة . وفيما يلي بيان أهم وسائل التسوية [٢] .

وسائل تسوية ديون الحكومات الخارجية : (١) تصدير الذهب

---

(١) Cole, Monetary Problems ص ٢٦١

(٢) ريو ، في (Précis) الجزء الثاني ، ص ٢٤٦ وما بعدها

والفضة : فنى مقدور كل حكومة أن ترسل وفاء لما عليها بعض المسكوكات أو السبائك الذهبية أو الفضية فتقبل فى الخارج بقيمتها المعدنية . وتلك أبسط الطرق ولكنها لا تصلح الا لأداء مبالغ قليلة نظرا لأن ما يوجد من الذهب والفضة فى كل دولة ليس بالقدر الجسيم (١) . ومن الجهة الأخرى فان الاقدام على تصدير كمية كبيرة من سبائك الذهب أو الفضة التى يتكون منها الاحتياطى المعدنى فى مصرف الاصدار يعرض نظام الدولة النقدى الى أشد المخاطر .

(٢) بيع النقود الورقية فى الخارج : وذلك فى حالة اتباع نظام النقود الورقية الالزامية ، فقد يتاح وجود مضاربين فى الخارج يأملون ارتفاع قيمة هذه النقود فى المستقبل فيشترونها بنقودهم الأهلية . وهم أحيانا يتسلمون النقود الورقية وأحيانا يتركونها ودائع فى مصارف البلد الأصلى ، وفى الحالتين يستطاع استخدام ثمن شراء النقود الورقية فى شراء الذهب أو الصكوك الأجنبية واستعمال ذلك فى وفاء الديون الخارجية . وقد استطاعت بعض الدول بعد الحرب — كألمانيا وفرنسا — أن تبيع المضاربين فى الخارج مقادير عظيمة من نقودها الورقية ، وقد لعب ذلك فى وقت ما دورا كبيرا فى تسوية ديون الحرب والتعويضات . غير أنه محال أن تعول حكومة على هذه الطريقة وحدها ، ذلك أن النقود الورقية لا تجد بسهولة من يشتريها فى الخارج ، كما أن من يشتريها يترقب دائما الفرص لبيعها واسترداد قيمتها بنقوده الأهلية . وقد يكفى حادث بسيط يلقى الرعب فى نفوس المضاربين الأجانب كى يسارعوا الى التخلص من هذه النقود الورقية .

(٣) تصدير الأوراق المالية الأجنبية : فنى كل دولة توجد طائفة من الأهلين والمصارف تملك أوراقا مالية أجنبية تتألف من سندات الحكومات والبلديات الأجنبية ومن أسهم وسندات بعض المشروعات فى الخارج . وتلك الأوراق

---

(١) راجع ص ٦

تخول أصحابها حق الاستيلاء على قيمتها وقيمة كوبوناتها بالنقود الأجنبية . ولذلك كان فى استطاعة الحكومات التى تريد أداء دين فى الخارج أن تشترى من رعاياها بعض هذه الأوراق بالنقود الأهلية ثم تبيعها فى البورصات الأجنبية أو تسلمها مباشرة الى دائنيها اذا كانوا يقبلونها كوسيلة للوفاء . وهذه الطريقة من أكثر الطرق ذيوعا فى الدفع الدولى ، ولكن يؤخذ عليها أنه مهما كثر ما عند الأفراد من الأوراق المالية الأجنبية فهى عرضة للنفاد ، كما أنهم قد يمتنعون عن بيعها الى الحكومة ، وفى الحالتين يتعين عليها الالتجاء الى وسائل أخرى .

(٤) عقد القروض فى الخارج : وتلك وسيلة لاتجد أغلب الحكومات غضاضة فى الالتجاء اليها ولاسيما متى كانت تتمتع بثقة المتمولين الأجانب وكانت ظروف العالم المالية تسمح بتوظيف قروضها فى البلاد الأجنبية . ويتحقق ذلك عمليا بجملة طرق من أهمها الآتية : تصدر الحكومة التى تريد الاقتراض سندات بقيمة القرض تعرضها للبيع فى الأسواق المالية الأجنبية وتسحب على المكتتبين فيها كمبيالات بالنقود الأجنبية تدفعها كأداة للوفاء الى دائنيها . غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لاتؤدى الى ابراء ذمة الحكومة نهائيا ، وكل ماقى الأمر أنها تؤدى الى استبدال دين بآخر . ويرد على ذلك بأن فى هذا الاستبدال تخفيفا لعبء الدين الأصلى ، فقد يكون الدين الجديد الناشىء عن القرض قابلا للوفاء أقساطا على مدد طويلة ، على حين يكون الدين الأصلى واجب الوفاء حالا أوفى مدة قصيرة . ولكن مع ذلك يظل هناك مسألة أداء أقساط الدين الجديد وضرورة تدبير الموارد والوسائل اللازمة لذلك .

(٥) تصدير العمل الأهلى : وذلك بأن ترسل الحكومة المدينة عمالا من لدنها وعلى نفقتها ليؤدوا أعمالا فى أرض الحكومة الدائنة ، كاصلاح بعض

الأراضى الزراعية وتشييد المنازل والمصانع . وقد طرحت هذه الطريقة على بساط البحث أثناء المناقشات فى ديون التعويضات ، وأظهرت الحكومة الألمانية استعدادها لارسال الأيدى العاملة الألمانية والمواد الألمانية لاصلاح المناطق المتخربة فى فرنسا . ولكن الحكومة الفرنسية أعرضت عن ذلك لاعتقادها ـ وهذا ما يؤخذ عادة على هذه الطريقة ـ أنها تؤدى الى هبوط أجور العمال الوطنيين لمنافسة الألمانيين لهم وأيضا إلى الحاق الضرر بصناعة البناء فى فرنسا[1] .

(٦) تصدير المنتجات الأهلية : وتلك هى الطريقة الطبيعية لأداء ديون الحكومات الخارجية ولاسيما متى امتدت آجال أقساطها . وهذا يتحقق باحدى طريقتين : (أ) أن تصدر سنويا الدولة المدينة الى الدائنة مقدارا من المواد الأولية أو المصنوعة تقبلها الدولة الدائنة بقيمتها على أنها وسيلة للوفاء . (ب) أن تصدر الدولة المدينة مقدارا من منتجاتها الى دولة أخرى غير الدائنة . فمثلا اذا كان الأمر يتناول أداء دين على المانيا لفرنسا فان الأولى تستطيع أن تبيع فى الولايات المتحدة مقدارا من البضائع الألمانية وتسحب على المشترين فيها كمبيالات بالدولارات تسلمها الى الحكومة الفرنسية . فتستخدمها هذه اما فى أداء بعض ما عليها من الديون للولايات المتحدة ، واما فى شراء بعض الذهب فيها ، واما كما هو الأغلب تبيعها الى المستوردين الفرنسيين الذين يدفعونها ثمنا لما يشترونه من البضائع فى الخارج . وفى الحالتين يتحقق الوفاء عن طريق تصدير السلع الألمانية الى الخارج ، وحصول فرنسا اما على السلع الألمانية ذاتها واما على سلع أجنبية أخرى يدفع ثمنها بما تصدره المانيا من سلعها .

وواضح أن اتخاذ تصدير المنتجات وسيلة للوفاء يتطلب توافر شرطين : (الأول) أن يتوفر للدولة المدينة من المنتجات التى يمكن تصديرها الى الخارج

---

(١) انظر ملاحظات السير (Salter) على هذه الطريقة فى كتابه (Recovery) ص ١٣٩ وما بعدها

فائض في الانتاج السنوى على الاستهلاك السنوى، وبقدر هذا الفائض تكون قدرة الدولة على الوفاء [١] . (الثاني) أن تكون الدولة الدائنة على استعداد لتقبل الواردات الأجنبية سواء من الدولة المدينة أو من الدول الأخرى، ولذلك لا يُفهم موقف بعض الدول التي تصر على استيفاء ديونها الخارجية وفي الوقت نفسه تمعن في اقامة الحواجز الجمركية في سبيل الواردات الأجنبية

§ غرامة الحرب السبعينية [٢]

كان أداء هـذه الغرامة معتبرا قبـل الحرب العظمى حادثا فذا في تاريخ التسويات الدولية نظراً لجسامة المبالغ التي تناولها وسرعة أدائها . ولاريب انه من أفضل الأمثلة التي تبين كيف تستطيع حكومة أن تدفع الى أخرى مبلغا جسيما في مدة وجيزة . وقد كانت هذه الغرامة وليدة معاهدة فرنكفورت بعد حرب ١٨٧٠ — ٧١ بين فرنسا وألمانيا، وكان مقدارها ٥ مليار فرنك يضاف اليها ٣٠١ مليون فرنك فائدة و ١٤ مليونا نفقات مختلفة فتكون الجملة ٥٣١٥ مليونا من الفرنكات . وكان على فرنسا أن تؤدى ذلك في مدة قصـيرة ، ولـكنها مع ذلك استطاعت بفضل وطنيتها وحذقها في تدبير الشؤون المالية أن تدفع الغرامة كاملة قبل الموعد المضروب .

وكان على الحـكومه الفرنسية أن تعالج مسألتين أشرنا اليهما من قبـل : أحداهما مسـألة تدبير الأموال اللازمة للوفاء، والأخرى مسألة نقل هـذه الأموال الى المانيا . فأما الأولى فقد وفقت الى حلها بسهولة وسرعة أثارت

---

(١) ويبو في (Précis) الجزء الثاني ص ٢٥٣

(٢) انظر في هذا الموضوع : توسيج في (International Trade) ص ٢٦٣ وما بعدها ، ويبو في (Précis) الجزء الثاني ص ٢٥٥ وما بعدها ؛ وانظر أيضا : Norman Angel, La Grande illusion ص ١٤٣ وما بعدها . وفي هذا الكتاب يثبت المؤلف أن أداء غرامة الحرب السبعينيه أضر بألمانيا أكثر مما أفادها

دهشة العالم واعجابه . وكان اعتمادها الأول فى ذلك على الاقتراض، فقد عقدت قرضين كبيرين أحدهما فى سنة ١٨٧١ ومقداره ٢ مليار فرنك تقريبا والآخر فى سنة ١٨٧٢ ومقداره ٣ مليار فرنك . وكذلك اقترضت من بنك فرنسا مبلغا كبيرا دفعت منه الى المانيا على شكل أوراق مصرفية ١٢٥ مليون فرنك . وبجانب هذا وذاك اقترضت الحكومة الفرنسية من شركة سكة حديد الشرق الفرنسية مبلغ ٣٢٥ مليون فرنك يمثل قيمة الجزء الذى ابتاعته المانيا من خطوطها فى الألزاس واللورين وخصصت قيمته من أصل الغرامة .

ولئن كانت فرنسا قد استطاعت أن تحصل على هذه المبالغ الجسيمة عن طريق الاقتراض فذلك يرجع الى الثقة المالية العظيمة التى ظلت تتمتع بها بالرغم من هزيمتها حربيا . وبفضل وجود فائض سنوى فى ميزانها الحسابى بعد ذلك استطاعت بسهولة أن تؤدى فوائد هذه القروض وأن تشترى سنداتها تدريجيا .

وأما المسألة الثانية وهى نقل هذه الأموال الى الخارج فلم يكن نجاح فرنسا فيها بأقل من نجاحها فى المسألة الأولى . وقد سلكت فى ذلك سبلا ثلاثة : (١) الدفع النقدى : فقد دفعت على شكل مسكوكات ذهبية وفضية فرنسية وألمانية وأيضا على شكل أوراق مصرفية فرنسية وأخرى المانية ما تبلغ قيمته ٧٤٢ مليونا من الفرنكات . (٢) الدفع العينى : فقد استولت المانيا على جزء من سكة حديد الشرق قدرت قيمته بمبلغ ٣٢٥ مليون فرنك تعهدت الحكومة الفرنسية بدفعها الى تلك الشركة . (٣) الدفع بالكمبيالات وهو الذى كانت له المكانة الأولى : فقد دفع بهذه الطريقة نحو ٤٢١٨ مليونا من الفرنكات أى ما يعادل ⅘ الدين كله تقريبا . ولم يسبق لحكومة من قبل أن اجتمع لديها مثل هذا القدر من الكمبيالات .

وهذا يحدو بنا الى التساؤل : كيف استطاعت الحكومة الفرنسية أن تحصل على هذا القدر العظيم من الكمبيالات ؟ لاريب أن ذلك يرجع الى

الحقيقة الآتية وهى أن الجزء الأكبر من القرضين العظيمين اللذين عقدا فى سنتى ١٨٧١ و ١٨٧٢ اكتتب فيه بالنقود الأجنبية وبالأوراق المالية الأجنبية ، فقد وظفت فرنسا من هذين القرضين فى الأسواق المحايدة ما تبلغ قيمته ٢٣٠٠ مليون فرنك أى ما يعادل نحو ⅓ القرضين ، وبذلك استطاعت أن تسحب بقدر هذا المبلغ كمبيالات بالنقود الأجنبية على المكتتبين فى الخارج . وبجانب ذلك كان يوجد فى فرنسا كثير من المتمولين يملكون أوراقا مالية أجنبية وهؤلاء ناشدتهم الحكومة خاصة بأن يكتتبوا فى قرضيها لاسيما وأنهم بذلك يستفيدون من الشروط الملائمة التى نص عليها فى مصلحة من يكتتب بالنقود الأجنبية . وقد كان أمامهم اما أن يبيعوا هذه الأوراق ويدفعوا قيمتها الى الحكومة الفرنسية ومقابل ذلك يحصلون على بعض سنداتها ، واما أن يسلموا الى الحكومة هذه الأوراق فتتولى بيعها بنفسها فى الأسواق الخارجية وتعطيهم مقابلها السندات الحكومية . وقد بلغ ما تجمع لدى الحكومة من الصكوك الأجنبية الناشئة من بيع هذه الأوراق نحو ٢ مليار فرنك . وبجانب هذا وذاك اشترت الحكومة بمقدار من النقود الفرنسية التى اكتتب بها فى القرضين بعض الصكوك الأجنبية .

§ ديون التعويضات (١)

تبدو لنا اليوم غرامة الحرب السبعينية مع جسامتها ضئيلة بجانب ديون

---

(١) من أحسن ما يرجع اليه فى هذا الموضوع كينز (Keynes) فى كتابه (Economic Consequences of the Peace) ص ١٠٣ وما بعدها ، والسير سولتر (Salter) فى كتابه (Recovery) ص ١٢٢ وما بعدها ، وكذلك مجلة (The Economist) ملحق خاص بالتعويضات وديون الحرب عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ وآخر خاص بديون الحرب عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

التعويضات التى فرضها الحلفاء وشركاؤهم على ألمانيا بعد الحرب العظمى ، فقد نصت المادة ٢٣٢ من معاهدة فرساى على التزام ألمانيا بأن تعوض السكان فى بلدان الحلفاء وشركائهم عن كل ما لحقهم من الأضرار بفعل الجيوش الألمانية فى البر والبحر والهواء . ولكن واضعى المعاهدة لم يحددوا مقدار هذه التعويضات ووسائل أدائها بل تركوا أمر تقدير ذلك الى لجنة خاصة هى لجنة التعويضات[1]. وقد حددت اللجنة مقدار ديون التعويضات لأول مرة فى سنة ١٩٢١ بمبلغ ١٣٢ مليار مارك — ذهبا . وكان جليا أن هذا المبلغ أكثر مما تحتمله حالة ألمانيا الاقتصادية . وفى الحق أن الحلفاء لم يكونوا متفقين فيما بينهم على مقدار ديون التعويضات وأقساطها ، وكان الخلاف على أشده بين فرنسا وانجلترا بشأن مقدرة ألمانيا على الوفاء . ففرنسا ترى أن هذه مسألة مالية قوامها تدبير الأموال اللازمة للوفاء فلا يحدها إلا مقدرة الألمانيين على أداء الضرائب . أما انجلترا فترى أنها قبل كل شىء مسألة نقل أموال الى الخارج فهى محدودة بمقدار ما يتوفر لألمانيا من صكوك التسويات الدولية بفضل زيادة صادراتها على وارداتها[2] .

بيد أنه لم يمض إلا قليل من الزمن حتى توقفت ألمانيا عن أداء ما فرض عليها من أقساط التعويضات ، وازاء ذلك عمدت فرنسا وبلجيكا الى احتلال وادى الرور إرغاما لها على الوفاء . وبعد مفاوضات طويلة شاقة استقر الرأى على تأليف لجنتين من الخبراء يناط بإحداهما البحث فى وسائل موازنة الميزانية الألمانية وما يجب اتخاذه لتثبيت قيمة النقد فى ألمانيا ، وبالأخرى تقدير مبلغ رؤوس الأموال التى فرت من ألمانيا والبحث فى وسائل اعادتها .

---

(١) انظر فى وظائف هذه اللجنة كينز (Keynes) فى كتابه (Economic Consequences of the Peace) ص ١٩٦ وما بعدها

(٢) السير سولتر (Salter) فى (Rocovery) ص ١٢٦

وقد اجتمعت اللجنة الأولى تحت رئاسة الجنرال داوز الأمريكي ورفعت عن أعمالها تقريراً فى ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ ضمنته مشروعا جديدا لأداء ديون التعويضات . وقد اشتهر هذا المشروع باسم مشروع داوز (Dawes Plan) وتم الاتفاق عليه مقابل سحب الجنود الفرنسية والبلجيكية من وادى الرور . وهذا المشروع هو الذى يعنينا هنا .

مشروع داوز : لم تذهب لجنة داوز الى تعيين رقم اجمالى لديون التعويضات ولكنها وضعت ميزانا لمدفوعات المانيا السنوية . ومما هو جدير بالملاحظة أن تلك اللجنة استندت فى تقدير قدرة المانيا على الوفاء على اعتبارات مالية بحتة ولكنها أغفلت مسألة نقل الأموال من المانيا الى الخارج . وقد اعتمدت فى تمويل حساب التعويضات على ثلاثة صنوف من الايرادات [١] (١) ايرادات آتية من الميزانية الألمانية أى من الضرائب . (٢) ايرادات آتية من ناتج ضريبة على النقل ومن ايرادات السكك الحديدية الألمانية ، وقد تقرر لذلك اصدار سندات قيمتها ١١ مليار مارك — ذهبا مضمونة برهن عقارى على السكك الحديدية وتدفع فوائدها سنويا من ايرادات تلك السكك . (٣) ايرادات آتية من دخل الصناعات الألمانية ، وقد تقرر لذلك اصدار سندات قيمتها ٥ مليار مارك — ذهبا مضمونة برهن عقارى على المشروعات الصناعية وتدفع فوائدها وأقساط استهلاكها من دخل هذه المشروعات [٢] .

ومن الجهة الأخرى حددت لجنة داوز أقساط ديون التعويضات بمبالغ تبدأ من ١٫٠٠٠ مليون مارك — ذهبا فى سنة ١٩٢٤ — ٢٥ ثم تتزايد تدريجيا

---

(١) رينوفن (Précis) الجزء الثانى ، ص ٢٦٠ — ٢٦١

(٢) وقد جعلت هذه السندات فردية بمعنى أن كل مشروع صناعى هو الذى يصدر نصيبه من تلك السندات ويضمنها برهن عقارى على ممتلكاته الخاصة ، ويضاف الى ذلك ضمان الحكومة الألمانية

حتى تبلغ ٢٫٥٠٠ مليون مارك ـ ذهبا فى سنة ١٩٢٨ — ٢٩، وتظل عند هذا الحد فى السنوات التالية مع اضافة مبالغ أخرى تؤخذ من الميزانية ويتوقف مقدارها على حالة الرخاء فى المانيا . ولم تبين اللجنة وسائل نقل هذه المبالغ ولكنها وضعت تحفظين غاية فى الأهمية : (الأول) أنه اذا أصبحت حالة الصرف بحيث تعرض قيمة المارك الذهبي للخطر فانه يتعين وقف نقل أموال التعويضات بناء على قرار تصدره لجنة خاصة وتترك الأموال المتجمعة مؤقتا بالماركات فى المانيا . (الثانى) أنه اذا حدث ارتفاع أوهبوط فى مستوى الأثمان العالمي مقدرا بالذهب بنسبة تزيد على ١٠ ٪ فان أقساط التعويضات تتعدل تبعا لذلك .

ولم يلق مشروع داوز على عاتق المانيا أى التزام خاص بنقل أقساط ديون التعويضات بل اعتبرها فى حالة وفاء بمجرد ايداع المبالغ المطلوبة في الريشسبنك لحساب مندوب لجنةالتعويضات . وهنا تبدأ وظيفة لجنة خاصةهى لجنة النقل (Transfer Committee) التى يؤلفها الدائنون للنظر فى وجوه التصرف فى المبالغ المودعة لحسابهم. ولها أن تسلك فى ذلك سبلا ثلاثة : (١) أن تستخدم جزءا منها فى أداء قيمة بعض السلع الألمانية كالخشب والفحم والمواد الكيمائية التى يرسلها المنتجون الألمانيون الى بعض الدول الدائنة بناء على طلبها . (٢) أن تستخدم جزءا آخر فى شراء الكمبيالات وغيرها من صكوك التسويات الدولية التى هى أفضل الوسائل لنقل الأموال من بلد الى آخر . (٣) أن توظف من وقت لآخر جزءا فى المانيا وذلك بشراء بعض السندات أوفى بعض عمليات القروض الأخرى . انما يلاحظ أن هذا التوظيف ليس سوى وسيلة احتياطية لايلجأ اليها إلا متى خشى من جهة أن يؤدى شراء المقادير العظيمة من الكمبيالات الى تدهور قيمة المارك، ولم تقبل الدول الدائنة من الجهة الأخرى أن تستوفى حقوقها سلعا ألمانية . وفى الحق أن أغلب هذه الدول كان قليل

الرغبة فى الحصول على السلع الألمانية نظرا لما يترتب على ذلك من المضار للمنتجين الوطنيين . وتلك إحدى العقبات الرئيسية التى طالما حالت دون حل مشكلة ديون التعويضات .

مشروع ينج[١] : ظلت المفاوضات دائرة بين الدول بعد مشروع داوز بقصد إيجاد حل نهائى لمسألة ديون التعويضات ، ولا سيما من حيث تحديد مقدارها وعدد أقساطها ، وأيضا لاخراجها من دائرة السياسة بتحويلها بقدر المستطاع إلى ديون تجارية . فاستقر الرأى على تأليف لجنة خبراء جديدة لتعالج المسألة على هذا الأساس . وقد اشتهرت هذه اللجنة باسم لجنة ينج نسبة إلى رئيسها الأمريكى ، فوضعت فى سنة ١٩٢٩ مشروعاً جديداً لمدفوعات ألمانيا اشتهر باسم مشروع ينج (Young Plan) وصودق عليه فى مؤتمر لهاى سنة ١٩٣٠ . وبمقتضى ذلك جعلت أقساط ديون التعويضات بحيث تبدأ بمبلغ قدره ١٫٧٠٨ مليون مارك ذهبا فى سنة ١٩٣٠ — ٣١ ، ثم تتزايد تدريجا حتى تبلغ ٢٫٤٢٩ مليونا فى سنة ١٩٦٥ — ٦٦ ، وتنتهى أخيراً فى سنة ١٨٨٧ — ٨٨ . وتقرر مبدأ جديد وهو التفرقة فى أقساط التعويضات بين « المدفوعات غير الشرطية » و « المدفوعات الشرطية » ، فالأولى واجبة الدفع مهما كانت الظروف وأما الثانية فيجوز فى ظروف خاصة تأجيلها . كما نص على إيجاد بنك التسويات الدولية ليعهد اليه فى الاشراف على إصدار سندات تمثل المدفوعات غير الشرطية ، وفى توظيفها فى الأسواق المالية . بيد أن مشروع ينج لم يحتفظ بما جاء فى مشروع داوز من النص على جعل التزامات ألمانيا متمشية مع مستوى الأثمان العالمية . وكان لاغفال هذا التحفظ نتائج سيئة بالنسبة لألمانيا ، فقد تدهورت الأثمان بعد ذلك تدهورا جعل أقساط ديون التعويضات بمقتضى مشروع ينج

---

(١) مجلة (The Economist) ملحق عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ — وكتاب السير سولتر (Recovery) ص ١٤٤ — ١٤٨

أثقل عبئا على المانيا مما كانت بمقتضى مشروع داوز ، مع أنه روعى عند وضع مشروع ينج تخفيف عبء هذه الأقساط .

على أنه لم يقدر لمشروع ينج أن يعمر طويلا ، فقد أخذت حال المانيا من بعد ذلك تسوء سريعا ، ولا سيما منذ أن وقعت الأزمة المالية المشهورة في مايو سنة ١٩٣١ على أثر انهيار بنك « Credit Anstalt » النمساوى ، واشتدت حركة سحب رؤوس الأموال من المانيا ، ولم يعد فى طاقتها الاستمرار فى دفع أقساط ديونها الخارجية . إزاء ذلك أصدرت الحكومة الألمانية فى ٥ يونيه سنة ١٩٣١ منشوراً أعلنت فيه « أن سوء حالة الأعمال ومركز الريخ المالى يدعوان حتما إلى تخفيف عبء الالتزامات الناشئة عن ديون التعويضات » وتبين بجلاء وقتئذ أن الاستمرار فى سحب رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة واستنفاد الذهب من خزائن الرشسبنك لايلبثان أن يذهبا بثبات قيمة الريشمارك ويجعلان المانيا غير قادرة على نقل أى مبلغ لحساب ديون التعويضات أو غيرها . ولما كانت هذه النتيجة من شأنها أن تؤثر فى مستقبل ديون الحلفاء إزاء أمريكا [1] ، وتعرض للخطر مستقبل كافة الديون التجارية التى فى ذمة المانيا ، فلذلك اقترح الرئيس هوفر في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١ اصدار موراتوريوم بتأجيل أقساط ديون التعويضات وديون الحرب لمدة سنة . وكان أكبر الظن أن قبول هذا الموراتوريوم لا يؤدى الى تخفيف أعباء الديون الخارجية فحسب بل ويساعد أيضا على اعادة الثقة الى النفوس ووضع حد للأزمة العالمية . ولكن تردد فرنسا فى قبوله أضاع ما كان منتظرا من تأثيره النفسانى .

وفى خلال الأشهر التالية أخذت حال المانيا تسير من سىء الى أسوأ .

---

(١) ذاك أن الحلفاء كانوا يسددون مما يتقاضونه من المانيا أقساط ديون الحرب لأمريكا . وفى الواقع أن أغلب مدفوعات المانيا كان ينتهى بها الطواف الى أمريكا .

وقد تبين من تقرير لجنة وجين « Wiggin Committee »[1] ـ التي تألفت في ذلك الحين لدراسة حالة ألمانيا ـ أنه بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٣٠ أدت ألمانيا من ديون التعويضات ١٠٫٣٠٠ مليون ريشمارك وذلك دون أن يكون هناك زيادة في الصادرات على الواردات، بل بعكس ذلك كان هناك عجز في ميزانها التجاري قدره ٦٫٣٠٠ مليون ريشمارك . ولذلك فإن ما استطاعت ألمانيا أن تدفعه من أقساط ديون التعويضات وديونها التجارية انما يرجع إلى تدفق ما يبلغ نحو ١٨٫٠٠٠ مليون ريشمارك إلى ألمانيا تمثل قروضا من الخارج وبالأخص من الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد كان أسوأ ما في هذا الموقف جرى العالم على سياستين متناقضتين : فمن جهة سياسة مالية دولية واسعة النطاق تجعل بعض الدول مدينة للأخرى بمبالغ طائلة يتعين أداء أقساطها سنويا، ومن الجهة الأخرى سياسة حماية جمركية عنيفة تحول دون حرية تصدير السلع من الدول المدينة إلى الدائنة .

اتفاقية لوزان : وأخيرا وبعد محاولات كثيرة لمعالجة الحالة تقرر عقد مؤتمر لوزان، فبدأ أعماله في ١٦ يونيه سنة ١٩٣٢ . وفيه تقرر الغاء التزامات ألمانيا جميعا لحساب التعويضات الا ما كان منها خاصا بالقروض التي عقدت بمقتضى مشروعي داوز ويَنج ، وفي مقابل ذلك تسلم ألمانيا إلى بنك التسويات الدولية سندات حكومية قيمتها ٣٠٠٠ مليون مارك ـ ذهبا بفائدة قدرها ٥٪ لتوظيفها في الأسواق المالية، ولكن بشرط ألا تعرض للبيع قبل مضى ثلاث سنوات . وهكذا هبط قسط دين ألمانيا السنوي دفعة واحدة من ٤٠٠ مليون دولار تقريبا بمقتضى مشروع ينج الى نحو ٤٠ مليون دولار فقط . غير أن دول الحلفاء وقد كانت تحرص دائما على ربط ديون التعويضات بديون الحرب قررت فيما بينها بمقتضى اتفاق اشتهر باسم :

---

(١) راجع هذا التقرير في مجلة (The Economist) ملحق عدد ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣١

Gentlemen's agreement أنه إذا لم يتح لها أن تظفر من دائنيها على تسوية مرضية لديونها فانها تمتنع عن التصديق على اتفاقية لوزان، ويعود الموقف بينها وبين المانيا إلى ما كان عليه قبل موراتوريوم هوفر . وقد كان هذا أقصى ما تستطيع أن تفعله تلك الدول فى مؤتمر لم تكن الولايات المتحدة وهى الدائنة الرئيسية ممثلة فيه (١) .

الفصل الخامس

السياسات التجارية وتدخل الحكومات فى التجارة والصناعة (٢)

(١) السياسات التجارية من الوجهة النظرية

مذهب حرية التجارة ومذهب حمايتها : يتنازع السياسات التجارية في العالم مذهبان خطيران هما مذهب حرية التجارة ومذهب حماية التجارة . ولكل وجهة نظر خاصة : فأما أنصار المذهب الأول فينظرون الى الاستبدال الدولى على أنه كالاستبدال الداخلى مظهر من أروع مظاهر التضامن الأنسانى وشرط ضرورى لتقسيم العمل . وكما أن الاستبدال الداخلي يحقق فوائد تقسيم العمل بين الأفراد فكذلك الاستبدال الدولى يحقق فوائد تقسيم العمل بين الشعوب . وعندهم أنه لما كان الفرد هو الذى يعود عليه الربح من الاستبدال الدولى ، وكان كل فرد أعرف الناس بمصلحته الشخصية وأقدرهم علي خدمتها

---

(١) مجلة (The Economist) ملحق عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

(٢) من أحسن المؤلفات الخاصة فى هذا الموضوع ما يأتى : Bastable, The Commerce of Nations - Taussig, Readings in International Trade and Some Aspects of the Tariff Problem - Griffin, Principles of Foreign Trade - Fisk and Peirce, International Commercial Policies - Arnauné, Le Commerce Exterieur - Gignoux, L'aprés guerre et la Politique Commerciale.

فان مجموع الربح من التجارة الدولية يكون أعظم كلما توفرت للأفراد الحرية فى معاملاتهم الخارجية . لذلك يبغى أنصار حرية التجارة أن تكون بلدان العالم جميعا بمثابة سوق واحدة تتداول الثروات بينها بحرية وسهولة كما لو كانت بلدا واحداً.

وأما أنصار حماية التجارة فيضعون المسألة فى وضع آخر ، فعندهم أن المصلحة القومية لا الفردية هى التى يجب مراعاتها ، وواجب أن توجه التجارة الدولية فى كل أمة بحيث تؤدى الى ترقية الاقتصاد القومى وصون المصالح الأهلية . وهم لا ينكرون أن الباعث على الاستبدال الدولى هو رغبة الفرد فى الحصول على الربح إلا أنهم يرون أن نتائج ذلك تتعدى الفرد إلى الأمة جميعا ، ولذلك كان حقا على الحكومة أن تتدخل بما يكفل خدمة مصلحة الأمة ويؤدى بالأخص الى رقيها الصناعى ، لا سيما وقد يكون هذا الرقى شرطا ضروريا لقوتها الحربية ونفوذها السياسى . وقد اشتهر بعض الاقتصاديين الألمانيين بابراز تلك الناحية من الحماية .

وسنأتى فيما يلى على مختلف الحجج التى يدلى بها أنصار المذهبين .

§ مذهب حرية التجارة

وُضعت قواعد هذا المذهب فى أواخر القرن الثامن عشر ، وواضعها الفيزيوكرات فى فرنسا ودافيد هيوم وآدم سميث فى انجلترا ، ثم جاء ريكاردو واستوارت ميل فاستكمل المذهب فى كتاباتهما صورته وبلغ غاية قوته . ثم وجد له بعد ذلك فى بلاد كثيرة أنصارا أقوياء أبلوا بلاء حسنا فى الدعوة له والدفاع عنه . وقد استندوا فى ذلك على طائفتين من الحجج : طائفة مدارها فوائد تقسيم العمل الدولى وحرية الاستبدال ، وطائفة مدارها مضار حماية التجارة .

(فأولا) فوائد تقسيم العمل الدولى وحرية الاستبدال : هذه الفوائد تبدو واضحة من خلال نظرية التكاليف النسبية التى شرحناها آنفا [١]. فالدول ليست سواء من حيث المقدرة على انتاج السلع المختلفة، وذلك نظرا لتباين أحوالها الطبيعية من جوية وجغرافية وجيولوجية، وأيضا لتباين صفات سكانها الطبيعية والمكتسبة. فبفضل التجارة الدولية تستطيع كل دولة أن تتخصص فى انتاج السلع التى تمدها لها ظروفها الخاصة، فالتى حبتها الطبيعة بالأرض الخصبة مثلا تتخصص فى الزراعة على حين تتخصص فى الصناعة تلك التى تكثر فى بطون أرضها المعادن، ثم يستبدل كل من الفريقين بعض ناتجه ببعض ناتج الآخر. وبذلك يتاح لكليهما أن يحصل من الآخر على ما يحتاج اليه من السلع بنفقات أقل، أى بمقدار من العمل ورأس المال أقل مما كان يبذل لو انه أنتج هذه السلع بنفسه، ولذلك كان الاستبدال الدولى مؤديا الى الاقتصاد فى الجهود وزيادة الثروات. وهذه الفوائد تكون أعظم كلما كانت حرية التجارة أكثر توفرا. وقد يُعترض على ذلك بأن من الدول ما هو متفوق على غيره فى كل فروع الانتاج وأن منها ماهو ضعيف فيها جميعا، فاذا طبق مبدأ حرية التجارة على اطلاقه فان الضعيف لا يستطيع أن ينتج من الثروات شيئا إذ يغلب على أمره فى كل ميادين الانتاج. ويُرد على ذلك بأنه مهما بلغ من تفوق الفريق الأول فهو يجد دائما من مصلحته أن يتخصص فى انتاج مايكون تفوقه فيه أعظم منه فى سواه، على حين يتخصص الفريق الثانى فى انتاج مايكون ضعفه فيه أقل منه فى سواه. وهذا ما أثبتناه عند البحث فى نظرية التكاليف النسبية [٢].

ومن الناحية الأخرى فان تخصص كل دولة فى صناعات معينة تنتجها

---

(١) انظر ص ٤٢ ومابعدها

(٢) راجع ص ٤٣ — ٥٣ وأيضا ص ٤٠

السوق الداخلية والخارجية معا من شأنه أن يدعو الى تركز الانتاج وما ينجم عنه من الاقتصاد فى نفقات الانتاج وهبوط ثمن البيع [1] . وانه لأفضل أن يوجد فى كل صناعة عدد قليل من المشروعات البالغة من التركز مبلغا عظيما من أن يكون هناك عدد كبير منها متناثر فى مختلف البلدان تعوزه لضيق نطاقه أسباب التقدم والاقتصاد فى النفقات .

يضاف الى ذلك فوائد المنافسة الدولية، فهى متى قامت بين الصناعات المماثلة فى البلدان المختلفة فانها تحفز الهمم وتشحذ العزائم وتصبح عاملا من أقوى عوامل التقدم والتجديد . وقد يزعم المعارضون بأن هناك المنافسة الداخلية ، وهى أيضا تدعو الى التقدم الصناعى . ولكن يُرد على ذلك بأنها لا تبلغ من قوة الأثر مثل المنافسة الدولية ، لا سيما اذا لاحظنا أنه فى داخل كل بلد يكاد يسير التنظيم الصناعى على نمط واحد وتقاليد واحدة ، فليس أدعى الى تجديد كل ذلك من ضغط المنافسة الدولية . ولهذا كان نظام حماية التجارة وهو يخفف من ضغط تلك المنافسة يضعف فى الوقت نفسه حيوية الصناعات الأهلية ويجعلها أقل قدرة على منازلة الصناعات الأخرى والانتصار عليها فى الأسواق الخارجية . وفى ذلك ما يدعو الى تأخر تجارة الصادرات .

وأخيراً فهناك الفوائد غير المباشرة التى تنجم عن حرية التجارة الدولية، وأخصها تبادل العلوم والفنون والآداب، وزيادة التفاهم والتعارف بين الشعوب، واحلال التآلف بينها محل التنافر ، وكذلك بعث روح التجديد فى نواحى حياتها المختلفة

(وثانيا) مضار حماية التجارة : (١) غلاء المعيشة : فمن المحقق أن فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الخارج يؤدى الى رفع أثمان بيعها بالذات وأيضا أثمان بيع السلع الأهلية التى من نوعها . ولايضاح ذلك نفرض أن مصر تستورد من الخارج مليون أردب من القمح وأن الأردب

---

(١) راجع فى ذلك كتابنا «الاقتصاد السياسى» ، الجزء الاول، ص ٣٣٧

منهـا يساوى عنـد وصوله ٨٠ قرشا ، فبفعل المنافسـة يحدد ثمن القمح المصرى عند هـذا السعر أيضا . ولـكن اذا فرض على القمح الأجنبي رسم جمركى قـدره ٢٠ قرشا فانه يباع في هـذه الحالة بسعر قدره ١٠٠ قرش ، وبهذا السعر أيضا يباع القمح المصرى . فاذا ظلت كية القمح المستوردة على حالها فان الحكومة تحصل من هذا الرسم على دخل قدره : ١ مليون × ٢٠ = ٢٠ مليون قرش ، على حين يدفع المستهلـكون فى مصر هـذا المبلغ مضافا اليه ٢٠ قرشا عن كل أردب من العشرة ملايين أردب التى نفـرض أن مصر تنتجها سنويا . فيكون مجموع ما يدفعون بالملايين: ٢٠ + (١٠ × ٢٠) = ٢٢٠ . وهذا عبء جسيم . ولئن قال بعض أنصار حماية التجارة أن الرسوم الجمركية انما يتحملها المنتجون الأجانب فاننا سوف نبين أنه فيا عدا حالات خاصة فالرسوم الجمركيـة هى بلا مراء ضريبة استهلاك يقع عبئها على المستهلـكين فى البلاد المستوردة

(٢) اغتناء بعض الطبقات على حساب الأخرى : وذلك لأن تلك المبالغ الجسيمة التى يدفعها المستهلـكون على شكل ارتفاع فى الأثمان لاتذهب كلها الى خزانة الدولة بل يتسرب جزء كبير منها الى جيوب المنتجين الوطنيين كما تقدم . وفى هذا من الظلم ما لا يخفى ، لاسيما وأن ما يجنيه أغنياء المنتجين من ذلك أكثر مما يجنيه فقراؤهم . فالرسم الجمركى السالف الذكر (٢٠ قرشا) وهو يرفع سعر القمح من ٨٠ الى ١٠٠ قرش يعود بفائض قدره ٦٠ قرشا على من يغل له الفدان ٣ أرادب ، على حين أنه يعود بفائض قدره ١٦٠ قرشا على من يغل له الفدان ٨ أرادب . وقد يكون هذا الأخير بغير حاجة الى الحماية .

(٣) الاضرار ببعض الصناعات الأهلية واثارة النزاع بين المنتجين : فالرسوم الجمركية التى تفرض على المواد الأولية حماية لمنتجيها من شأنها أن تضر بأصحاب الصناعات الأهلية الذين يستخدمون هذه المواد إذ تؤدى الى زيادة نفقات

انتاجهم . ولذلك فكثيرا ما تكون سياسة حماية التجارة سببا فى اثارة النزاع بين المنتجين فى الفروع المختلفة . ففرض الرسوم الجمركيــة على الحرير الخام مثلا لحماية مربى دودة القز يؤدى إلى تذمر مستصنعى الحرير ، كما أن فرضها على الحديد الخام يؤدى الى احتجاج مستصنعى الآلات، على حين أن فرضها على الآلات يثير احتجاج أصحاب الصناعات التى تستخدمها . وكل هؤلاء الذين يضارون بتلك الرسـوم لا يلبثون أن يطالبوا بدورهم بحمايتهم من المنافسة الأجنبية .فكأن الحماية فى ذاتها سبب يدعو الى الحماية .

(٤) عرقلة التجارة الخارجية : فالرسوم الجمركية من شأنها فى أغلب الأحيان أن تؤدى الى نقص الواردات، وهى بذلك تفضى أيضا بالصادرات الى النقصان، وذلك لما بين الصادرات والواردات من وثيق الارتباط كما أثبتنا آنفا [١]. وهنا يظهر التناقض واضحا بين سياسة حماية التجارة وما تبذله الانسانية من الجهود الجبارة فى سبيل تسهيل المواصلات بشق الطرق والأنفاق وحفر القنوات ومد السكك الحديدية وتشييد السفن الخ . وقد صور الأستاذ جيد هـذه الحقيقة أحسن تصوير بقوله : أليس من الجنون أن يبدأ بانفاق مئات الملايين فى شق الأنفاق فى جبال الالب مثـل نفق سيمبلن وجوتار وسمبلون ثم يوضع فى كل طرف منها بعض رجال الجمارك لكى يصدوا مرور البضائع بقدر المستطاع ؟ [٢]

(٥) تهديد السلم الدولى : واذا انتقلت من ميـدان الاقتصاد الى ميدان السياسة وجدت أن فى حماية التجارة خطرا يهدد السلم الدولى. فكثير من الدول لا يستطيع لفرط تقدمه الصناعى أن يستغنى عن الأسواق الخارجية ، فاذا ما صُـدّ عن بعضها بفعل الحواجز الجمركية فان ذلك يبعث فى نفسه روح العداء ضـد الدولة التى أقامت تلك الحواجز . وفى أغلب الأحيان لا يتردد

---

(١) راجع ص ٦

(٢) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٣٩

فى معاملتها بالمثل ، فتنشب بين الفريقين حرب جمركية تفسد جو العلاقات السياسية بينهما . وأحيانا يكون فقدان بعض الأسواق فى البلاد المجاورة باعثا للدولة على البحث عن أسواق أخرى فى البلاد النائية تحل محل الأولى ، فتزج بنفسها فى ميدان الاستعمار ، ومن ثم تحرك سبباً جديداً للنزاع بينها وبين الدول الاستعمارية الأخرى .



هذه الحجج جميعاً تصادف قبولا لدى أغلب علماء الاقتصاد ، وهى من الوجهة النظرية تكفى لتبرير حرية التجارة ، ولكنها من الوجهة العملية لا تجد لدى أغلب الحكومات الا اعراضا . وقلما توجد مسألة اقتصادية يبلغ فيها التناقض بين الوجهتين النظرية والعملية مثلما يبلغ فى تلك المسألة . ولذلك أسباب : فحرية التجارة تستلزم التخصص بين الدول الى أبعد مدى ، غير أن تخصص كل دولة فى بعض فروع الانتاج يتضمن اهمال الفروع الأخرى ويفضى بها الى التلف . ذلك أن الفروع الأولى لما كانت تنتج للسوق الداخلية والخارجية معاً فانها تحرز من الأرباح مايسمح لها بأن تؤدى الى عمالها أجورا مرتفعة، فيدعو ذلك الى ارتفاع أجور العمال فى الفروع الأخرى الأقل كفاية، وهذا من شأنه أن يجعل نفقات انتاجها أعلى من نفقات انتاج مثيلاتها فى البلاد الأخرى، وعلى أثر ذاك تنهال المنتجات الأجنبية وتغلب على الأهلية . فكأن التخصص اذن يؤدى الى تضحية بعض فروع الانتاج الأهلية . وهذا ما لايجد فيه غضاضة أنصار حرية التجارة لأنه فى نظرهم يؤدى فى النهاية الى نقل قوى الانتاج من الفروع الأقل كفاية الى الفروع الأكثر كفاية . ولكن المتمولين الذين استخدموا رؤوس أموالهم فى تمويل المشروعات الأقل كفاية والعمال الذين تدربوا على مزاولة أعمالها، كل هؤلاء لايجدون فى هذه الأقوال النظرية مايعوضهم من ضياع رؤوس أموالهم وموارد أرزاقهم فى حالة فشل هذه

المشروعات بسبب المنافسة الأجنبية . لذلك تراهم يطالبون دائما بالحماية الجمركية، وبفضل قوة ممثليهم يجدون لدى أغلب الحكومات الديموقراطية آذانا صاغية. يضاف الى ذلك الحقيقة الآتية : وهى أن الفرد بطبيعته أكثر اهتماما بالدفاع عن مصلحته باعتباره منتجا منه مستهلكا، ولذلك يروق له حماية فرع الانتاج الذى يعمل فيه حتى ولو أدى الأمر الى تعميم هذه السياسة فى الفروع الأخرى وماينجم عن ذلك من ارتفاع أثمان السلع التى يستهلكها . وليس ببعيد أن يكون مايربحه من الحماية منتجا أقل مما يخسره بسببها مستهلكا، ولكن أغلب طلاب الحماية لايفقهون ذلك [١]

ومن المشاهد فى المجالس النيابية الحديثة أنه عندمايتقدم ممثلو بعض المنتجين بمطالب خاصة بحمايتهم جمركيا فان ممثلى غيرهم من المنتجين يبادرون الى شد أزرهم ليكفلوا تأييدهم لهم عند تقديم مطالبهم الخاصة . وقد أصبح صدور كل تعريفة جمركية جديدة مصحوبا فى كثير من البلدان بمساومات ومناورات سياسية بين الأحزاب والهيئات الاقتصادية المختلفة ، وكثيرا مايؤدى ذلك الى تضحية المصلحة العامة من أجل مصلحة بعض كبار المتمولين من ذوى النفوذ والسلطان . وتلك احدى سيئات النظم البرلمانية الحديثة .

§ مذهب حماية التجارة

حماية التجارة مسألة قديمة يرجع أصلها إلى أسباب كثيرة منها مايتصل بعواطف الانسان وغرائزه الطبيعية ، كعاطفة كراهة الأجنبى . فقد كان الناس فى كل العصور ينظرون الى الأجنبى بعين مريبة ، ويعتبرونه عدوا لوطنهم ، كما يعتبرون دخول السلع الأجنبية بلادهم كأنه عمل غير مشروع . وبالرغم من ازدياد التعارف بين الشعوب فقد ظل هذا الشعور قويا متوثبا تكشف عنه الحوادث بين حين وآخر . ومن قبيل ذلك أيضا كراهة رجال

---

(١) جيرفين فى (Foreign Trade) ص ٢١٠ — ٢١٣

الأعمال للمنافسة، وهم ان كانوا يحملون على مضض منافسة مواطنيهم ، ومع ذلك يعملون دائما على تقييدها، الا أنهم لا يطيقون منافسة الأجانب لهم ويعدونها اعتداء على حقوقهم . غير أن هذه العواطف وأمثالها وان كانت تفسر حماية التجارة كحادث انسانى الا أنها لا تكفى لاتخاذها مذهبا اقتصاديا، اذ لا بد لذلك من أسباب تتصل بالمصلحة العامة، وهذا ما يعرض لبحثه أصحاب نظرية حماية التجارة . وقد ظلت الولايات المتحدة والمانيا زمنا طويلا أفضل موطن لهذه النظرية . ومن أشهر من عمل على تكوينها فردريك ليست (F. List) الألمانى وكارى (Carey) الأمريكى .

وسنناقش فيما يلى الحجج المختلفة التى يدلى بها أنصار حماية التجارة . وهى على نوعين : حجج اقتصادية، وأخرى غير اقتصادية تنطوى تحتها اعتبارات سياسية واجتماعية متنوعة .

§ ١ — الحجج الاقتصادية

(١) *ضرورة حماية الصناعات الناشئة* : وتلك من أقوى الأسانيد عند أهل الحماية فى العصر الحديث . فعندهم أن كل صناعة فى دور نشأتها تفتقر الى الحماية حتى تبلغ أشدها وتقوى على منافسة الصناعات الأجنبية التى سبقتها فى الوجود فكانت أفضل منها عدة وأشد بأسا . ومثل الصناعة الناشئة كمثل شجرة صغيرة بجانب أخرى كبيرة ، فهى لا تستطيع أن تكتمل نموها اذ تحجب عنها الكبيرة ضوء الجو وحرارة الشمس وتستأثر دونها بأفضل ما فى الأرض من خصب وخير [١] . والصناعة الناشئة تعوزها الأيدى العاملة المدربة والادارة المحنكة والأسواق التى تصرف فيها منتجاتها فاذا تركت وهذه حالها وجها لوجه أمام الصناعة الأجنبية فانها لا تقوى على النهوض ، بل ولا على البقاء ، ولذلك كان يتعين حمايتها حتى تجتاز بسلام دور طفولتها .

(١) وقد استعرنا هذا التشبيه من جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٥٠٤

وقد اشتهر الاقتصادى الألمانى ليست (List) بالدعوة الى تلك الفكرة واتخذها احدى القواعد الأساسية فى طريقته المشهورة : National System of Political Economy . وقد ذهب ليست فى كتابه الذى أسماه بهذا الاسم إلى أن كل أمة تجتاز فى تطورها عدة أدوار تاريخية هى [١] : دور الفطرة ، دور الرعى ، دور الزراعة ، دور الزراعة والصناعة ، دور الزراعة والصناعة والتجارة . ففى الأدوار الثلاثة الأولى يظل جزء كبير من الموارد الطبيعية وقوى الانتاج عاطلا لاينتفع به ، فلكى تنتقل الأمة الى دور الزراعة والصناعة ومابعده يتعين فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من المواد المصنوعة . وهذه السياسة وأن يكن من شأنها غلاء أثمان المنتجات الصناعية الا أنه بفضلها يستطاع انتاج هذه المواد فى الداخل والحصول عليها فيما بعد بأثمان تقل عن أثمان مشتراها من الخارج .

بيد أن حماية التجارة كما يقول بها ليست تتميز عن غيرها بصفات خاصة أهمها الآتية [٢] : (أ) أنها أداة للتربية الصناعية ، فلا محل لاتباعها فى البلاد التى استكملت تكوينها الصناعى كانجلترا ، أو التى لن يرجى لها مستقبل صناعى اما لعدم توفرها على المؤهلات اللازمة لذلك ، واما لقلة مابها من الموارد الطبيعية [٣] . (ب) أنها لاتتبع الا فى البلاد التى يعوق تقدمها الصناعى منافسة

(١) ليست فى كتابه (The National System of Political Economy) ص ١٤٣ .

(٢) جيد وريست فى كتابهما (Histoire des Doctrines Economiques) ص ٣٢٢ — ٣٢٣ .

(٣) ويرى ليست أن معدة حال البلاد الواقعة فى المنطقة الحارة ، فهى لا تصلح الا للزراعة فقط ، وبعكس ذلك البلاد الواقعة فى المنطقة المعتدلة فهى تصلح للزراعة والصناعة وضروب الانتاج المختلفة — ليست ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٣١

بعض البلاد التي سيقتهاق هذا المضار . وكان ليست يرى أن أجدر البلاد باتباع هذه السياسة في عهده المانيا والولايات المتحدة . (حـ) أنها وقتية ومحدودة . وقتية بمعنى أنها لاتدوم الا بقدر مايكفي لبلوغ الصناعة الناشئة أشدها . وهي محدودة بمعنى أنها لاتتناول الا الصناعات التي يرجى من حمايتها وليـدة احراز أرباح كبيرة في المستقبل تعوض من التضحيات التي استلزمتها حمايتها . (د) أنهـا لاتمتد الى الزراعة ، وذلك لأن تقدم الزراعة يتوقف الى حد كبير على تقـدم الصناعة اذ الثانيـة أفضل سوق لمنتجات الأولى . ففي حماية الصناعة مايفيـد الزراعة من طريق غـير مباشر . ومن الجهة الأخرى فهناك تقسيم طبيعي للزراعة بين البلاد المختلفة يرجع الى تباين الجو وطبيعة الأرض، على حين أن هذا التقسيم لاوجود له في الصناعة ، فكل البلدان ذات الجو المعتدل في ذلك سواء [١] .

وقد صادفت آراء ليست نجاحا كبيرا وبخاصة في الولايات المتحدة حيث اشتهر القوم بانتهاج سياسة حماية شديدة كان الغرض منها في أول الأمر حماية صناعاتهم الناشئة . ولـكن الاقتصاديين اليوم يأخذون على نظرية ليست عدة أمور، منها أنه من أصعب الأشياء تعيين الصناعات الجديرة بالحماية دون سواها، يضاف إلى ذلك أنه متى ترعرعت صناعة في كنف الحماية فانها قلما تقبل بعد ذلك أن تنزل عنهـا . وليس أدل على ذلك من موقف الصناعة الأمريكية ، فقد تمتعت بالحماية في أول الأمر على أنها صناعة ناشئة ، ولـكن لمـا اشتـد ساعدها وأصبحت في مقدمة صناعات العـالم قوة ورخاء لم تخلع عنها مع ذلك رداء الحماية ولوأن أعـذارا جديدة التُمست لذلك ، كالقول بضرورة حماية مستوى المعيشة المرتفع في أمريكا من منافسة البلاد الأوربية والأسيوية ذات

---

(١) انظر الفصـل القيم الذى أنشأه ليست في علاقة الزراعة بالصناعة في كتابه السابق الذكر ص ١٧٠ —— ١٨٠

مستوى المعيشة المنخفض .

(٢) ضرورة زيادة قوى الانتاج القومية : ومن القول بضرورة حماية الصناعات الناشئة يتطرق ليست واتباعه الى فكرة أعم وغاية أسمى ، فقد عابوا على آدم سميث وتلاميذه اهتمامهم بالحاضر دون المستقبل ، وجريهم فى بحث المسائل الاقتصادية على اعتبار أن العالم وحدة اقتصادية واحدة يقوم داخلها مبدأ تقسيم العمل بما يضمن الحصول من قوى الانتاج على أفضل نتيجة ، وبما يحقق لكل مستهلك نعمة الحصول على ما يحتاج اليه بأرخص الأثمان . مع أن الواقع غير ذلك ، فالعالم لا يزال أمما متفرقة ، ولا يزال رخاء كل فرد يتوقف إلى حد كبير على رخاء الأمة التى ينتسب اليها . ولذلك يشيد ليست بمبدأ القومية ويقول باتخاذه أساسا للبحوث الاقتصادية جميعا وبخاصة هذا البحث . ومن الواجب على كل أمة فى سبيل تقدمها الاقتصادى وزيادة قوى انتاجها القومية أن تضحى ببعض منافع حاضرة فى سبيل أخرى آجلة . فحماية التجارة ولو أنها تؤدى الى غلاء أثمان بعض المنتجات فى الحاضر الا أنها مع ذلك واجبة الاتباع متى كان من نتائجها زيادة قوى الانتاج القومية فى المستقبل زيادة تعوض من الخسائر التى تنجم عنها فى الحاضر . ومثل الأمة فى ذلك كمثل رب الأسرة الذى يتحمل بعض التضحيات فى سبيل تعليم أبنائه وزيادة قوة انتاجهم [1] .

---

(١) واليك ما يقوله ليست فى هذا الصدد : « صحيح أن رسوم الحماية تؤدى فى أول الأمر الى زيادة أثمان السلع الصناعية ، ولكن صحيح أيضا أنه بمضى الزمن متى تمكنت الأمة من انشاء قوة صناعية كاملة فانها تنتج هذه السلع داخلها بثمن أرخص من ثمن استيرادها من الخارج . فاذا كان ثمة قيمة تضحى بسبب رسوم الحماية فان ذلك يقابله ربح قوة انتاج جديدة ، وهذه لا تفضى فحسب الى زيادة السلع المادية فى الأمة زيادة عظيمة بل تحقق لها أيضا الاستقلال الصناعى فى وقت الحرب » — ليست فى كتابه السالف الذكر ص ١١٧ — ١١٨

(٣) ضرورة تنوع الانتاج القومي : ومن الفكرة السابقة ينتقل أنصار الحماية الى فكرة أخرى شديدة الاتصال بها وهي ضرورة تنوع الانتاج القومي. فالحماية عندهم كما تزيد قوى الانتاج الأهلية تدعو الى تنوعها. وقد اشتهر القوم في أمريكا واستراليا بعنايتهم بهذه الناحية من الحماية. وهنا يبين دعاة الحماية أخطار قصر جهود الأمة على بعض فروع الانتاج كالزراعة دون الصناعة، ويشيدون بذكر الفوائد العظيمة التي تنجم عن ظهور المدن الصناعية بجانب القرى والمراكز الزراعية. فانشاء الصناعات يفتح أمام الزراعة أسواقا جديدة دائمة تفضل الأسواق الخارجية اذ لا تؤثر فيها الحروب ولا الرسوم الجمركية، كما أنه يؤدي الى زيادة ريع الأراضي الزراعية وارتفاع قيمتها، وفضلا عن ذلك فهو عامل من أقوى عوامل التقدم والرقي الاجتماعي والسياسي. ويضيف دعاة الحماية الى ذلك قولهم إن حرية التجارة من شأنها أن تقضي على البلدان الجديدة بأن تظل مجرد منتجات للمواد الغذائية والأولية، على حين تظل البلدان القديمة وحدها تنعم بخيرات المدنية الرفيعة التي تصحب الانتاج الصناعي. وهنا يلتقي أصحاب هذا الرأي مع ليست الذي عنى باظهار ما للصناعة من الأثر العظيم في ارتقاء الأمم وبلوغها من الحضارة والمدنية درجة تقصر عن بلوغها الأمم الزراعية [١].

وعلى ذلك يرد أنصار حرية التجارة بقولهم إنه ليس ضروريا لادخال الصناعة وتنوع الانتاج سلوك سبيل الحماية. فحرية التجارة لم تمنع انجلترا خلال القرن التاسع عشر من انشاء صناعات في مناطق كانت زراعية من قبل، كما أنه

---

(١) واليك بعض ما يقوله ليست في هذا المعنى : في البلدان التي تقتصر على الانتاج الزراعي تسود غباوة العقل وقبح الجسم والتمسك بأهداب العتيق من الأفكار والعادات والأساليب كما تقل فيها الثقافة والرخاء والحرية. هذا على حين أنه في البلدان التي تنصرف الى الصناعة والتجارة تسود الرغبة في الاستزادة من القوى العقلية والجسمية وكذلك روح التنافس والحرية — ليست في كتابه السالف الذكر، ص ١٠٩

لم يحل دون انشاء بعض الصناعات في المناطق الغربيـة من الولايات المتحـدة انعـدام الحواجز الجمركية بينها وبين الولايات الشرقية العريقة في الصـناعة . وليس من حسن السياسة التغالي في تنوع الانتاج نظرا لما ينجم عن ذلك من ضياع فوائد تقسيم العمل ، وان صناعة واحـدة مزدهرة كما كانت صناعة القطن في انـكلترا لأفضل من عشر صناعات غير مزدهرة تستخدم نفس القدر من العمل ورأس المال

ويلاحظ أخيرا أن القول بتنوع الانتاج وإن كان يراد منه في الأصل حماية الصناعة الا أنه قد يتخذ أيضا ذريعة للقول بحماية الزراعة، ففي انجلترا حيث بلغت الصناعة من التقـدم أقصى مداه يكثر القائلون بضرورة شد أزر الزراعة وعدم تضحيتها من أجل الصناعة وبأنه اذا كانت حرية التجارة تلائم الصناعة البريطانية فان الزراعة بعكس ذلك في حاجة الى الحماية ومن الضروري لبريطانيا الاحتفاظ بالنوعين من الانتاج . وعلى ذلك أيضا يرد أنصار حرية التجارة بأن من الأراضي في انجلترا ماينتج من القمح مثل أجود الأراضي في البـلاد الأخرى ، فمـن الخـير الاقتصاد علي زرع هـذه الأراضي وتوجيه النشاط البريطاني نحو فروع أخرى من الانتاج يكون تفوق انجلترا فيها محققا [١]

(٤) **الحماية والميزان الحسابي** : كان التجاريون قديما يتخذون حماية التجارة وسيلة للدفاع عن الميزان التجاري، اذ كانوا يعتقدون أن زيادة الواردات على الصادرات تؤدي الى خروج المعدنين النفيسين من الدولة وفي ذلك مدعاة لفقرها، ولذلك وجهوا عنايتهم الى تقييد الواردات بل وتحـريمها أحيانا . وقد ورث دعاة الحماية عن التجاريين تلك الفكرة ولـكن مع تعديلها بما يقربها من الحقيقة، وذلك باستبدالهم بنظرية الميزان التجاري نظرية الميزان الحسابي الذى هو أصدق في التعبير عن مركز البـلد الاقتصـادي ، وبذلك أصبح الغرض من تقييـد

---

(١) باستابل ، في كتابه التجارة الدولية ، ص ١٤٦

الواردات حماية الميزان الحسابى خشية أن يصيبه العجز . وقد عنى قدماء الاقتصاديين الأحرار بتفنيد هذه الدعوى مستندين على الفكرة التى شرحناها آنفا: وهى أن القوى الاقتصادية تعمل من تلقاء نفسها على ايجاد التوازن فى الميزان الحسابى لكل دولة . ذلك أنه اذا زاد مجموع ما على الدولة عما لها وأدى ذلك الى خروج الذهب منها فان كمية النقود فيها لاتلبث أن تقل فيفضى ذلك بالأثمان الى الهبوط، وهو الأمر الذى يدعو الى زيادة الصادرات ونقص الواردات، ومن ثم يرجع الذهب أدراجه . وقد أثبتنا آنفا مايقوم على هذا الرأى من الاعتراضات[1] . وفضلا عن ذلك فان الحوادث النقدية بعد الحرب خاصة تثبت أنه ليس من مصلحة البلد أن يظل ميزانه الحسابى غير موافق عددا من السنين إذ معنى ذلك أنه لايستطيع أن يؤدى ماعليه بناتج عمله ، ولذلك يضطر الى الاستدانة من الخارج، وأحيانا كثيرة الى الاغتراف من رصيده الذهبى المتجمع لدى مصرف الاصدار ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى نقص كميات النقود المختلفة التى ترتكز على هذا الرصيد ، وفى ذلك ضرر عظيم . وإذا قيل إن نقص كمية النقود يحمل فى نفسه أسباب الاصلاح إذ يدعو الى هبوط الأثمان فزيادة الصادرات، إلا أنه يلاحظ أن هبوط الأثمان أمر غير مرغوب فيه، إذ يجر فى أذياله هبوط الأرباح وانخفاض الأجور وتباطؤ حركة الانتاج وانتشار الكساد ، واذا استمر خروج الذهب بضع سنين اضطرت الدولة أن تخرج عن نظام الذهب وأن تلقى بنفسها فى أحضان نظام النقود الورقيه الالزامية بما فيه من المخاطر والسيئات .

(٥) الحاجة الى ثبات الأسعار وتقريرها : لاشك أن من أخطر عيوب النظام الاقتصادى الحاضر عدم استقرار شئونه ، وأخص ما يشاهد ذلك فى الأثمان والأجور . فهذه وتلك تكاد تكون فى تقلب مستمر، وذلك

---

(١) راجع فى هذا الموضوع ص ١٠٢ — ١٠٥

نظرا لتعدد العوامل التي تؤثر فيها وتشعبها. فثمن القمح في انجلترا مثلا يتوقف على حالة محصول القمح فيها ، وأيضا على حالته في كندا والروسيا والهند والولايات المتحدة ، كما يتوقف على حالة الرسوم الجمركية في بعض البلدان مستوردات القمح كفرنسا والمانيا . ولذلك يقول أنصار الحماية إنه اذا أريد جعل الأثمان أكثر ثباتا تعين اتباع سياستهم . ذلك أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب لسلعة ما أسهل منالا داخل حدود الدولة الواحدة منه في أرجاء العالم الواسعة التي يريد أنصار حرية التجارة أن تكون سوقا واحدة . وعلى ذلك يرد دعاة الحرية بأنه اذا كان العالم غنيا بالعوامل التي تؤثر في أثمان الأشياء في اتجاه معين فانه غني أيضا بالعوامل التي تؤثر فيها في اتجاه عكسي ، ولذلك كثيرا ما يذهب بعضها بتأثير البعض الآخر . فحدوث نقص في محصول القمح في الروسيا مثلا قد يقابله زيادة في محصول القمح في كندا وبذلك يظل سعر القمح ثابتا تقريبا . يضاف الى ذلك أن تقلبات الأثمان المصطنعة بفعل المضاربة أكثر حدوثا وأعظم خطرا في البلدان التي تمعن في حماية التجارة كالولايات المتحدة منه في البلدان الأخرى [١] . ومن الحقائق المشهورة أن انتشار الترست والكارتل — وهما من أخطر ضروب الاحتكار الفعلي — مرتبط بوجود رسوم جمركية مرتفعة تجعل المحتكر بمأمن من المنافسة الأجنبية في السوق الداخلية ، وتطلق يده في وضع مايشاء من الخطط فيها [٢] .

ومن الحجج الأخرى التي يدلي بها أنصار الحماية في صدد السوق قولهم

---

(١) ومن الحقق أن لارتفاع الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة أثرا كبيرا في حدوث المضاربات المعروفة باسم : Corners أو Rimgs وغيرها من صنوف المضاربات التي تشتهر بها السوق الأمريكية — أنظر في ذلك جيد ، في (Cours) الجزء الاول ، ص ٢٨٩ بالهامش

(٢) راجع في ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الجزء الاول ، ص ٢٢٠ و٢٢٨

إن الحماية تدعو إلى تصريف المنتجات فى أقرب الأسواق اليها ، وفى ذلك اقتصاد كبير فى نفقات النقل. وقد اشتهر الاقتصادى الأمريكى كارى (Carey) باتقاده التوسع في إنشاء وسائل المواصلات لاعتقاده أن ذلك تبذير فى جهود الانسانية غير محمود ، وكان يرى من السخف أن يرسل القطن الأمريكى الى أوربا ليغزل وينسج ثم يعود أدراجه ليستهلك فى أمريكا مع أنه كان فى الاستطاعة صنعه فيها . وفى الحق أنه لو استطاعت الأمم أن تستغنى عن نفقات النقل لازدادت ثروة ورخاء اذ من شأن هذه النفقات أن تقلل ربح التجارة الدولية . ولكن القول بالتنازل عن هذا الربح لمجرد وجود عامل يقلل من مقداره أمر لا يقبله العقل [١]

(٥) *ضرورة حماية العمل الأهلى* : وتلك حجة يبدو من خلالها اهتمام أهل الحماية بطبقة العمال ، وبذلك يصبغون سياستهم بالصبغة الشعبية . فعندهم أن الحماية تفتح أمام العمال أبوابا للرزق جديدة وذلك بفضل الصناعات التى تنشأ وتترعرع فى كنفها ، كما أنها تؤدى الى رفع الأجور وذلك على أثر زيادة طلب الأيدى العاملة . هذا على حين أن حرية التجارة تؤدى إلى انتشار البطالة بين العمال ، ففرنسا مثلا اذا تركت الحرير اليابانى يتدفق اليها فانه يباع فيها بثمن أرخص من الحرير الفرنسى ويكون فى ذلك القضاء على صناعة الحرير فى فرنسا وحرمان العمال الفرنسيين من مورد رزقهم . وقد يروق لبعض الاقتصاديين [٢] أن يشبه نتائج ذلك بنتائج ادخال الآلات فى الصناعة ، فكما أن استخدام الآلات وإن كان يؤدى الى انتشار البطالة بين العمال إلا أن ذلك يكون مؤقتا لأسباب يبسطها الاقتصاديون عند البحث فى موضوع الآلات [٣] وكذلك

---

(١) باستابل ، فى المرجع السابق ، ص ١٥٠

(٢) انظر من قبيل ذلك جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٤٩ — ٥٠

(٣) راجع فى ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسى » ، الجزء الأول ص ٢٠٢

العمال هنا ، فاستيراد الحرير اليابانى ولو أنه يؤدى الى القضاء على صناعة الحرير فى فرنسا الا أنه يفضى بصناعات أخرى الى الازدهار ، وهى التى تنتج لأجل التصدير كصناعة التحف وأدوات الزينة وغيرها، وذلك نظرا لما هو معروف من أن الواردات تدفع قيمتها بالصادرات [١]. ولكن أنصار الحماية يلاحظون على هذه الآراء وأمثالها أنها مجرد تحليلات نظرية خلابة، ولكنها لا تدفع ألم البؤس والفاقة عن العمال الذين حرموا فعلا من عملهم ، إذ ليس يسيرا عليهم أن ينتقلوا إلى صناعات لم يأخذوا العدة للاشتغال بها منذ صغرهم . وفوق ذلك فى المثل الذى نحن بصدده يكون الحرير المستورد من اليابان أقل قيمة من الحرير الفرنسى ، ولولا ذلك لما حل الأول محل الثانى فى السوق الفرنسية . فمثلا اذا كان ما تنتجه فرنسا من الحرير تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون فرنك فان الحرير اليابانى قد لا تتجاوز قيمته ٥٠٠ مليون ، وحينئذ يكفى فرنسا لكى تؤدى ثمن وارداتها من الحرير اليابانى أن تزيد ناتج صناعاتها الأخرى بما تعادل قيمته ٥٠٠ مليون فقط . ومعنى ذلك أن استيراد الحرير اليابانى يؤدى فى نهاية الأمر الى نقص الانتاج الفرنسى الكلى بمقدار الفرق بين ٦٠٠ و ٥٠٠ مليون ، ويقابل ذلك نقص فى عدد الأيدى العاملة المستخدمة فى فرنسا [٢] . يضاف إلى ذلك أن اغلاق مصانع الحرير فى فرنسا يؤدى إلى ضياع قيمة رؤوس الأموال الثابتة التى تستخدم فى هذه الصناعة اذ لا يمكن الانتفاع بها فى صناعة أخرى ، وبذلك تضار أيضا طائفة كبيرة من الممولين الفرنسيين

ولا ريب فى أن لهذه الملاحظات قوتها ووجاهتها ، ولكن أنصار حرية

---

(١) راجع ص ٦٠ — ٧

(٢) وهذا المثل مستعار من جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٥٠

التبادل يرونها غير كافية لتبرير تضحية الفوائد العظيمة التى تنجم عن سياستهم ولاسيما من حيث رخص أثمان الأشياء بالنسبة للمستهلكين . وحتى بالنسبة للعمال فقد لاحظ كثير من أهل الرأى أن حرية التجارة لاتلبث أن تفتح أبوابا جديدة للعمل أمام العمال تعوضهم مما فقدوه فى أول الأمر ، وذلك لسببين[1] :

(ا) لأن هبوط الثمن الناشىء عن حرية التجارة من شأنه أن يؤدى الى زيادة الاستهلاك . فرخص الحرير اليابانى فى المثل المتقدم يؤدى الى زيادة مايستهلكه الفرنسيون منه ، ولذلك فقد تكون القيمة الكلية لما يستوردونه تعادل تماما قيمة الحرير الفرنسى الذى كانوا يشترونه من قبل . وهذا مايجعل نقص العمل الفرنسى فى صناعة الحرير يقابله تماما زيادته فى الصناعات الأخرى التى تنتج لأجل التصدير . (ب) لأن رخص الثمن وهو يؤدى من جهة الى نقص مقدار ما ينفقه المستهلكون فى شراء سلعة معينة يؤدى من جهة أخرى اما الى زيادة مقدار ما ينفقونه فى شراء السلع الأخرى واما الى زيادة مدخراتهم ومن ثم زيادة التثمير بانشاء طائفة من المشروعات الجديدة . وفى الحالتين يفتح أمام العمال ميدان جديد للعمل يعوضهم مما فقدوا بادىء الأمر .

(٧) **ضرورة الحماية للمحافظة بمستوى الأجور المرتفع** : وتلك حجة يكثر ترديدها فى البلدان ذات مستوى الأجور المرتفع مثل الولايات المتحدة واستراليا . فهنالك يقول أنصار الحماية بأنه اذا أبيح للسلع الأجنبية التى تنتج بأجور منخفضة أن تغمر البلدان ذات الأجور المرتفعة فان ذلك يفضى بأثمان السلع الأهلية الى التدهور الشديد ، ومن ثم تهبط الأرباح والأجور فى تلك البلدان الى مستواها فى البلدان ذات الأجور المنخفضة . ومن هنا تولدت فكرة الخطر الأصفر التى تسود أوساط العمال فى أمريكا واستراليا وتجعلهم من أشد المتشيعين لمذهب الحماية ، ذلك أنهم يعتقدون أن تسرب السلع الأسيوية الى بلادهم يؤدى الى

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٥٠ — ٥١

ولكنها اذا اتخذت سبيلها الى داخل الدولة وجب أداء الرسم المفروض عليها كما لو كانت واردة من الخارج مباشرة .

والايداع يكون إما فى مستودعات عامة تحت اشراف رجال الجمارك واما فى مستودعات المستوردين أنفسهم بضمانات معينة ، وفى تلك الحالة يكون لرجال الجمارك حق تفتيش تلك المستودعات للتحقق من أن شيئا مما بها لم يتسرب خلسة الى السوق الأهلية [1]. والمستودعات العامة تستغل عادة بمقتضى امتياز يمنح الى بعض الهيئات كمجلس بلدى أو غرفة تجارية أو شركة رأسمالية . وقد قضى الأمر العالى الصادر فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ بأن لمجلس الوزراء الحق فى الترخيص بانشاء مخازن ايداع جمركية فى الموانى المصرية وسن اللوائح الخاصة بانشائها وادارتها . وبمقتضى ذلك رخص فى سنة ١٨٨٨ بانشاء شركة مساهمة تحت اسم « شركة مخازن الاستيداع بالأسكندرية » لاستغلال امتياز المستودعات الجمركية . وكانت مدة الامتياز فى الأصل ٢٥ سنه تنتهى فى سنة ١٩١٣ ولكنها مدت فى سنة ١٨٩٩ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ثم مدت فى سنة ١٩٠٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورخص للشركة بانشاء مستودعات فى الأسكندرية والسويس وبور سعيد والقاهرة [2] .

(٣) نظام المناطق الحرة : يراد بالمنطقة الحرة فى الاصطلاح الجمركى قطعة من أرض الدولة يمكن تفريغ البضائع فيها وترتيبها وتحويلها صناعيا بدون أن يؤدى عنها الرسوم الجمركية المعتادة . فالمنطقة الحرة وان تكن من الوجهة السياسية داخل حدود الدولة الا أنها من الوجهة الجمركية تعتبر

---

(١) ويطلق فى الاصطلاح الفرنسى على الايداع فى الحالة الاولى اسم الايداع الحقيقى (entrepôt réel) وعليه فى الحالة الثانية اسم الايداع الوهمى (entrepôt fictif)

(٢) وكان مرخصا للشركة أن تستغل المخازن لحسابها تحت مراقبة الحكومة على أن تستولى الحكومة على عشرة فى المائة من ربح الشركة ثم استبدل ذلك بقسط سنوى معين قابل للتعديل كل خمس سنوات.

خارجا عنها ، ولذلك كانت السلع الأجنبية تتداول فيهـا بحرية تامة حتى اذا ما نفذت منها الى بقية أرض الدولة وجب أن تؤدى الرسوم الجمركية . والمناطق الحرة تتخذ عادةق الموانى ، وقد كانت فى الأزمنة الماضيـة تشمل الميناء كله كما كانت الحال فى همبرج ومارسيليا وبايون ودنكرك ولكنها فى الوقت الحاضر لا تشمل الا قسما من الميناء . ومن أشهر الموانى التى يوجد بها الآن مناطق حرة همبرج وجنـوه وكوبنهاجن وتريستا . وقد كانت هناك قبل الحرب مناطق حرة فى بلاد الجكس والسافواى بفرنسا ولذلك كانت تجارتها رائجة مع سويسرا المتاخمة لها ، ولكن معاهدة فرساى قضت بالغائها على حين قضت بانشاء منطقة جديدة فى ستراسبورج .

وللموانى الحرة وظيفتان - وظيفة تجارية وأخرى صناعية . فأما وظيفتها التجارية فتنحصر أولا فى ايجاد حركة عظيمة فى تلك الموانى ، وثانيا أنه بفضلها يتوفر للبلد فى كل وقت كميات عظيمة من أصناف المواد الأولية والغذائية يسد منها حاجته بدون كبير عناء وبأثمان مناسبة ، وثالثا أن هـذه الموانى توجد ميدانا للعمل وحركة فى الملاحة البحرية مع البلدان الأجنبية . وهذه الفوائد الجمـة هى التى جعلت أهـل الرأى فى بعض البلدان كفرنسا يطالبون بانشاء بعض المناطق الحرة البحرية ، كما أوحت الى لجنة التجارة والصناعة المصرية فى تقريرها المشهور [١] باقتراح إنشاء مناطق حرة فى الأسكندرية وبور سعيد والسويس [٢] . وأما الوظيفة الصناعية للموانى الحرة فتنحصر فى ايجاد بقعة يمكن لبعض الصناعات أن تقوم فيها وأن تحصل على موادها الأولية معفاة من الرسوم الجمركية، كما تستفيد من وجودها فى ميناء

---

(١) تقرير لجنـة التجارة والصناعة الصادر فى سنة ١٩١٧ ، طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٣٤

(٢) نعم أن نظام الايداع يحقق الى حد ما وظيفة المناطق الحرة من الوجهة التجارية ولكن ذلك بدرجة محدودة وبقدر من الحرية أقل.

تستطيع أن تصدر منه منتجاتها بسهولة وسرعة . بيد أنه لأسباب مختلفة من أهمها ضيق نطاق المناطق الحرة لم يقدر للصناعة فيها أن تبلغ من التقدم شأوا بعيدا ولذلك ظلت الوظيفة التجارية هي المتغلبة فيها .

(٤) نظام السماح المؤقت . ينطبق هذا النظام على المنتجات التي يعاد تصديرها بعد أن تكون قد أدمجت في منتجات اخرى أو حولت تحويلا صناعيا ، ومن أمثلة ذلك خيوط القطن والحرير التي تستورد لتنسج ثم تصدر على شكل أقمشة والقمح الأجنبي الذي يطحن ويصدر دقيقا والدخان الذي يستورد ثم يصدر على شكل سجائر . فنظام السماح المؤقت يقضي باعفاء هذه المواد من الرسوم الجمركية عند استيرادها بشرط أن يعاد تصديرها في خلال زمن معين . وفي هذه الحالة يتعهد المستورد بضمان معين بأن يدفع الرسوم المستحقة اذا لم يعد تصدير تلك المواد في خلال الموعد المضروب . وليس يخفى ما لهذا النظام من الأهمية في البلاد التي تنتهج سياسة حماية التجارة ويكون بها صناعات كبيرة تنتج للتصدير . ذلك أن وجود الرسوم الجمركية على المواد الأولية يؤدي الى رفع أثمان المواد المصنوعة ومن ثم يضعف مركز المنتجين الوطنيين في الأسواق الخارجية ، فبفضل نظام السماح المؤقت يستطاع تجنب ذلك وقصر ارتفاع أثمان المنتجات المصنوعة على السوق الداخلية دون الخارجية .

وقد أثار تطبيق هذا النظام في بعض البلدان اختلافا كبيرا في الرأي حول مسألة ما اذا كان المعاد تصديره يجب أن يتناول السلعة التي استوردت بالذات أم ما يماثلها . وقد كان الرأي الأول هو المتبع في فرنسا قبل سنة ١٨٦٠ ولكن ما نشأ عنه من الارتباك والمضايقة لأصحاب الأعمال أدى الى العدول عنه ، فقد كان يستلزم تدخل رجال الجمارك باستمرار في شئون المصانع كما كان يقضي بفصل عمليات الصناعة التي تتناول المواد المسموح بها مؤقتا عن العمليات الأخرى ، وهذا ما لا يتفق ونظام الانتاج في المصانع الكبيرة ،

ومن أجل ذلك أصبح يكتفى فى معظم الحالات باعادة تصدير المثل ، ففى حالة خيوط القطن التى تتمتع بنظام السماح المؤقت يكفى أن يثبت المصدر أن ما يصدره من المنسوجات يشمل خيوطا تعادل فى الكم والنوع الخيوط المعفاة من الرسوم .

(٥) نظام الدروباك : يؤدى هذا النظام نفس الوظيفة التى يؤديها نظام السماح المؤقت ولكن على صورة أخرى،فهنا يعاد الى المصدرين الرسوم التى سبق أداؤها عند استيراد المادة الأولية التى أدمجت فى بعض المنتجات الأهلية أو حولت تحويلا صناعيا . وهذا النظام أقل انتشارا من نظام السماح المؤقت . ومن أهم المواد التى تتمتع بنظام الدروباك فى مصر السجاير والدخان المفروم . وفي بعض البلدان يتخذ نظام الدروباك وسيلة لمنح بعض المنتجين إعانات غير مباشرة، وسبيل ذلك أن يرد الى المصدرين مبلغا يزيد على ما دفعوا من الرسوم عند استيراد المواد الأولية .

(٣) تأثير الرسوم الجمركية فى الأثمان(١)

مالدت ثورت : الغرض من هذا البحث معرفة ماذا كان فرض الرسوم الجمركية على الواردات يؤدى بالضرورة الى ارتفاع الأثمان فى داخل الدولة واذا تحقق ذلك فهل يكون ارتفاع الثمن بقدر الرسم المفروض ؟ (٢) لمعالجة

(١) اعتمدنا في هذا البحث على المراجع الآتية : هبرلر في (International Trade) ص ٣٢٠ – ٣٢٧ ، وتوسيج في (Some Aspects of the Tarif Question) ص ٣ – ١٢ ، وأيضا في (Principles) الجزء الأول ص ٥١٧ – ٥٢٩ ، ومارشال في (Money Credit and Commerce) ص ١٦٧ وما بعدها ، وريو في (Précis) الجزء الثاني ص ٣٢٢ – ٣٢٣ .

(٢) ويلاحظ أننا قصرنا الكلام على رسوم الوارد دون رسوم الصادر اذ لم يعد لهذه الأخيرة أهمية تذكر في السياسات التجارية الحديثة .

ذلك نفرق بين حالات ثلاث [1] :

(١) حالة السلع التى تنتج فى الداخل بنفقات تعادل نفقات انتاجها فى الخارج أو تقل عنها : وفى هذه الحالة لا تستورد الدولة عادة شيئا من تلك السلع ولذلك يكون كل رسم وارد يفرض عليها عديم الأثر فى ارتفاع الثمن الداخلى اللهم إلا فى حالة خاصة أحيانا ومن طريق غير مباشر ، وذلك عند ما يكون انتاج السلعة موضوع احتكار فى الداخل . فقد يعرض هنا أن يكون المحتكر قبل فرض الرسم خائفا من المنافسة الأجنبية ولذلك لم يكن يجرأ أن يرفع الثمن فوق حد معين خشية أن يجذب ذلك بعض السلع الأجنبية ، فاذا مافرض الرسم بادر الى رفع الثمن آمنا مطمئنا .

ومن الناحية الأخرى فقد يحدث أحيانا أن تستورد الدولة بعضا من تلك السلع على حين تصدر بعضا آخر كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقمح فانها تستورد مقدارا منه من كندا على حين تصدر كل عام جزءا من محصولها ، وفى هذه الحالة يكون الثمن الذى يبيع به المنتجون الأمريكيون فى الداخل معادلا الثمن الذى يحصلون عليه من البيع فى الخارج مخصوما منه نفقات النقل وما اليها . (ذلك أنه اذا كان الثمن فى الداخل أقل من ذلك فانه يكثر شراء القمح للتصدير فيؤدى ذلك الى ارتفاع الثمن الداخلى ، واذا كانت أعلى من ذلك فان القمح لا يصدر من أمريكا وقد يستورد من الخارج فيؤدى ذلك الى هبوط الثمن الداخلى) ومن أجل ذلك كان استيراد أى مقدار من القمح فى أمريكا عديم الأثر فى الثمن ، وكل ما فى الأمر أنه يؤدى الى زيادة الصادر من القمح الأمريكى . فاذا ما فرض رسم على الوارد من القمح الكندى فانه

---

(١) ونتبع فى ذلك طريقة الاستاذ جريغ عندمعالجة هذا الموضوع فى كتابه السالف الذكر ص ٣٢٠ وما بعدها

لا يكون له من أثر سوى اشتداد المنافسة بين القمح الكندى والقمح الأمريكى فى الأسواق الخارجية ، وفى النهاية يتحدد الثمن في الخارج والداخل عند مستوى واحد [1].

(٢) حالة السلع التى لا يستطاع انتاجها فى الداخل أو يستطاع ولكن بنفقات باهظة تجعل انتاجها فى حكم المستحيل . ويدخل فى ذلك خاصة أنواع الحاصلات التى لا تجد فى بعض البلاد من الأحوال الجوية والجيولوجية ما يلائمها كالبن والشاى والتوابل فى البلاد الخارجة عن المنطقة الحارة . فأى رسم يفرض على الوارد من تلك السلع يؤدى فى الأصل الى ارتفاع الثمن فى الداخل بقدر الرسم المفروض ، ويستمر الاستيراد ولكن بمقادير أقل ، ويكون هناك فرق بين الثمن فى الداخل والخارج بقدر فئة الرسم . وارتفاع الثمن فى هذه الحالة ضرورى لحمل المنتجين الأجانب على الاستمرار فى ارسال بضاعتهم الى تلك السوق وهذا الرسم يعتبر بمثابة ضريبة استهلاك تفرض على المستهلكين الوطنيين وعليهم وحدهم يقع عبئها ، فهو لغرض مالى بحت وليس له أية صبغة حامية .

بيد أنه قد يحدث أحيانا — وفى ظروف خاصة سوف نفصلها فيما بعد — أن يعمد المنتجون الأجانب الى تخفيض ثمن بيعهم الأصلى ، ويكون ذلك بمثابة تحملهم جزءا من عبء الرسم ، فاذا كان مقداره ١٠ قروش مثلا فانهم قد يخفضون ثمن بيعهم بمقدار ٤ قروش . وفى هذه الحالة لا يحدث الرسم أثره كاملا فى البلد المستورد إذ لا يرتفع الثمن إلا بقدر ٦ قرش .

ومن جهة أخرى فان القول بأن الثمن يرتفع بقدر الرسم يقوم على فرض أن انتاج السلعة المستوردة يخضع لقانون الغلة الثابتة ، ولكنه قد يكون خاضعا لقانون الغلة المتناقصة أو المتزايدة . فاذا كان خاضعا لقانون الغلة المتناقصة فان فرض الرسم الجمركى وهو يؤدى الى نقص الطلب في البلد

---

(١) جريفن فى (Foreign Trade) ص ٣٢٠ — ٣٢١

المستورد يؤدى تبعا لذلك إلى نقص نفقة الانتاج الحدية فى البلد المصدر ، ومن ثم يرتفع الثمن فى البلد المستورد بمقدار أقل من الرسم . وبعكس ذلك إذا كان انتاج لسلعة خاضعا لقانون الغلة المتزايدة فان فرض الرسم الجمركى وهو يؤدى إلى نقص الطلب يؤدى تبعا لذلك إلى زيادة نفقة الانتاج الحدية فى البلد المصدر ، ومن ثم يرتفع الثمن فى البلد المستورد بمقدار أكثر من الرسم . غير أن هذا التحليل يفقد كثيرا من أهميته فى الحياة العملية نظراً لأن ما يستورده بلد من سلعة معينة يوزع غالبا بين بلدان كثيرة ، فاذا ما نقص استيراد البلد الأول وزع النقص بين هذه البلدان جميعا ، ولذلك لا يظهر أثره واضحا من حيث فعل قانون الغلة المتناقصة أو المتزايدة . وفى الحق أن النتائج المتقدمة لا تبدو واضحة إلا في حالة واحدة، وذلك عندما تكون السلعة المستوردة آتية من بلد واحد ، وهذا نادر جدا[1].

(٣) حالة السلع التى يستطاع انتاجها فى الداخل ولكن بتكاليف أعلى من تكاليف انتاجها فى الخارج : وهذه السلع تستورد من الخارج ما لم تكن هناك وسائل مصطنعة تقوى مركز المنتجين الوطنيين وأخصها الرسوم الجمركية . بيد أن تأثير هذه الرسوم يختلف باختلاف ما اذا كان الرسم أقل مقدارا من الفرق بين تكاليف الانتاج فى الداخل والخارج (مضافا الى ذلك تكاليف النقل) أو معادلا له أو أكثر منه . فاذا كان أقل فان الأثمان ترتفع فى الداخل ولكن بمقدار لا يكفى لحمل المنتجين الوطنيين علي البروز الى الميدان . وبذلك يكون الرسم ماليا بحتا، ومثله هنا كمثل الرسم الذى يفرض على السلع التى لا يستطاع انتاجها فى الداخل . وعلى ذلك فاذا فرض أن تكاليف الانتاج الأجنبية والأهلية كانت كالآتى .

---

(١) توسيج (Principles) الجزء الاول ص ١٧٥ وبغاستبل (Tariff Question) ص ١٤ — ١٦

تكاليف الانتاج الأجنبية . . . . ٢٥ قرشا

تكاليف النقل . . . . ٥ قروش

ثمن السلعة المستوردة . . . . ٣٠ قرشا

تكاليف الانتاج الأهلية . . . . . ٤٠ قرشا

فان رسما مقداره ٥ قروش على المنتجات الأجنبية يؤدى الى رفع الثمن فى السوق الداخلية الى ٣٥ قرشا . وهذا الثمن أقل من تكاليف الانتاج الأهلية، ولذلك تظل السلعة لا تنتج فى الداخل على حين تتقاضى الحكومة ٥ قروش عن كل واحدة تستهلك منها .

وأما اذا كان الرسم يعادل الفرق بين تكاليف الانتاج الأهلية والأجنبية (مضافا اليها تكاليف النقل) ومقدار ذلك هنا ١٠ قروش فانه يقيم المنافسة بين المنتجين الوطنيين والأجانب على قدم المساواة . وذلك هو رسم التكافؤ الذى طالما شاد بذكره أنصار الحماية فى العصر الحديث . وقد رأينا آنفا مايقوم عليه من الملاحظات والاعتراضات [١] ، ولذلك نكتفى هنا بأن نبين تأثيره فى الثمن وفى موقف المنتجين الوطنيين . فهو من جهة يؤدى الى رفع الثمن فى السوق الداخلية بمقداره ، وهو من جهة أخرى يكفى لحمل المنتجين الوطنيين على الدخول فى حلبة الانتاج . ولكنهم قد لا يقدمون على ذلك لخور فى عزائمهم أحيانا أو لاعتقادهم بأن الحماية الجمركية سوف لا تدوم . وفى هذه الحالة لا يؤدى الرسم سوى وظيفته المالية ، وتجنى الحكومة من الدخل بقدر ما يخسر المستهلكون . وأما اذا ترتب على ارتفاع الثمن ظهور بعض الصناعات الأهلية فانها إما أن تستأثر بالسوق الداخلية وفى هذه الحالة يمتنع الاستيراد فلا تجنى الحكومة دخلا وإما أن تقتسم السوق بين الصناعات الأهلية والأجنبية ، وفى هذه الحالة يتناول ارتفاع الثمن العرض الكلى من تلك

---

(١) راجع ص ٢٠٥ — ٢٠٦

السلعة . ويتسرب جزء من ارتفاع الثمن إلى خزانة الدولة على شكل رسم يجبى على الوارد من السلعة ، ويتسرب الجزء الآخر إلى جيوب المنتجين الوطنيين لتغطية نفقات انتاجهم المرتفعة ، وهو لا يعتبر ربحا لهم ، ولكنه يمثل ما يخسره المجتمع في الحقيقة من جراء توجيه الجهود نحو صناعة غير ملائمة نسبيا [١].

وأخيرا قد يكون الرسم أكثر من الفرق بين تكاليف الانتاج الأهلية والأجنبية (مضافا اليها تكاليف النقل) بأن يكون مقداره ١٥ قرشا مثلا . وفي هذه الحالة يمتنع الوارد من السلعة من الخارج ويحل محله الناتج الأهلي . وليس ضروريا في هذه الحالة أن يرتفع الثمن في الداخل بقدر الرسم المفروض إذ يتوقف ذلك قبل كل شيء على درجة المنافسة بين المنتجين الوطنيين : فاذا كانت شديدة فان الثمن يتحدد عند تكاليف الانتاج الأهلية ويكون أعلى من تكاليف الانتاج الأجنبية ، ولكنه لا يكون أعلى بمقدار الرسم . وواضح هنا أن الفرق بين مقدار الرسم ومقدار الزيادة في الثمن يكون عديم الأثر في حماية الصناعة الأهلية . وأما إذا كان هناك احتكار أو شبه احتكار في السوق الداخلية فان الثمن يرتفع إلى حد يفوق نفقات الانتاج الأهلية ، وقد يقرب في ارتفاعه من حدود الرسم المفروض .

فمن الذي يتحمل عبء الرسوم الجمركية ؟ لا يتردد أنصار الحماية في

(١) ومن أجل ذلك يشاهد في حالة اتباع حرية التجارة أن كل رسم يفرض على سلعة معينة عند استيرادها يفرض مقابله رسم آخر على ما ينتج من تلك السلعة في الداخل ، وبذلك يتعاون الرسمان على تزويد الحكومة بالايراد دون أن يكون لها أثر في تغيير اتجاه الانتاج الأهلي . وتلك هي الطريقة التي ظلت انجلترا زمنا طويلا تسير عليها ، فقد كانت رسومها الجمركية قاصرة على عدد قليل من السلع الدائمة الاستهلاك كالشاي والبن والكاكاو والسكر والبيرة والكحول . وكان هناك رسم على ما ينتج في الداخل من البيرة والكحول يساوي الرسم الجمركي ، أما المواد الأخرى فلم يكن ينتج مثلها في الداخل ولذا كان الرسم عليها بطبيعته ماليا بحتا — توسيج في (Principles) الجزء الأول ص ٥١٩

القول بأن الرسوم التى تفرضها إحدى الدول على الواردات إنما يقع عبئها على المنتجين الأجانب . وقد أشرنا إلى هذا الرأى أكثر من مرة عند استعراض حجج مذهب حماية التجارة . وفى الحق أن أنصار الحماية قد غالوا فى ذلك غلوا كبيرا ، وهذا ما يتضح من بسط الحقائق الآتية : عند ما يستورد بلد سلعة من الخارج فان ثمنها يتعين عند نفقات انتاجها الحدية فى البلد الأصلى مضافا اليها نفقات النقل . فاذا ما فرض عليها رسم جمركى فى البلد المستورد تعين أن يرتفع ثمنها فيه بقدر ذلك الرسم كى يتسنى للمنتجين الأجانب أن يحصلوا بعد سداد قيمة الرسم على الثمن الصافى الذى كانوا يحصلون عليه قبلا وإلا لانصرفوا عن تزويد البلد بانتاجهم . فهم المستهلكون الوطنيون إذن الذين يتحملون عبء الضريبة الجمركية وذلك على شكل زيادة فى أثمان ما يشترون. وتلك هى القاعدة الأصلية ، غير أنها تحتمل استثناءين :

(الأول) عند ما يعمد المنتجون الأجانب الى تخفيض ثمن بيعهم الأصلى خشية أن يؤدى ارتفاع الثمن فى البلد المستورد الى نقص مبيعاتهم واحداث خلل فى التوازن بين حالة انتاجهم وحالة الاستهلاك . وهذا إنما يحدث عند توفر الشروط الآتية : (ا) أن يكون البلد المستورد سوقا رائجة لتجارة تلك السلعة ومن أعظم مستهلكيها . (ب) أن يترتب على ارتفاع الثمن فيه بقدر الرسم المفروض نقص كبير فى الطلب ، أى بعبارة أخرى أن يكون طلب السلعة شديد المرونة . (ح) أن يتعذر على المنتجين الأجانب الاهتداء الى سوق أخرى يصرفون فيها الزائد من انتاجهم . ومع ذلك فتخفيض الثمن فى هذه الحالة إنما يكون مؤقتا وذلك ربما يستطيع المنتجون أن يهتدوا الى وسائل أخرى للمحافظة على التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وذلك اما بانقاص كمية ما ينتجون فى الوقت المناسب ، واما بالنفاذ إلى أسواق جديدة قد يتحملون فيها بعض التضحيات على شكل منح العملاء آجالا طويلة للدفع أو ما اشبه ، ولكنها

على كل حال تضحيات أخف مما يصيبهم فى السوق الأولى[١].

(الثانى) عندما يكون إنتاج السلعة موضوع احتكار فى الخارج ، ومعلوم أن الثمن الذى تباع به السلعة فى حالة الاحتكار هو الثمن الذى يحقق للمحتكر الحصول على أكبر ربح ممكن كما أنه أعلى من نفقات الانتاج[٢]. فنى فرض رسم على الوارد من تلك السلعة وخشى المحتكر الأجنبي أن يؤدى ذلك الى نقص الطلب ومن ثم نقص مبيعاته فانه يعمد غالبا إلى تخفيض ثمن بيعه الأصلى بقدر الرسم المفروض أو جزء منه ، وله من فرق ما بين ثمن بيعه الأصلى ونفقات إنتاجه ما يمكّنه من ذلك . وكذلك عند ما يترتب على فرض الرسم ظهور منتجين وطنيين ينافسون المحتكر الأجنبي فقد يحمله ذلك أيضا على تخفيض ثمن بيعه إلى حدود نفقات إنتاجهم . وفى الحالتين يجعل المحتكر للسلعة ثمنين : ثمن للسوق الداخلية وثمن للسوق الخارجية ويكون الثانى أقل من الأول . وقد تتعدد أثمان بيعه في الأسواق الخارجية تبعا لما تكون عليه حال الرسوم الجمركية فى كل منها .

---

(١) توسيج (Tarif Question) ص ٨

(٢) راجع كتابنا « الاقتصادى السياسي » الجزء الثانى ص ٨٦

(٤) صورة عامة لتجارة مصر الخارجية وسياستها التجارية

§ تجارة مصر الخارجية

منزلة التجارة الخارجية في مصر وتطورها المضطرد : تعتمـد مصر في وجودها الاقتصادي اعتمادا بينا على تجارتها الخارجية ، فمثلها ليس كمثل بعض البلدان التي تستطيع أن تكتفي تماما بنفسها كفرنسا والولايات المتحدة ، بل أن مصر في وضع أشبه بوضع بريطانيا العظمى من حيث افتقارها إلى العـالم الخارجي ولـكن مع تباين في صورة هذا الافتقار . فاحدى الدولتين تستورد المواد الغذائية والأولية مقابل ماتصدره من المواد المصنوعة وما تثمر من رؤوس الأموال في الخارج ومايتقل أسطولها التجاري من بضائع الدول ، والأخرى تستورد المواد المصنوعة وتصدر المواد الأولية التي تدفع بها ليست قيمة وارداتها فحسب بل أيضا فوائد قروضها العامة وأرباح وفوائد مايثمر فيها من رؤوس الأموال الأجنبية . واذا كان مقدار التجارة الخارجية في مصر أقل نسبيا منه في بريطانيا العظمى فذلك يرجع إلى تفاوت في درجة الرخاء ومستوى المدنية في البلدين وأيضا إلى طبيعة الانتاج الزراعي الذي يغذي الصادرات المصرية والذي هو محدود في قوته .

وهذا الوضع الخاص لتجارة مصر الخارجية يرجع الى عهد محمد على باشا الذي عمم زراعة القطن في مصر حتى غدا المورد الأصلي للصادرات المصرية[١] . وقد كان عدد سكان مصر عند ما تولى محمد على زمام الحـكم مليونين تقريبا وكان مجموع قيمة التجارة الخارجية من صادرات وواردات يقدر بخمسة عشر مليونا من الفرنكات ، فلم يأت آخر حكمه حتى كان عدد السكان قد تجاوز الضعف

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٤

فصار ٤٠٠٠ر٢٠٠ر٤ وتجاوزت قيمة التجارة ١٢٢ مليونا من الفرنكات منها ٦٧ مليونا للصادرات و٥٥ للواردات [١] . وهذه النتيجة الباهرة ترجع الى الجهود الجبارة التى قام بها لترقية الاقتصاد القومى وزيادة الثروة العامة، فقد كان همه الأكبر متجها الى ترقيــة الزراعة والصناعة وايجاد موارد جديدة للثروة المصرية . وقــد حاول من جاء بعد محمد على باشا من الولاة أن يحذوا حــذو سلفهم العظيم غير مدخرين وسعا فى أعمال الاصلاح والتحسين ، وكان لسعيد باشا واسماعيل باشا قصب السبق فى هــذا المضمار ، وقد ترك ذلك أثرا ظاهرا فى تجارة مصر الخارجية ، فسارت فى سبيل التقدم بخطوات واسعة كما يتبين من الجدول الآتى ، وقد أوردنا فيه عدد السكان أيضا كى تظهر النتائج ساطعة جلية.

---

(١) ومن الأعمال العظيمة التي قام بها محمد علي باشا وكانت ذات أثر كبير في تقدم مصر الاقتصادى ونمو تجارتها الخارجية : تحسين طرق المواصلات البرية والنهرية وانشاء ترعة المحمودية التي لاتزال من أعظم طرق التجارة الداخلية وتنظيم ميناء الأسكندرية وجعلها صالحة للملاحة ووضع المشروع العظيم لأعمال الري والترع والقناطر والبدء في تنفيذه .

(تجارة مصر الخارجية) (١)

(لايدخل ضمنها النقود)

السنة	الصادرات بالآلاف الجنيهات المصرية	الوارد بالآلاف الجنيهات المصرية	المجموع بالآلاف الجنيهات المصرية	السكان بالمليون	ما يخص الفرد بالقروش
١٨٠٠	٢٨٨	٢٦٩	٥٥٧	٢٫٤٦٠	٢٢٫٦
١٨٣٦	٢١١٥	٢٦٨٥	٤٨٠٠	٢٫٥٦٦	١٣٤٫٦
١٨٥٠	٢٣٠٢	١٣٩٨	٣٧٠٠	٤٫٦٩٠	٧٨٫٩
١٨٥٥	٤٥٩١	٢١٠٩	٦٧٠٠	٤٫٩٧٣	١٣٤٫٧
١٨٦٠	٣٠٩٠	٢٤١٠	٥٥٠٠	٥٫٢٧٥	١٠٤٫٣
١٨٧٠	٩٩٩٥	٥٦٠٥	١٥٦٠٠	٥٫٩٣٤	٢٦٢٫٩
١٨٧٥	١٣٣٣٣	٥٦١٩	١٨٩٥٢	٦٫٢٩٢	٣٠١٫٢
١٨٨٠	١٣١٧٨	٨٦٩٢	٢١٨٧٠	٦٫٦٧٤	٣٢٧٫٧
١٨٨٤—٨٨	١١١٤٠	٨١٧٩	١٩٣١٩	٧٫٥١١	٢٥٧٫٢
١٨٨٩—٩٣	١٢٩١٠	٨٤٢٣	٢١٣٣٣	٨٫٤٥٣	٢٥٢٫٣
١٨٩٤—٩٨	١٢٢٩٢	٩٨٢٤	٢١١١٦	٩٫٤٩١	٢٣٦٫٢
١٨٩٩—٠٣	١٧٣٠٥	١٤٧٧٣	٣١٧٧٨	١٠٫٣٣٠	٣٠٧٫٦
١٩٠٤—٠٨	٢٣٠٧٥	٢٣٤٧١	٤٦٥٤٦	١١٫١١٨	٤١٨٫٦
١٩٠٩—١٣	٢٩٩٧١	٢٥٣٥٧	٥٥٣٢٨	١١٫٨٥٣	٤٦٦٫٨
١٩١٤—١٨	٣٥٠٠٦	٣١٣١١	٦٦٣١٧	١٢٫٦٠٢	٥٢٦٫٣
١٩١٩—٢٣	٦٠٩٦٣	٥٨٦٨٢	١١٩٦٤٥	١٣٫٣٥٩	٨٩٥٫٦
١٩٢٤—٢٨	٥١٢٣٩	٥٢٤١٨	١٠٦٦٥٧	١٤٫٠٢٢	٧٥٧٫٩
١٩٢٩	٥١٧٥٢	٥٦٠٩٠	١٠٧٨٤٢	١٤٫٤٩٣	٧٤٤٫١
١٩٣٠	٣١٩٤١	٤٧١٨٧	٧٩١٢٨	١٤٫٦٣٢	٥٤٠٫٨
١٩٣١	٢٧٢٧٠	٣١٣٣٤	٥٨٦٠٤	١٤٫٨٠١	٣٩٥٫٩
١٩٣٢	٢٦٩٨٧	٢٧٢٦٦	٥٤٢٥٣	١٤٫٩٤٥	٣٦٣٫٠

(١) أرقام هذا الجدول مستمدة من تقرير لجنة التجارة والصناعة السالف الذكر ومن مقالة « نمو التجارة فى مصر » لمدير قسم الاحصاء بمصلحة التجارة والصناعة ، مجلة التجارة والصناعة ، فبراير سنة ١٩٣٤ ، ص ٢٩٢

ومن هذا الجدول يتضح أن تجارة مصر الخارجية خلال المدة من سنة ١٨٠٠ الى سنة ١٨٨٠ أى منذ عهد محمد على الى آخر حكم اسماعيل باشا زادت بنسبة تربو على ٣٠٠٠ فى المائة ، هذا على حين تضاعف عدد السكان اكثر من ٣ مرات . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن تجارة مصر الخارجية فى سنة ١٨٠٠ لم تكن تتجاوز ٣ ٪ مما بلغته فى سنة ١٨٨٠ . وقد استمرت فى الزيادة بعد سنة ١٨٨٠ وبلغت أقصى حدودها خلال المدة من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٣ ثم هبطت خلال الخمس سنوات التالية أى من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ ، ولكنها عادت الى الزيادة فى سنة ١٩٢٩ ، ثم ما لبثت أن عصفت بها ريح الأزمة العالمية فأخذت فى الهبوط ابتداء من سنة ١٩٣٠ حتى عادت الى حدود الأرقام التى كانت عليها قبل الحرب العظمى بل أنها تجاوزتها الى أدنى حد فى سنة ١٩٣٢ حيث نقصت قيمتها نحو ٧٥٫٠٠٠ر١٠ جنيه عما كانت عليه فى متوسط المدة من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٣ ، واذا قورنت بما كانت عليه فى سنة ١٩٢٩ بلغ مقدار النقص ٥٣ر٩٨٥ر... جنيه وهو ما يعادل نحو نصف قيمتها فى تلك السنة . وهذا النقص البليغ يرجع الى تدهور الأسعار وبخاصة أسعار القطن أكثر منه الى نقص الكميات كما يدل على ذلك البيان الآتى (١) :

القطن المصدر فى سنة ١٩٢٩ بلغ ٦٢٥ر٧٫٠٠٠ قنطار متوسط ثمن القنطار ١٣ر٢٧ ريالا
« « « « ١٩٣٠ « ٥ر٩٢٧ر٠٠٠ « « « « ٢٠ر٠٨ «
« « « « ١٩٣١ « ٧ر٣٦٧ر٠٠٠ « « « « ١٣ر٣١ «
« « « « ١٩٣٢ « ٦ر٧٩٨ر٥٠٠ « « « « ١٣ر١٤ «

ميزان مصر التجارى : ويتبين من الجدول السابق أيضا أن الصادرات فى مصر تزيد على الواردات فى معظم السنين . فميزان مصر التجارى فى العادة موافق وهذه حالة طبيعية فى البلدان التى تكون اقترضت من الخارج رؤوس أموال كثيرة

---

(١) الأرقام التالية مأخوذة من مذكرة المالية عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ — ٣٣ ومن النشرة السنوية عن التجارة الخارجية .

فى الماضى ، فهى تؤدى فوائد هذه القروض وما اليهـا بما يتاح لهـا من زيادة الصادرات على الواردات كما أثبتنا من قبل [1]. بيد أنه فى سنة ١٩٢٩ انعكس الموقف اذ اصبحت الواردات تزيد على الصادرات ، وذلك بسبب الكساد الذى أخذ يحل بتجارة الصادرات من جهة، ولتوقع صدور التعريفة الجمركية الجديدة من الجهة الأخرى وهو الأمر الذى حمل كثيرا من التجار على استيراد مقادير عظيمة من السلع الأجنبية احترازا مما تتضمنه التعريفة الجديدة من رسوم مرتفعة . وقد ظل ميزان مصر التجارى فى غير مصلحتها فى سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، وذلك لتدهور أسعار القطن خاصة، ولكنه فى سنة ١٩٣٢ أخذ يتعدل فى مصلحة مصر كما بينا آنفا [2] .

هذا فى الجملة ، ولكن اذا نظرت الى ميزان مصر التجارى فى علاقاتها مع كل بلد على حدته فانك تخرج بالنتائج الآتية [3] : ظل الميزان التجارى فى مصلحة مصر خلال سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٢ مع ست دول هى : الامبراطورية البريطانية وفرنسا وألمانيا وسويسرا وأسبانيا وبولندا ، كما أنه أصبح فى مصلحتها عام ١٩٣٢ مع ست دول أخرى وهى : الصين وتشيكوسلوفكيا والمجر وفلسطين وسوريا والولايات المتحدة بعد أن كان على العكس فى غير مصلحتها فى العام السابق . أما باقى الدول فقد ظل ميزان مصر التجارى معها فى غير مصلحة مصر خلال العامين مع تفاوت فى مقدار الفرق بين قيمة الواردات والصادرات ، فقل هذا الفرق مع بعض الدول كايطاليا ورومانيا وتركيا وشيلى ، على حين زاد مع البعض الآخر كاليابان والنرويج .

تركيب تجارة مصر الخارجية : كانت مصر ولا تزال منذ قرن وأكثر

---

(١) راجع ص ٩١

(٢) راجع ص ١٠٨

(٣) تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ١٠٠

تستورد من الخارج معظم المواد المصنوعة اللازمة لسكانها وتؤدى قيمة هذه المواد وقيمة التزاماتها الأخرى بما تصدر من الحاصلات الزراعية. والتجارة الخارجية فى مصر — شأنها فى سائر البلاد الزراعية البحتة — معرضة لتقلبات كثيرة ناشئة عن دورية الزراعة وعن التباين فى مقادير المحصولات وأثمانها وكذلك عن اختلاف قوة الشراء العامة لدى السكان الزراعيين. على أن هذه الحالة أشد فى مصر خطرا منها فى البلاد الأخرى وذلك لما يأتى :

(ا) أن تجارة الصادرات فى مصر ترتكز على محصول زراعى واحد هو القطن، وهذا المحصول معرض من حيث كميته وقيمته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب المحصولات الأخرى المعادلة له فى الأهمية. (ب) أن قوة الشراء العامة ومن ثم تجارة الواردات تتوقف أيضا فى مصر على محصول القطن وسعره، ولذلك صح القول بأن تجارة مصر الخارجية من حيث الصادرات والواردات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمحصول القطن وأسعاره.

وهذا الموقف يحمل بين ثناياه خطراً عظيما لاسيما إذا روعى أن تفوق مصر فى انتاج قطنها مكتسب أكثر منه طبيعى ولذلك كان مهددا بالزوال. وليس أدل على ذلك مما يلقى القطن المصرى فى الوقت الحاضر من منافسة قطن السودان وبعض أصناف القطن الأمريكى كقطن أريزونا وغيره، ومايبذل من جهود فى أقطار كثيرة كبلاد الصومال الايطالية والجزائر وبعض المستعمرات الانجليزية لانتاج أصناف من القطن مشابهة لأحسن أنواع القطن المصرى وبتكاليف لاتزيد عن تكاليفه إن لم تقل عنها. يضاف الى ذلك ما للخاصة الاحلال من الأثر فى استعمال القطن المصرى، فقد أخذ كثير من الغزالين يحلون محل القطن المصرى القطن الأمريكى أوما فى مرتبته من الأقطان الأخرى. ولم يعد الأمر قاصرا على صناعة الغزل والنسيج بل تعداها إلى صناعات أخرى كان يظن فيما مضى أنه لا يصلح فيها سوى أجود أصناف القطن المصرى كصناعة عجل

السيارات ، فقد أدخل على تلك الصناعة من التعديلات ماجعل الرتب العالية من القطن الأمريكى تكفى فيها . وفضلا عن ذلك فان التقدم العلمى فى حدذاته من شأنه أن يعمل على ظهور أصناف جديدة تنافس القطن المصرى ، وبلاد جديدة قد تتفوق على مصرفى انتاجه (١).

من أجل ذلك أخذ المفكرون وأولو الرأى يدعون الى تنويع الانتاج الأهلى فى مصر حتى لاتظل البلاد معتمدة فى وجودها الاقتصادى وتجارتها الخارجيــة على محصول واحد ، وأخذت الحــكومة أخيرا تشجع بمختلف الوسائل اتساع نطاق المحصولات الأخرى وتحسين أنواعها والمساعدة على تصدير مايزيد منها على حاجة الاستهلاك الداخلى ، كما راعت عنــد وضع التعريفة الجركية الجديدة تمهيدالسبيل لانشاء صناعات جديدة وحماية الصناعات القائمة. وقد جاءت هذه السياسة بنتائج مشجعة ، فقد نقصت مساحة الأراضى المزروعة قطنا نقصا بينا على حين زادت مساحة الأراضى المزروعة حاصلات أخرى كما يدل على ذلك الجدول الآتى (٢) :

الحاصلات	١٩٢٩ ــ ١٩٣٠	١٩٣٠ ــ ١٩٣١	١٩٣١ ــ ١٩٣٢
	فدان	فدان	فدان
قطن	٢ر٠٨٢ر٠٠٠	١ر٦٨٣ر٠٠٠	١ر٠١٤ر٠٠٠
قمح	١ر٤٦٦ر٠٠٠	١ر٥٨٩ر٠٠٠	١ر٦٩٧ر٠٠٠
أذرة	٢ر٠٨٧ر٠٠٠	٢ر٤٤٣ر٠٠٠	٢ر٣١٦ر٠٠٠
فول	٤٢٤ر٠٠٠	٤٢٤ر٠٠٠	٥٩٢ر٠٠٠
قصب السكر	٥٣ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠
بصل	٤٩ر٠٠٠	٤٣ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠
فاكهة	٣٣ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠

(١) انظر مذكرة حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا بشأن اقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة ، سنة ١٩٣٠ ، ص ١٢ ــ ١٨

(٢) نقلا عن تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ٣

وقد كان لذلك أثر ظاهر فى تجارة مصر الخارجية، فقد زادت قيمة مبيعات مصر للخارج من البقول والخضر وغيرها زيادة عوضت جزءا من النقص فى ثمن ما أصدر من القطن، بينما نقصت قيمة مشتريات مصر من الخارج من القمح والدقيق والسكر والفواكه والبقول ونحوها . وفى الجدولين الآتيين مقارنة عن حركة تصدير القطن والمنتجات الأخرى التى زادت نسبة ما أصدر منها فى السنوات الأخيرة ، وبيان عن أهم أصناف الواردات التى نقصت قيمة ما استورد منها مما يعد ثمرة للسياسة السالفة الذكر .

قيمة القطن والمنتجات الأخرى الصادرة من مصر [١]

السنة	القطن ومنتجاته (٢)		المنتجات الأخرى (٣)	
	القيمة بالاف الجنيهات	النسبة الى الجملة فى المائة	القيمة بالاف الجنيهات	النسبة الى الجملة فى المائة
١٩٢٩	٤٥ر٠٥٠	٨٧ر٠	٦ر٧٠٣	١٣ر٠
١٩٣٠	٢٦ر٩٨٥	٨٤ر٤	٤ر٩٥٦	١٥ر٦
١٩٣١	٢٢ر٢٠٤	٨١ر٤	٥ر٠٥٦	١٨ر٦
١٩٣٣	٣٠ر٣١٧	٧٥ر٣	٦ر٦٧٠	٢٤ر٧

(١) مرجعنا فى ذلك النشرة السنوية عن التجارة الخارجية والجدول الذى أورده رئيس قسم الاحصاء فى مصلحة التجارة والصناعة فى مقاله السالف الذكر — مجلة التجارة والصناعة فبراير سنة ١٩٣٤ ص ٣٠٦

(٢) يشمل هذا القسم القطن وبذرة القطن والكسب وزيت القطن

(٣) من أهم ما يشتمل عليه هذا القسم : البصل والأرز والفول والذرة والبيض والجلود والقومغات والسجائر .. الخ

أهم أصناف الواردات التي نقصت قيمة ما استورد منها (١)

القيمة بالآلاف الجنيهات

الحاصلات	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
قمح ودقيق القمح . .	٣ر٢٢٠	٢ر٢٣٣	١ر٣٦٦	٧٦٤
سكر	١ر١٧٥	١ر٥١٣	٣٨ر٦	٧
فواكه طازجة ويابسة . . .	٨٨٤	١ر٠١٧	٦٣٧	٥٠٧ر٥
بقول وخضر	٣٦١	٥٠٧	٢٩٢	٢٢٧

وكذلك كان لتشجيع الصناعات الأهلية أثر ظاهر في انقاص قيمة الواردات من بعض المواد المصنوعة كالصابون والأسمنت والأحذية والملابس والسجاجيد وغيرها ، ومن المنتظر أن يكون لتقدم صناعة الغزل والنسيج في مصر — وهو ما أخذت تظهر بوادره — أثر عظيم في الاستغناء عن استيراد جانب كبير من الأقمشة الأجنبية .

على أنه مهما يكن من أمر فمصر لا تزال كما كانت قبل الحرب مصدرة للمواد الأولية التي بلغت قيمتها في سنة ١٩٣٢ بالنسبة الى مجموع الصادرات ٨٢ في المائة مقابل ٩٣ في المائة في سنة ١٩١٣ ، كما أنها لا تزال سوقا لمنتجات الصناعة الأجنبية التي بلغت قيمتها في سنة ١٩٣٢ بالنسبة الى مجموع الواردات نحو ٥٨ في المائة مقابل نحو ٥٠ في المائة في سنة ١٩١٣ (٢) .

نصيب البلاد المختلفة من تجارة مصر الخارجية : إن أهم ما يلفت النظر هنا هو المكانة الخاصة التي تشغلها بريطانيا العظمى في تجارة مصر الخارجية ، فقد حلت في المنزلة الأولى التي كانت لتركيا في سنة ١٨٣٦ سواء في تجارة

(١) نقلا عن تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ٤

(٢) تقرير مصلحة الجمارك السالف الذكر ص ٥

الواردات أو فى تجارة الصادرات ، فقد أصبحت أهم بلد تورد لمصر بضائعها وتستورد بضائع مصر . على أنها فقدت خلال السنين شيئا من مركزها فشغله بعض البلاد الأخرى كألمانيا وايطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة ثم اليابان أخيرا ، كما أنه طرأت بعض التغيرات على الأصناف التى تصدرها . فهناك بعض أصناف كانت تصدرها بريطانيا الى مصر بمقادير كبيرة فى الأعوام الماضية فأصبحت حصتها فيها ضئيلة اذ حلت محلها بعض البلاد الأخرى . مثال ذلك أن حصة انجلترا فى الواردات المصرية من المنسوجات كانت ٨١٫٨٪ من جملتها فى سنة ١٩١٣ فهبطت الى ٣٨٫٨٪ من جملتها فى سنة ١٩٣٢ إذ اكتسحتها اليابان وايطاليا . فالأولى بلغت حصتها ٢٩٫٤٪ فى سنة ١٩٣٢ بعد أن كانت لا تصدر الى مصر من المنسوجات شيئا فى سنة ١٩١٣ ، على حين زادت حصة الثانية من ٣٫٠٪ فى سنة ١٩١٣ الى ٢٦٫٤٪ فى سنة ١٩٣٢ . وكذلك يشاهد نقص كبير فى حصة بريطانيا من المصنوعات الجلدية وخاصة الأحذية فقد هبطت حصتها من ٥١٫٣٪ فى سنة ١٩١٣ الى ١٣٫٣٪ فى سنة ١٩٣٢ ، وذلك على أثر اشتداد منافسة بعض البلاد الأخرى وخاصة تشيكوسلوفاكيا . وعلى العكس من ذلك يشاهد ارتفاع فى حصة بريطانيا العظمى من بعض أصناف أخرى كالصابون اذ ارتفعت حصتها من ٩٫٨٪ فى سنة ١٩١٣ الى ٢٣٫١٪ فى سنة ١٩٣٢ ، والأسمنت اذ ارتفعت حصتها خلال تلك المدة من ٢٨٫٧٪ الى ٦٠٫٣٪ وكذلك السيارات فقد ارتفعت حصتها فيها أخيرا نظير نقص فى واردات الولايات المتحدة وايطاليا [1] .

وفيما يلى جدول يبين حركة الصادرات والواردات المصرية مع أهم البلدان الأجنبية فى سنة ١٩٣٢ مع بيان ترتيبها بحسب قيمة البضائع الصادرة والواردة.

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، مارس سنة ١٩٣٤ ص ٥٤٢

حركة تجارة مصر الخارجية مع أهم البلدان الأجنبية (١)

(سنـــة ١٩٣٢)

اسم البلد	واردات الى مصر ــ القيمة بالاف الجنيهات	صادرات من مصر ــ القيمة بالاف الجنيهات	الترتيب بحسب قيمة الواردات الى مصر	الترتيب بحسب قيمة الصادرات من مصر
بريطانيا العظمى	٦ر٠٨٨	١٠ر٣٢٣	١	١
ايطاليا	٢ر٤٣٩	٢ر١٧٦	٢	٤
اليابان	٢ر١٥٢	١ر٢٨٦	٣	٦
فرنسا	١ر٩٧١	٢ر٧٩١	٤	٢
ألمانيا	١ر٩١٣	٢ر٦٤٢	٥	٣
بلجيكا	١ر٢٧٠	٢١٩	٦	١٧
الهند البريطانية وعدن	٨٩٣	٩٣٣	٧	٨
الولايات المتحدة	٨٧١	١ر٣٢٤	٨	٥
رومانيا	٧٨٠	٨٣	٩	٢٢
الروسيا	٧١٦	١٣٦	١٠	٢١
باقي أجزاء الامبراطورية البريطانية	٦٣١	٢٤٧	١١	١٥
اليونان	٦٢٣	٢١٦	١٢	١٨
استراليا ونيوزيلندة	٦١٤	٨	١٣	—
النرويج	٦٠٠	½	١٤	—
شيلي	٥٦٩	—	١٥	—
بلاد فارس	٥٤٢	—	١٦	—
تركيا	٤٥٩	٢٩	١٧	٢٥
تشيكوسلوفاكيا	٣٦٠	٤٩٧	١٨	١٠
السويد	٣١٤	٦٥	١٩	٢٣
سويسرا	٢٩٩	٧٢٣	٢٠	٩
هولندة	٢٨٦	٢٨١	٢١	١٣
النمسا	٢٥٧	١٥٦	٢٢	٢٠
بلغاريا	٢٢٦	١٥	٢٣	٢٦
فلسطين	٢٠٧	٣٥٦	٢٤	١١
البرازيل	١٩٤	—	٢٥	٢٩
سوريا	١٨٠	٢٨٨	٢٦	١٢
الصين	١٧٢	١٨٠	٢٧	١٩
فنلندة	١٤٦	١	٢٨	٢٨
يوغسلافيا	١٠٢	٤	٢٩	٢٧
أسبانيا	٩٦	١ر٠١٩	٣٠	٧

(١) اقتبسنا هذا الجدول من تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٣٢ ص ٩٦ ـــ ٩٩

§ سياسة مصر التجارية

اذا نظر المتأمل فى سياسة مصر التجارية منذ الفتح العثمانى الى اليوم استبان فيها ثلاثة أدوار رئيسية تتحدد معالمها على النحو الآتى :

الدور الأول [١] : يبتدىء من الفتح العثمانى وينتهى فى سنة ١٨٨٤ تاريخ أول وفاق تجارى مصرى . وفى هذا الدور لم يكن لمصر سياسة تجارية مستقلة خاصة بها اذ كانت تسير على النظام الجمركى المتبع فى المملكة العثمانية التى كانت مصر جزءا منها ، ولذلك فان علاقاتها التجارية كانت مقيدة بالامتيازات والمعاهدات التجارية المعقودة مع الباب العالى وبالأخص المعاهدة الأخيرة المعقودة بين فرنسا وتركيا فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٦١ وباللوائح التى صدرت بعدها والتى كانت سارية المفعول فى كافة أجزاء المملكة . وقد كان أظهر خصائص هذا النظام ما يأتى : (ا) توفر حرية تجارة الصادرات وكذا الواردات ماعدا الأسلحة والذخائر والدخان والملح . (ب) تحديد رسم الصادر فى بادىء الأمر بمقدار ٨ ٪ من القيمة على أن يخفض بمقدار ١ ٪ كل سنة حتى يصل الى الرسم النهائى وهو ١ ٪ . (حـ) تحديد رسم الوارد بمقدار ٨ ٪ من قيمة البضائع فى ميناء ورودها ، وفى حالة الاختلاف فى تقدير القيمة تدفع الرسوم عينا . (ى) رد ٧ فى المائة من القيمة عن البضائع التى يعاد تصديرها للخارج فى خلال ستة شهور من تاريخ ورودها . أما رسم الترانسيت فهو ١ ٪ من القيمة . (هـ) معاملة الأمة الأولى بالرعاية كانت تمنح بأوسع معانيها . (و) لم يكن للرسوم الجمركية أية صبغة حامية بل كانت مالية بحتة .

---

(١) اعتمدنا فى وصف هذا الدور وما يليه اعتمادا كليا على تقرير الخبراء الجمركيين الوارد فى مقدمة مشروع قانون تعديل تعريفة الجمارك طبعة سنة ١٩٣١ ص ١ — ١٠ من الترجمة العربية وكذلك على البحث الوارد فى النشرة السنوية عن التجارة الخارجية سنة ١٩٣٢

الدور الثاني : ويبتدىء من سنة ١٨٨٤ وينتهى فى سنة ١٩٣٠ تاريخ صدور أول تعريفه جمركية وطنية مستقلة . وفى هذا الدور أيضا ظلت سياسة مصر التجارية عاجزة عن حماية الانتاج الأهلى وشد أزره . فلم يكن للرسوم الجمركية سوى صبغة مالية محضة ، ولم يكن هناك أى نظام يرمى الى انماء الصناعة ومختلف ضروب الانتاج الأخرى اللهم الا الدروباك الذى كانت تمنحه الحكومة عن السجائر المصدرة وعن بعض أصناف معينة مما يصنع داخل القطر [1] .

على أن أهم ما يميز هــذا الدور عن سابقه هو تمتع الخديوى بحق عقد وفاقات تجارية مستقلة عن الوفاقات التركية ، ومع أنه منح هذا الحق بمقتضى الفرمانات الصــادرة فى سنين ١٨٦٧ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ الا أنه لم يتسن عقــد أول اتفاق الا فى سنة ١٨٨٤ وهو الاتفاق الذى أبرم مع اليونان فى ٣ مارس سنة ١٨٨٤ والذى تبعته اللائحة الجمركية المنشورة بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٤ وتطبق أحــكامها على الرعايا اليونانيين والوطنيين على السواء . وقد كان أهم ما حمل اليونان على عقد هــذا الاتفاق رغبتها الشديدة فى ادخال أدخنتها القطر المصرى أسوة بالأدخنة التركية التى كان مسموحا لها بالدخــول دون غيرها . أما الدول الأخرى فلم تظهر فى أول الأمر ميلا الى عقد وفاقات مع مصر مفضلة الاستمرار على أن تعامل بأحكام المعاهدة السخية المبرمة بين فرنسا وتركيا فى سنة ١٨٦١ والتى كان ينتهى أجلها فى سنة ١٨٨٩ ومع ذلك فلم تلبث بريطانيا العظمى وهولندا وايطاليا والولايات المتحدة والبرتغــال والسويد والنرويج أن قبلت التعــامل بلائحة الجمارك المصرية فى نظير منحها معاملة الأمة الأولى بالرعاية . ثم عقدت فيما بعد وفاقات تجارية مع الدول الأخرى التى قبلت التعاقد مع مصر احترازا مما قد تتضمنه المعاهدات

---

(١) ونستطيع أن ندخل فى ذلك أيضا الاعفاء من رسم الصادر وعوائد الرصيف الممنوح لبعض مصنوعات البلاد بمقتضى الأمر الصادر فى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣

المقبلة التى ستبرمها مع تركيا من شروط أقل ملاءمة لها . وكان أجل أغلب هذه الوفاقات عشر سنوات قابلة للتجديد الضمنى . وهى لا تختلف كثيرا فى نقطها الجوهرية عما جاء فى المعاهدة بين تركيا وفرنسا فى سنة ١٨٦١ وتعطى لكل الدول على السواء الحق فى أن تعامل معاملة الأمة الأولى بالرعاية . وبمقتضى هذه الوفاقات كانت فئات الرسوم كما يأتى :

(ا) رسوم الوارد : نُص فى الاتفاق المبرم مع اليونان فى سنة ١٨٨٤ على أن رسم الوارد هو ٨ فى المائة من قيمة البضائع عموما ، غير أن الحكومة المصرية احتفظت لنفسها بحق زيادة الرسم الى ١٦ فى المائة على المشروبات المقطرة والأنبذة والمواد الترفية . وقد خطت الحكومة المصرية بعد ذلك خطوة جريئة فى الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٩ ، فقد حفظت لنفسها الحق المطلق فى تقرير الرسوم على البضائع الواردة عموما ماعدا أصناف معينة تعهدت بأن لا تفرض رسما عليها يزيد على ١٠ فى المائة من قيمتها . وهذه الحرية فى تقرير رسم الوارد نص عليها أيضا فى الوفاق المبرم مع النمسا والمجر فى سنة ١٨٩٠ مع اضافة أصناف أخرى الى البضائع التى لا يجوز أن يتجاوز الرسم عليها ١٠ فى المائة . وكذلك روعى هذا المبدأ فى الوفاق المبرم مع بلجيكا فى سنة ١٨٩١ ومع ايطاليا فى سنة ١٨٩٢ مع اضافة أصناف أخرى الى قائمة الأصناف السابقة .

واذا تركنا جانبا الوفاق المبرم مع اليونان فى سنة ١٨٨٤ فان الوفاق المبرم مع ألمانيا فى سنة ١٨٩٢ يعتبر أول اتفاق قيد حق الحكومة المصرية فى تقرير الرسوم على جميع الواردات ، فقد تعهدت الحكومة المصرية فيه بأن لا تقرر على منتجات ألمانيا الزراعية أو الصناعية رسما يتجاوز ١٠ فى المائة من قيمتها ، وذلك عدا بضعة أصناف معينة فى الاتفاق يجوز زيادة رسومها الى ١٥ فى المائة . وأخيرا جاء الوفاق المبرم مع فرنسا فى سنة ١٩٠٢ فحدد رسم الوارد

بواقع ٨ فى المائة على كافة البضائع ماعـدا أصناف معينة أهمها الـكحول . وهذه الأصناف يجوز زيادة رسم بعضها الى ١٠ فى المائةمن قيمتها وزيادة رسم بعضها الآخر الى ١٥ فى المائة . وقـد احتفظ بهذه الفئات في الوفاق الذى عقد مع اليونان فى سنة ١٩٠٦ ومع أيطاليا في نفس السنة .

ومن هذا يتبين أنه رغما من الجهود التى بذلتها الحـكومة المصرية فيأول الأمر للحصول على استقلالها الجركى وللتخلص من فئة الثمانية فى المائة التى فرضتها عليها الوفاقات التركية فانها لم توفق إلى بلوغ غرضها . نعم أنه فى الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٩ وفى الوفاقات الأخرى التى تلته إلى أن عقد الوفاق مع ألمانيا فى سنة ١٨٩٢ احتفظت مصر بحقها المطلق فى تقرير الرسم على جميـع البضائع ماعدا بعض الاستثناءات إلا أنه كان ينص فى هذه الوفاقات على أن التعديلات التى كانت تدخل على تعريفة الرسوم يبقى أمرها معلقا إلى أن تصير نافذة على جميع الدول . ونظراً لأنه فى الوفاق المبرم مع ألمانيا نص صراحة على أن رسم الوارد لايزيد على ١٠ فى المائة فقـد انتفت حرية تقرير الرسوم فعلا وحل محلها تعريفة العشرة فى المائة على البضائع عموما وهى التى خفضت إلى ٨ فى المائة بموجب الوفاق المبرم مع فرنسا فى سنة ١٩٠٢

فبسبب النص المذكور آنفا وعملا بمبدأ الأمة الأولى بالرعاية لم يتح لمصر فى وقت ما أن تستفيد من حرية تقرير الرسوم التى أنالتها اياها الوفاقات الأولى وظلت مقيدة بفئة الثمانية فى المائة كما كانت فى الدور الأول . أما زيادة رسوم الوارد المنصوص عليها فى جميع الوفاقات بالنسبة لبعض الأصناف فلم تطبق لأول مرة إلا فى سنة ١٩١٥ عند مااحتاجت الحـكومة إلى موارد جـديدة لمواجهة ضرورات الحرب .

وقد كانت هناك سلعة تستثنى على الدوام من الوفاقات العثمانية والمصرية وهى الدخان ، ولذا بقيت حرية تقدير الرسم عليها وسن اللوائح والأنظمة

الخاصة بها مطلقة فى تركيا ومصر. وكانت الحكومة المصرية كلما مستها الحاجة إلى زيادة ايراداتها صوبت أنظارها على الأخص الى الدخان فرفعت الرسوم عليه كما حدث أثناء الحرب العظمى والسنين التى تلتها. ولذا فبينما كان الرسم المقرر على البضائع عموما ثابتا بلا تغير بواقع ٨ فى المائة كان نظام الدخان ورسمه فى تغير مستمر، وقد توالت مراسيم عديدة منذ سنة ١٨٧٣ عدلت رسوم الوارد من الأدخنة والتمباك والسجائر تعديلا كبيرا.

وكانت زراعة الدخان مباحة فى أول الأمر غير أن رغبة الحكومة فى الحصول على أكثر ما يمكن من الايراد من رسومه حملتها على أن تصدر فى سنة ١٨٩٠ قانونا يحرم زراعة الدخان والتمباك مع تحديد غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه عن كل فدان فى حالة المخالفة. ولا يزال هذا القانون معمولا به الى الآن، وقد تجاوزت نتائجه كل تقدير، فبعد أن كان المتوسط السنوى للرسوم والضرائب المتحصلة على الأدخنة لا تتجاوز ٢٥٤,٠٠٠ جنيه خلال العشر سنوات السابقة على هذا القانون ارتفع فورا إلى مليون جنيه فى العام، ثم زاد كثيرا أثناء الحرب العظمى وبعدها على أثر رفع الرسوم حتى بلغ مقدار المتحصل من ذلك فى سنة ١٩٢٧ نحو ٦ ملايين من الجنيهات.

ويلاحظ أخيرا أن الحكومة ـ رغبة فى تشجيع صناعة السجائر المصرية والاكثار من تصديرها للخارج ـ جعلت منذ سنة ١٨٩١ تمنح السجائر المصرية المصدرة للخارج دروباك كان مقداره فى أول الأمر ١٠ قروش عن كل كيلوجرام ولكنه أخذ يزداد تدريجا حتى أوصله مرسوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الى ٨٠ قرشا. وهذا يعادل تماما قيمة الرسم المفروض على الأدخنة الورق الواردة من البلاد التى تربطها بمصر وفاقات تجارية.

(ب) رسم الصادر: كان رسم الصادر مقدرا بثمانية فى المائة بمقتضى المعاهدة التركية المبرمة فى سنة ١٨٦١، وقد أخذ هذا الرسم يتناقص تدريجا بمقدار

واحد فى المائة كل سنة إلى أن وصل إلى حده النهائى وقدره واحد فى المائة طبقا لما ذكر آنفا . غير أنه رغبة فى تشجيع الصناعة الأهلية صدر مرسوم فى ١٨ يولية سنة ١٩٢٣ يرخص لوزير المالية فى إعفاء مصنوعات البلاد من رسم الصادر ومن عوائد الرصيف والتبليط المقررة على الصادرات . وقد أعفيت فعلا بمقتضى قرارات وزارية أغلب المصنوعات المصرية . ومن جهة أخرى فقد كانت الوفاقات التى أبرمتها الحكومة المصرية تقضى بأن البضائع التى ترد إلى مصر ويعاد تصديرها فى مدة لا تتجاوز ستة شهور تعتبر كأنها بضائع ترانسيت ويؤدى عنها على هذا الاعتبار رسم ترانسيت قدره واحد فى المائة . غير أن الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٩ ألغى هذا الرسم ولكنه فرض على البضائع المعدة لتموين السفن رسما معادلا لرسم الصادر وهو واحد فى المائة . وقد نص على ذلك أيضا فى الوفاقات التالية لغاية سنة ١٨٩٢ . ولكن الوفاق المبرم مع ألمانيا فى تلك السنة ذهب إلى حد أبعد فى التساهل إذ قضى بان الفحم فقط الذى يشحن فى الموانى المصرية يستمر خاضعا لرسم الواحد فى المائة .

الدور الثالث : ظلت مصر طوال الدور السابق مقيدة بالوفاقات التى عقدتها مع الدول الأجنبية . ولم تكن تستطيع فعلا أن تزيد رسومها على ٨ فى المائة لأسباب بيناها ، هذا بينما كانت الدول التى تعاقدت معها محتفظة بحريتها الكاملة فى تقدير رسومها غير مقيدة الا بنص الأمة الأولى بالرعاية . ولقد لبثت مصر زهاء ستين عاما محتفظة بتعريفة قيمية ذات رسم واحد قدره ٨ فى المائة على جميع البضائع تقريبا سواء أكانت مواد أولية أم نصف مصنوعة أم كاملة الصنع ، مع أن الدولة العثمانية التى ورثت مصر عنها هذا النظام زادت تعريفتها قبل الحرب بزمن طويل واتخذت منذ سنة ١٩١٦ تعريفة نوعية .

وقد فكرت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٢ فى زيادة الرسم إلى ١٥ فى المائة

متعهدة ألا تتعدى هذه الفئة قبل ١٦ فبراير سنة ١٩٤٠ أى أن تبقى الفئة الجديدة عشر سنين من تاريخ انتهاء العمل بالوفاق المعقود مع ايطاليا وهو آخر وفاق ينتهى العمل به ، ودخلت الحكومة لهذا الغرض فى مفاوضات مع بريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا وايطاليا وهى الدول التى كانت الوفاقات المبرمة معها لا تزال نافذة المفعول . ولكن مندوبى تلك الدول قرروا أنهم لا يستطيعون قبول أى رسم يزيد على ١٥ فى المائة . فلما تبين للحكومة أن الفائدة التى تجنيها من هذه الزيادة الأخيرة حتى انتهاء أجل الاتفاق الايطالى لا تعادل ما ينشأ عن تقييد حريتها فى تقرير الرسوم لمدة عشر سنوات أوقفت مفاوضاتها مفضلة انتظار انتهاء العمل بالاتفاق الايطالى لتضع بملء حريتها قواعد سياسة جمركية جديدة . ولذلك جعلت كلما حل أجل اتفاق جمركى جددته لمدة قصيرة بحيث ينتهى مع انتهاء العمل بالاتفاق الايطالى . وقبل أن يحل هذا الموعد استقدمت الحكومة بعض الخبراء لوضع أسس النظام الجمركى الجديد فقاموا بأبحاث مستفيضة انتهوا منها الى تقديم مشروعى تعريفة جمركية جديدة وقانونها وعرض المشروعين على لجنة حكومية فأدخلت عليهما تعديلات هامة ، وأصدرت التعريفة الجديدة بتفويض من البرلمان بمرسوم فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ . ومن هذا التاريخ يبدأ الدور الثالث من أدوار السياسة التجارية فى مصر وهو القائم الآن .

وتتلخص مميزات النظام الجمركى الحاضر فيما يأتى [1] :

(أولا) يبغى هذا النظام تحقيق غرضين أساسيين : (١) غرض مالى وهو تزويد الدولة بأكثر ما يستطاع من الأيراد ، وقد روعى تحقيقا لهذا الغرض

---

(١) تجد بيانا مفصلا عن ذلك فى الخطبة القيمة ألتى ألقاها وزير المالية فى مجلس النواب فى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ — مضبطة الجلسة الحادية عشرة . وكذلك فى تقرير الخبراء الجمركيين السالف الذكر

فرض رسوم مرتفعة على مواد الترف وغيرها من المواد التي تعتبر علامات للازدياد الحصيلة ، فمثلا المشروبات الروحية قدرت رسومها بنسبة ٢٥ فى المائة الى ٣٠ فى المائة، والعطور قدرت رسومها بنسبة ٢٥ فى المائة، والدخان المصنوع زيدت ضريبته من جنيه الى جنيه ونصف فى الكيلو . غير أنه بجانب هذا روعى أن تكون الرسوم معتدلة على المواد الغذائية ومواد الاستهلاك الأخرى التي يحتاج اليها السواد الأعظم من السكان . (٢) غرض اقتصادي وهو تشجيع الانتاج الأهلى صناعيا أكان أم زراعيا وذلك بالطرق الآتية : (ا) تخفيض الرسوم على المواد الأولية والآلات ، فمثلا الأسمدة قدرت رسومها بنسبة ٥ فى المائة، والجلود غير المدبوغة والأخشاب الغفل وعجينة الورق وشرانق الحرير والحديد والمعادن الأخرى غير المصنوعة قدرت رسومها بنسبة ٤ فى المائة ، والآلات الحرث والرى والطحن وصنع الألبان قدرت رسومها بنسبة ٦ فى المائة . (ب) رفع الرسوم على المنتجات التي تنافس مثيلاتها من المنتجات المصرية ، فمثلا الأرز والخضر والفاكهة والصابون والسجاد والأقمشة القطنية والصوفية رفعت رسومها الى ١٥ فى المائة ، والأقمشة الحريرية الى ١٨ فى المائة ، والأثاث والملبوسات المجهزة والقطن الطبي الى ٢٠ فى المائة . وقد زيد بعض هذه الرسوم أخيرا بسبب وفرة الانتاج المحلى وهبوط أسعار هذه المنتجات فى الأسواق الخارجية. (حـ) التدرج فى تقدير الرسوم بحيث تنخفض على المواد الغفل وتتوسط على المواد نصف المصنوعة وترتفع نسبيا على المواد الكاملة الصنع ، فمثلا الأخشاب الغفل قدرت الرسوم عليها بنسبة ٤ فى المائة، والمنشورة فقط بنسبة ٨ فى المائة، والألواح المصقولة بنسبة ١٠ فى المائة ، والأثاث المصنوع بنسبة ٢٠ فى المائة. (د) الغاء رسم الصادر على منتجات البلاد جميعا تشجيعا للتصدير عدا اربعة اصناف استبقى عليها هـذا الرسم وهى القطن وبذرة القطن لغرض مالى والبيض والجلود الغفل لتشجيع الانتاج الأهلى.

(ثانيا) تشمل التعريفة الجمركية جدولين يتباينان أهمية وهما : الجدول (ا) خاص بتعريفة الواردات ، والجدول (ب) خاص بتعريفة الصادرات . وهذا الجدول الأخير لايشمل الا أربعة أنواع من البضائع . ويتميز الجدول (ا) بما يأتى : (١) أن قائمة الأصناف التى به مأخوذة عن النموذج الموحد الذى أعدته عصبة الأمم بجنيف ، فهى على درجة معتدلة من التخصيص ومستوفاة البحث والدرس . (٢) أن الرسوم المقررة فيه أغلبها رسوم نوعية ، أما الرسوم القيمية فلم توجد إلا من قبيل الاستثناء ، وقد حولت أخيرا طائفة كبيرة من الرسوم القيمية الى نوعية بعد أن دلت التجارب على أفضلية الرسوم النوعية (٣) ان التعريفة المقررة ذات فئة واحدة ، أو بعبارة أخرى أنها تعريفة مستقلة مع ملاحظة هذا الفرق بينها وبين النظام المعروف بهذا الاسم والمتبع فى بعض البلاد الأخرى ، فان التعريفة المصرية تشمل أدنى الرسوم الضرورية لحماية مصالح البلد وايرادات الدولة وهو ما ينفى كل فكرة ترمى إلى التخفيض ، وهذا خلافا لما يحصل عادة عند اعداد تعريفة مستقلة إذ تقدر الرسوم فيها بما يزيد على ما تتطلبه المصالح ذات الشأن توقعا لاجراء تخفيضات فيها عند عقد المعاهدات التجارية .

(ثالثا) ليس للرسوم أية صفة تحريمية ، وهى بالرغم من زيادتها لا تزال تقل كثيرا عن الرسوم المفروضة فى أغلب البلدان الأخرى ، ويبلغ متوسطها نحو ١٥ فى المائة ، وأقصى رسم فرض فى التعريفة الجديدة لا يتجاوز ٣٠ فى المائة بينما تبلغ بعض الرسوم المفروضة فى بعض البلاد لحماية صناعتها نحو ٨٠ فى المائة ، ناهيك بنظام الحصص والقيود المفروضة على الصرف مما لا مثيل له فى مصر ، والى أن يصدر بالتعريفة الجمركية قانون يجوز للحكومة تعديلها بمرسوم .

(رابعا) للحكومة المصرية بمقتضى قانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ [١] أن تبرم

---

(١) منشور فى الوقائع المصرية ، عدد ١٦ غير اعتيادى ، ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠

اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية. وترغيبا للدول في ابرام هذه الاتفاقات ولغرض مالى أيضا رؤى عند وضع التعريفة الجديدة فرض ضريبة إضافية توازى مقدار الرسم الجمركى تعفى منها البضائع الواردة من بلاد تكون منحتها مصر معاملة الأمة الأكثر رعاية مقابل تبادل هذه المعاملة . وقد استطاعت الحكومة المصرية منذ صدور مرسوم التعريفة الجمركية الجديدة أن تعقد مع دول كثيرة وفاقات تجارية مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد، وذلك إلى أن يصدر بالتعريفة الجمركية قانون .

وكذلك للحكومة أن تفرض على البضائع الواردة التى تتمتع فى بلادها الأصلية عند التصدير باعانة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة رسم تعويضى (رسم تكافؤ) مواز لقيمة تلك الاعانة [1] .

(١) مادة ٣ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠



الفهرس

صفحة


Bibliotheca Alexandrina
0402905